

المملكة المغربية

المجلة الدستورية للمغرب

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020-2021 : دورة أكتوبر 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

8102 (3 نوفمبر 2020)
.....
محضر الجلسة رقم 312 ليوم الثلاثاء 17 ربيع الأول 1442
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة
بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع
"السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا".

فهرست

دورة أكتوبر 2020

صفحة

8068 (27 أكتوبر 2020)
.....
محضر الجلسة رقم 311 ليوم الثلاثاء 10 ربيع الأول 1442
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 311

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الأول 1442 هـ (27 أكتوبر 2020 م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعتان وثمان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

السيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 27 أكتوبر 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 64 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 19 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 71 جواباً.

كما أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد يوم الثلاثاء المقبل 3 نوفمبر 2020، على الساعة الثالثة زوالاً، مع الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، حول موضوع: "السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا".

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

قبل مباشرة الأسئلة وأجوبة الحكومة عليها، هناك طلب من أحد السادة رؤساء الفرق المحترمين في إطار نقطة نظام.

وطبقاً للنظام الداخلي أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق العدالة والتنمية، في إطار نقطة نظام، في حدود دقيقتين.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكراً السيد الرئيس.

أريد أن أعتنم بداية هذه الجلسة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، كي نعبر عن استنكارنا الشديد وإدانتنا القوية للرسوم المسيئة لرسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والإصرار المقيت على إعادة نشرها.

نعتبر أن هذه الرسوم تشكل استفزازاً وقحاً وغير مقبول بأي وجه من الوجوه لمشاعر ملياري مسلم عبر العالم، ولا علاقة لها بحرية الرأي، باعتبار مساسها برموز ومقدسات ديننا الإسلامي الحنيف.

ننوه بمضامين البلاغ الصادر عن وزارة الخارجية وكذا المجلس العلمي الأعلى، واللذان يؤكدان على الموقف الرسمي وموقف الشعب المغربي الراض لهذه الاستفزازات.

ندعو أخيراً المسؤولين عن هذه الاستفزازات الدنيئة ومن يوفر لها الغطاء بجميع الأشكال إلى الكف عنها تفادياً للمزيد من تأجيج المشاعر، مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من تداعيات.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة كذلك في إطار نقطة نظام للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضل السي البار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

فعلا أضم صوتي إلى أصوات المسلمين وأصوات جميع المغاربة في إدانة هذا السلوك غير المعقلن.

صحيح هناك حرية التعبير، ولكن الحرية تنتهي عندما تمس حرية الآخر وعقائدهم. نحن مسلمون مغاربة، المغرب يؤمن بجميع الديانات، (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون، كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا نفرق - هذا هو المهم - لا نفرق بين أحد من رسله)، صدق الله العظيم.

إذن "لا نفرق"، فنحن نحترم جميع الديانات، وتعودت بلادنا أن نحترم الجميع، وبلادنا وبلاد المسلمين هي محج جميع الديانات باحترام وتقدير.

فباسم الفريق الاستقلالي نشجب هذا التصرف المتهور، هذا التصرف غير المقبول، ونتمنى أن تراجع الجهات التي تحمل حقدًا أو تحمل حقدًا كبيرًا على الإسلام أن تتراجع، خدمة للتعاون ونشر المحبة فوق هذه الأرض.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الإطار، نقطة نظام الفريق الحركي، تفضل.

كايئة نقطة نظام طالبينها الإخوان.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن على مشارف الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف، نود في الفريق الحركي بمجلسنا الموقر أن نتقدم بأحر التهاني إلى حضرة أمير المؤمنين، حامي حصى الملة والدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وإلى كافة الشعب المغربي والأمة الإسلامية جمعاء، وبأصدق المتمنيات بأن يعيد الله علينا أمثال هذه الذكرى السعيدة وبلادنا تنعم بالأمن وبمزيد من الازدهار.

وفي هذا السياق، ونحن نتابع الضجة المفتعلة من خلال إقدام

بعض الأصوات الأجنبية على الإساءة إلى الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم، عبر رسوم مهينة لأشرف المرسلين، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نعبر عن شجبنا وإدانتنا لهذه الممارسات الدنيئة وغير محسوبة العواقب، الساعية الفاشلة إلى خلق صراع وهمي بين الأديان السماوية السمحاء والمس بالإسلام المبني على قيم التسامح والتعايش.

وكما نود في الفريق الحركي أن نعبر في هذا الإطار عن اعتزازنا بالموقف المعبر عنه من طرف المملكة المغربية، عبر وزارة الخارجية، تجاه هذه الفتنة المسيئة لحوار الحضارات والقيم الإنسانية النبيلة. منوهين بالجهود المتواصلة، تحت القيادة الحكيمة لأمير المؤمنين، حفظه الله، لنصرة الإسلام وضمان الأمن الروحي لكافة المواطنين والمواطنات في بلد عظيم من حجم المغرب، ظل وسيظل منارة لقيم الوسطية والاعتدال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، دائما في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، لا بد أن ننوه باسم فريق التجمع الوطني للأحرار ببلاغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، الذي نددت فيه باسم المملكة المغربية بالإساءات المتتالية لرسول الإنسانية الأعظم، رسول الله محمد، عليه الصلاة والسلام، والذي جاء ليكرس الموقف الثابت للمملكة، ملكا وشعبا، في الدفاع عن ثوابت الأمة الإسلامية ورموزها، داعين إلى اعتماد فضيلة الحوار في التعاطي مع القضايا ذات الطبيعة الدينية، ميرزين بأن الحرية لها قواعدها وأصولها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاختباء وراءها من أجل تصريف أحقاد عقديّة ونزعات شيطانية، تهدف الإساءة لديننا الحنيف ولنبيينا محمد، صلى الله عليه وسلم، الذي سيحتفل المسلمون به ليلة الخميس المقبل بذكرى المولد النبوي الشريف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي عادل.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الرئيس.

بدورنا، في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، لا يمكننا إلا أن ندين بشدة كل محاولات الإساءة لرسول الله سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، من خلال الإمعان في نشر الرسوم المسيئة له، ونعتبر هذه الممارسات غير مقبولة وتغذي مشاعر الحقد والعنصرية وازدراء الأديان، ونؤكد على أن هذه الإساءة لا يمكن أن تصنف ضمن حرية التعبير، بل هي استفزاز صريح لمشاعر المغاربة ولكل المسلمين في جميع أنحاء العالم.

وندعو من هذا المنبر إلى ضرورة احترام كل الديانات السماوية السمحاء، كشرط أساسي للعيش المشترك والحوار الهادف والبناء بين الأديان والشعوب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة المستشارة عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار نقطة نظام.

المستشارة السيدة ثريا لجرش:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الحقيقة كنا اعتدنا على أنه في مثل هذه المواقف يكون هناك موقف لمجلس المستشارين أو رسالة والذي يقرأ في القاعة، والذي يتبناه جميع رؤساء الفرق..

نحن ككونفدرالية ندين التطرف أينما كان، التطرف الديني، ندين كذلك التطرف الفكري، ولا يمكننا إلا أن نكون مثل الجميع، لأنه الإسلام ليس حكرا على جهة أو أخرى، وندين كل من أساء، وندين خصوصا تصريح رئيس الحكومة الفرنسي الذي زاد الزيت في النار، لأنه كان هناك تصريح الذي يدفع إلى الاصطدام ما بين الديانات، ونكرر على أن المغرب هو بلد التسامح، بلد تعايش الديانات، وبلد كذلك الذي يناضل ضد التطرف كيفما كان نوعه وكيفما كان أسلوبه، وكيفما كانت تجلياته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الفريق الاشتراكي، تفضل في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

نحن كفريق اشتراكي لا يمكن إلا أن ندين هذه التصريحات المتتالية للمسؤولين الفرنسيين، والخطورة للأسف الشديد تأتي عندما ينتقل خطاب التطرف، خطاب اليمين المتطرف إلى رئاسة الدولة الفرنسية ومؤسسات الدولة الفرنسية.

القول بأن "حرية التعبير فوق كل شيء"، نحن نؤمن وكل الشرائع وكل الديانات بأن حرية التعبير تقف عند حرية الآخرين، وحرية التعبير لا تعلق على المقدس، والديانات السماوية كلها يجب أن تحظى بالاحترام اللازم، ومن هذا الباب لا بد أن نثمن الموقف ديال وزارة الخارجية المغربية وكذلك موقف المجلس الأعلى العلمي، وهذا يجب أن يحيلنا على تحصين النموذج المغربي في ممارسة التدين، والذي يحميننا أيضا كبلد من أي خطورة محتملة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيدة المستشارة عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلي الأخت عائشة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

أثارت تصريحات السيد الرئيس الفرنسي حول الإساءة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحول الإسلام موجة من الغضب في العالم الإسلامي، توالى ردود الأفعال من مختلف الجهات وصل مداها إلى الإساءة بشخص الرسول صلى الله عليه وسلم.

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، إذ نعتبر ذلك زوبعة تسير في اتجاه مضاد لاحترام الأديان والحريات والتعايش والسلام، مما يقتضي التحلي بثقافة التسامح والتعايش بين كل الأديان، في إطار احترام المبادئ الإنسانية. ونحن في الفريق نشجب هذه التصرفات وهذه التصريحات التي تدين جميع الأديان في العالم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار، في إطار نقطة نظام، من فريق الاتحاد

العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

نحن في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نستنكر بكل شدة استفزاز الأمة الإسلامية بأكملها، وذلك بالسماح بنشر صور مهينة لنبيينا الكريم صلى الله عليه وسلم، وندعو شركاءنا على عاداتهم أن يتعقلوا ويكفوا عن هذه الإساءة، ونذكرهم بأن الحرية تقف عند المساس بحرية وكرامة ومقدسات الآخرين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الرئيسة تفضلي، ديال الاتحاد المغربي للشغل، رئيسة الفريق، في إطار نقطة نظام.

المستشارة السيدة أمال العمري:

نحن في الاتحاد المغربي للشغل، أولا، نتمن البلاغ والموقف ديال الدولة المغربية عبر وزارة الخارجية في هذه الأحداث. في نفس الوقت احنا نعتبر في الاتحاد بأنه هذه فقط محاولة لتوجيه الرأي العام الفرنسي لعدو محتمل من أجل تغيير انتباه الرأي العام الفرنسي من مشاكلهم الداخلية، والإشكال هو فرنسي- فرنسي.

في نفس الوقت، احنا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر كباقي الممثلين ديال الطبقة السياسية والنقابية المغربية والجماهير الشعبية بأن الدين الإسلامي هو دين مقدس، ونحن في مغربنا نقدر كل الأديان، وبالتالي نحترم كل الأديان.

احنا في المغرب عندنا تعايش، وكنظن بأن الدولة المغربية قامت باللي كان خصها تقوم به، فيقدر ما ندين التطرف ندين كذلك التصريحات المتتالية ديال المسؤولين السياسيين في فرنسا في أعلى القمة، ونطالب باحترام الدين الإسلامي واحترام مشاعر المغاربة اللي يعيشون هناك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

قبل ما نبدأو بطبيعة الحال، نتطلبو من الأخت والإخوة في الفريق الاشتراكي اتخاذ التدابير الاحترازية والتباعد الاجتماعي، كايين هناك مقاعد فارغة من فضلكم، تفضلو الله يخليكم، ما يمكنش لكم تبقاو هاكا، ضروري يكون هناك تباعد اجتماعي الله يكثر خيركم. شكرا السيد

المستشار والسيدة المستشارة، الإخوان الله يخليكم مشكورين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع الداخلية، وموضوعه "موعد الترخيص لقطاع تنظيم التظاهرات الثقافية والتواصلية لاستئناف أنشطته".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

قبل كل شيء نفتخر ونعتز كجميع المغاربة بالمجهودات المبذولة من طرف وزارتك في إطار تدبير أزمة كورونا.

لقد اتخذ المغرب الخيار الحكيم، وذلك بهدف مكافحة الوباء والتشجيع على العودة إلى استئناف النشاط الاقتصادي. نحن نرحب بهذا القرار، خاصة أن أغلب القطاعات استأنفت أنشطتها، سواء في المجال الدراسي والصناعي والتجاري والنقل العمومي وغيرها من الخدمات، التي تهم الفنادق والمطاعم والمقاهي والأسواق.

مع الأسف، السيد الوزير، تم استثناء قطاع مهم، وهو قطاع إنتاج وتنظيم التظاهرات الفكرية والثقافية وكذا التظاهرات التواصلية (l'événementiel).

السيد الوزير،

أقول لكم أن الفاعلين في هذا القطاع لا يستطيعون توفير أبسط احتياجاتهم المعيشية اليومية منذ سبعة أشهر، إذ لم يتم السماح لهم باستئناف أنشطتهم، هذا القرار يمنع الآلاف من الشركات ومئات الآلاف من العمال والأسر من دخلهم اليومي.

قبل ثلاثة أسابيع وقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب مع الحكومة تمديد عقد المساعدات المادية لهذا القطاع، ولكن بالرغم من هذه المبادرة، هاته المهنة لم تستطع الصمود أكثر، حيث لم يسمح لها بمباشرة أنشطتها مثل جميع القطاعات الأخرى، وذلك بالتزامها بالاحترام التام والشامل للإجراءات الاحترازية والوقائية.

وفي هذا الإطار، يطلب المهنيون السماح لهم بتنظيم التظاهرات التي يبلغ عددها بين 50 و100 شخص، السيد الوزير، 50 و100 شخص، خاصة أننا أمام منظومة متكاملة ومتراصة، تضم العديد من المهنة الحرة، منها الحرفيون والمقاولون الذاتيون والفنانون.

ولكي تلمسوا ما أقول لكم، السيد الوزير، أذكركم بمثال "كناوة"، هؤلاء الفنانين الذين كانوا يعانون التهميش، أصبحوا يحكم عملهم

ولا المآتم ولا.. أكبر البؤر كتجي من هاد التجمعات بحال هادي.

احنا كنتسناو على أحر من الجمر إمتى أننا نطلقو لها القطاعات الاقتصادية باش تخدم، هذه وبطبيعة الحال مع جميع القطاعات اللي معنية: السياحة، الصناعة التقليدية.. لأنها قطاعات اللي مرتبطة بعضها مع بعض، لكن ما يمكنش اليوم أننا نسمحو لهذه القطاعات تبدأ في العمل ديالها، إذا ما كناش متأكدين 1000% بأنها ما غا تمثلش بؤر اللي فيهم خطر على العاملين في هذا القطاعات، راه ماشي درناها باش نحرمو الناس من الأرزاق ديالهم، بالعكس الهدف هو أننا نحميو الناس من هذه الجائحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه "دعم المناطق المتضررة من موجة البرد القارس".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون تعيش المناطق الجبلية في عدة جهات بالمملكة بمناسبة حلول فصل الشتاء موجة برد قارس تستدعي التدخل العاجل لحماية ساكنتها، التي تعيش أوضاعا صعبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال تفضلو.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيف كتعرفو بأن فيما يخص مواجهة موجة البرد القارس ككل سنة، الحكومة ككل ووزارة الداخلية كيعدو واحد البرنامج لمواجهة آثار

الفني تراث لا مادي عالي من طرف منظمة اليونسكو، فكيف، السيد الوزير، كيف لتراث وطني مثل "كناوة"، الذي حظي باعتراف عالمي لم يتبوأ المكانة المستحقة في بلاده؟

أتوجع إليكم بهذه التساؤلات، السيد الوزير المحترم، ونحن نعلم أن شعار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو الاستثمار في الرأسمال البشري لاستشراف المستقبل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة المستشارة انتهى الوقت، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

حقيقة، قطاع تنظيم التظاهرات الثقافية والتواصلية قطاع مهم بالنسبة لاقتصاد بلادنا، لكن كيف كتعرفو كاملين بأن هذه تقريبا منذ شهر مارس جميع القطاعات الاقتصادية عرفت توقف، وحاولنا ما أمكن أن القطاعات الاقتصادية واحدة مور الأخرى أنها تسترجع العمل ديالها في واحد الإطار اللي كيضمن السلامة الصحية للعاملين بالقطاع والمرتفقين حتى هوما.

خصوصية هذا القطاع هو أنه قطاع اللي ما كينتجش لراسو، يعني كينظم التظاهرات لناس آخرين، وهو قطاع اللي عندو علاقة مباشرة مع قطاع السياحة، والقطاع السياحي انتوما عارفين اليوم فين وصل، يعني قطاع اللي هو، مع الأسف الشديد، اللي عرف واحد التراجع اللي هو تراجع كبير بزاف، ماشي فقط في بلادنا مع الأسف، ولكن في العالم. وهذا القطاع ديال تنظيم التظاهرات الثقافية مرتبط بالسياحة، وعندو خصوصيات كتحتتم علينا أننا ناخذو احتياطات كبيرة باش يمكن لنا أننا نرخصولو.

نعطيك مثل بسيط، حين تطلبو منا أننا نرخصو لهذه القطاعات اللي هوما 50 شخص، واش تظني بأن التظاهرة ديال 50 شخص غادي تعطي الإمكانية ديال القطاعات أنهم يحيوا؟

نزيدك قضية أخرى، كيفاش غادي يمكن لنا أننا نرخصو لهذا القطاعات واحنايا مثلا مانعين العراسات ومانعين المآتم، ماشي مانعينهم لأن بغينا نمنعوهم. كاملين كتعرفو، وهذه تجربة اللي اليوم العالم كامل كييعرفها، بأن أكبر البؤر، أكبر البؤر—كنقولها وكنعاودها—أكبر البؤر مع الأسف كتنتطق من هاد الاحتفالات بحال هذي، الأعراس

مكناس، جهة بني ملال- خنيفرة. هناك معاناة حقيقية، لذلك فإن الوضعية تقتضي تقريب مختلف الخدمات، خصوصا الطبية منها، إلى الساكنة الجبلية، والتي أصبحت أمرا ضروريا.

في هذا الإطار، ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار بمبادرة جلالة الملك الإنسانية في إقامة مستشفيات ميدانية عسكرية في هذه الجهات على مر السنوات الأخيرة، وتزويد الساكنة التي تعزلها الثلوج بكل ما تحتاج من أغذية ومواد التدفئة والمواد الغذائية الضرورية لها، حتى تمر أيام البرد القارس الصعبة في تلك المناطق التي تعرف نسبة هشاشة كبيرة.

لذلك، السيد الوزير، لا بد من مضاعفة جهودكم من أجل فك العزلة على هاته المناطق والتوجه إلى إقرار التنمية فيها، خصوصا وأنها تتوفر على مؤهلات طبيعية، تجعل منها أقطاب سياحية عالمية ذات جاذبية كبيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

اللي بغيت نقول في هاد الباب لأن مازال واحد السؤال آخري يمكن نعطيو فيه الأرقام إلى بغيتو، أنه كاين 2 أوجه في هاد العملية، كاين الوجه اللي هو العملية ديال المساعدة اللي كتدار حين تيكون البرد القارس وتتكون الأمطار وتتكون الثلوج إلى آخره، نعطيكم مثل العام اللي فات، العام اللي فات وجدنا كلشي لكن مع الأسف قلة الأمطار وقلة الثلوج جعلت أن التدخلات كانت بسيطة وقلال، لأن كنا كتنمناو نتدخلو ويطيح الخير، يطيح الثلج، تطيح الشتاء، مع الأسف ما طاحتش، ما دخلناش كيف كنتدخلو كل سنة، كتنمناو هاد العام بطبيعة الحال نتدخلو، لكن كتنمناو من سيدي ربي بأنه الأمطار تيجي على قد النفع.

كيف قلت كاين تدخلات اللي هما من أجل المساعدة ديال الساكنة لتجاوز المرحلة ديال البرد القارس وديال الثلوج وديال الطرقات المقطوعين، وكاين تدخلات اللي هوما دائمة واللي خصها تكون، لأن هي اللي غادي تسمح لنا أننا نفكو العزلة بصفة دائمة على هذه المناطق، كاين العمل اللي هو مستعجل وكاين العمل الدائم: المستعجل هذه الإمكانية اليوم عندنا اليوم 27 إقليم فين كنتدخلو واللي يمكن أننا نزيدوهم كلما دعت الضرورة لذلك.

من جهة أخرى كاين برامج، هاد البرنامج اللي شرتو لو الحد من الفوارق المجالية اللي الهدف ديالو هو أنه يفتح المجال باش تكون

البرد القارس. هاد البرنامج اللي هو متعدد الاختصاصات اللي الهدف ديالو أنه الناس اللي موجودين في المناطق اللي تتعاني من البرد القارس ومن انقطاع الطرق إلى آخره، أن التموين، التمريض، العناية توصل لهم.

في هاد الباب، ابتداء الخدمة فيما يخص هاد السنة راه بدأت، يعني تنوجدو البرنامج ديال التموين في حالات إذا انقطعوا الطرق، تنوجدوكل ما هو إعانة فيما يخص التدفئة لهاد المناطق، فيما يخص التدخلات بالمرحيات، الدرك الملكي ولا الصحة العمومية تتوجد حتى هي، فيما يخص الفلاحين العلف حتى هو تنوجدوه.

الهدف ديال هاد العملية اللي بدأت اليوم تتوجد، واللي، إن شاء الله، غتنطلق ابتداء ملي تبدأ موجة البرد القارس، راه بدأت، وخاصة أنها واحد الوقت تتعرف أيضا، بتعليمات ديال صاحب الجلالة، المشاركة ديال مستشفيات ميدانية ديال القوات المسلحة الملكية، بعض المناطق اللي حتى هوما تيوجدو باش يعطيو الانطلاقة ابتداء من تبدأ موجة البرد القارس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم، منوها بالعمل الجبار الذي تقوم به الإدارة الترابية في هاته المناطق الجبلية، خصوصا في هذه الظرفية الصعبة التي تجتاحها فيها جائحة كورونا، منوها كذلك بالأدوار التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني، التي تشتغل على تخفيف ثقل الجائحة والفقر على الساكنة المعوزة في هاته المناطق الجبلية والوعرة.

السيد الوزير المحترم،

ونحن على أبواب فصل الشتاء، تتضاعف حاجيات ساكنة هاته المناطق، وبالرغم من المجهودات الجبارة التي تقومون بها كإدارة ترابية بمعية كافة المتدخلين، وعلى رأسها صندوق التنمية القروية في فك العزلة وتعميم الماء والكهرباء، تبقى ظروف العيش الصعبة هي الطاغية في هذه المناطق، التي مازالت تنتظر التنمية (نموذجا الجنوب الشرقي)، إلى قلنا الجنوب الشرقي، الجبال اللي عندنا تما هي قيادة آيت هاني، قيادة إملشيل، إغيل نمكون، قيادة إكنيون وقيادة امسمير، هادو مناطق تيطيح فيها الثلج، والساكنة ديالها كتعاني، وزد على الجهات الأخرى، بعض المناطق في المغرب بحال تطوان- الحسيمة، جهة فاس-

ماشي فقط الأمن، الناس اللي مكلفين بالأمن يواجهوه، المجتمع ككل خصو يواجه هذه الآفات اللي ولت كتعرفها المجتمعات بصفة عامة والمجتمع دينا بصفة خاصة.

والجديد في هذا الأمر هو اليوم ولاو وسائل التواصل الاجتماعي ولاو أداة من أدوات نشر واحد النوع ديال اللأمان ولا ديال العنف اللي ما كانش قبل. قبل كانت كتوقع حادثة في شي قرية ولا في شي حي وإذا ساقوا الناس القضية ولا ناس الجي الخبر، اليوم أي حاجة وقعت في أي نقطة من نقط المملكة إلا والمغاربة كاملين كيسيقلوها الخبر، كتولي حدث في حد ذاتها، بعض الساعات حقيقة وفي أحيان كثيرة كتكون غير كذب، وكاين واحد التتبع يومي، لأن هذا هو الأهم في هاد الشئ، لأن ما كنهضروش على الحالة ديال عدم الأمن، تمهضرو على الشعور بعدم الأمن، راه كاين فرق كبير بيناتهم بجوج، الشعور بعدم الأمن والأمن راه جوج حوايج اللي مختلفين.

فيما يخص الأمن، بلادنا الحمد لله، مؤمنة والأمن مستتب والناس ديال الأمن قايمين بالعمل ديالهم كيف خصويكون. بطبيعة الحال هذه الوسائل ديال التواصل الاجتماعي خلقت واحد النوع اللي ما كانش قبل، لهذا حتى احنا من هاد الناحية من هاد الباب نتعاملو مع كل ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي، نتعاملو معه بحزم، أي حاجة باننت تيتتم التدقيق فيها باش تعرف واش حقيقة ولا كذب، وتيخرجو بلاغات باش يشرحو للناس أشنو واقع، والحمد لله، كاملين راكم شاهدين بأن ما كانش شي عملية ولا شي حاجة اللي ما تمش التفكيك ديالها، وهذا في أقرب الأجال، وهذا إن دل على شي حاجة، تيدل على العمل اللي تيقومو به القوات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

تفضلني.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الوزير.

هو في الحقيقة مشكل العنف هو المشكل الذي نعانیه اليوم، هو ليس أرقام، هم أشخاص، هم أطفال: عدنان، هداية، نعيمة... وأسماء آخرون وشابات يغتصبين في منازلهن ولا أحد يحرك ساكنا، لا أقول عن السلطة، بل عن المواطنين.

لقد أصبح العنف هيكلية بطريقة هيكلية في ثقافتنا، العنف بالسيف، العنف باستعمال الكلاب الممنوعة، والآن في مدينة سلا تم الاعتداء على واحد السيد بكلاب ممنوعة، والسلطة كان فيهم اللي

التدخلات أسهل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث، موضوعه "ظاهرة العنف وحملة زيرو-كريساج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل، السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنامت في السنوات الأخيرة ظاهرة الاعتداء على المواطنين والمواطنات وتهديد سلامتهم الجسدية وسلامة ممتلكاتهم، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم حول تداعيات هذه الظاهرة وعن الإجراءات التي اتخذتموها في مناهضة العنف والحد من الجريمة وتوفير الأمن للمغاربة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضلو.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

هنا لا بد أن أعطي أرقام، لأن كنهضرو على العنف والكريساج اللي كاين في الشارع، خصنا نعطيو أرقام:

خلال 6 أشهر الأولى من هذا العام سنة 2020 سجلت مصالح الأمن الوطني 392.000 قضية، تنجزت منها 381 حالة، وتم إيقاف 220.000 شخص، منهم 12.000 قاصر.

وفي نفس الوقت، نفس المرحلة فيما يخص الدرك الملكي، سجل 77.000 قضية تنجز منها 61.000 نازلة، وأحال على العدالة 36.000 شخص، منهم بطبيعة الحال 1721 قاصر.

علاش تليت هاد الأرقام؟ هذه الأرقام اعطيتم باش نبين بأن المصالح الأمنية، الأمن الوطني ولا الدرك الملكي، قايمين على قدم وساق بالعمل ديالهم الدائم، اللي هو عمل-تتعرفو كاملين-ما ساهلش، مواجهة الجريمة اليوم على الصعيد العالمي مشكل كبير وخصنا كاملين بنا،

السؤال الرابع، موضوعه "سبل التعاطي مع التقلبات المناخية التي تعرفها العديد من المناطق بالمملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمات،

على غرار العديد من الدول، تواجه بلادنا بحكم موقعها الجغرافي وطبيعة مناخها، مجموعة من الإكراهات المرتبطة بالتقلبات المناخية، لاسيما بالمجالات الأكثر عرضة للمخاطر.

في ظل هذا الواقع، نسائلكم السيد الوزير المحترم حول سبل التعاطي مع التقلبات المناخية التي تعرفها العديد من المناطق بالمملكة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضلو.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا سؤال اللي تقريبا عندو علاقة مع السؤال اللي كان تقدم به السيد المستشار من قبل، وهنا بغيت نعطي بعض الأرقام، ما عطيتهمش في الجواب الأول، بغيت نعطي بعض الأرقام.

فيما يخص هذا التعامل مع التقلبات المناخية، هاد الشي من 2009، منذ 2009 بلادنا دارت واحد المخطط ديال التدخل كل سنة خلال الفترة الشتوية، اللي كتبدا تقريبا أواخر نوفمبر حتى لشهر مارس واللي كتدخل بصفة عامة، كايين برنامج اليوم وصلنا.. كنا بدينا بواحد أقل من 20 إقليم، اليوم كنتدخلو في 27 إقليم، في هاد 27 إقليم كايين 1753 دوار اللي تابع لـ 232 جماعة ترابية اللي كيمثل واحد المجموع ديال السكان اللي تيفوت تقريبا 800.000 نسمة، اللي كتعاني من هاد التقلبات المناخية واللي كايين واحد التدخل، واحد العمل كنقومو به، كنوجدوه، وكيتم التدخل في الوقت المناسب من أجل المساعدة على نمرو من هاد الفترة ديال البرد القارس والتقلبات المناخية.

كيف قلت، التدخل عندو مجموعة ديال الأوجه: صحية، فلاحية،

هذا، اتصلنا بهم وكان في الحقيقة العمل ديالهم هذا.

كايين هناك الهجوم على البيوت، على ممتلكات الناس، الناس ما بقاتش تتشعربالأمان، الخوف من الفضاء العام، ما بقينا تنخرجو، غادي يكون تأثير في المجال القروي على التمدرس ديال الأطفال، الآن العائلات عندها هم، هو كيفاش غادي تدير، واش تمشي تصور طرف ديال الخبز ولا تحضي وليداتها؟

السيد الوزير،

نحن نعرف على أن النيابة العامة وأن الشرطة كايين هناك واحد المجهودات، ولكن الآن نحن نخشى كنساء على أطفالنا وعلى أنفسنا، هناك شيوخ عذبوا، الآن السؤال شكون اللي تيصنع هاد السيوف؟ كيفاش تيتباعو هاد السيوف؟ كيفاش أنه تيدخلو هاد الكلاب للمغرب وتيترباو وتيتستعملو للعنف؟ كيفاش أن المواطن المغربي أصبح تيشوف النساء يعنفن ويغتصبن وتيتسكت عليه؟

الطوبيسات، الحافلات أصبحت غير آمنة، الشارع غير آمن، المدرسة غير آمنة، البيوت غير آمنة، فنحن عندما نقول هذا، فنحن نقول على أننا يجب أن نتحمل المسؤولية جميعا، المؤسسات الحكومية وكذلك منظمات المجتمع المدني، وأن نضع نقاش العنف أماننا.

ومن بين الأشياء كذلك التي أريد أن أقولها هناك عمال وعاملات في طريقهم إلى العمل تيتم التعنيف ديالهم، أو في رجوعهم.

إذن نحن نقول على أن الحق في الحياة وفي الأمان والشعور بالأمان هي من الحقوق الدستورية وحقوق المواطنة، ويجب أن نضع يدا في يد من أجل القضاء على هذا، وهذا يؤثر—كما قلت—من الناحية ديال التواصل الاجتماعي على صورة المغرب.

الآن الشابة واش غادي يمكن لها تيجي من دولة ما إلى المغرب؟ غادي تخاف على راسها.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأخت المستشارة.

واخا تكمل الوقت، تفضلو في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

ما يمكن هاد الكلام يدوز بلا ما نجابو عليه، لأن الصورة اللي أعطت السيدة المستشارة المحترمة، مع كامل الاحترام، بأننا عايشين تقريبا في الغابة، هاد الشي ألالة ما كاييناش، الأمن في البلاد كايين، الأمن في البلاد كايين، وما يمكنش ناخذو حالات معزولة ونقيسو عليهم ونقولو النساء تيتغتصبو.. أسميتو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

المرات كيكونون وزراء بغاويقولوا أشياء مهمة وكتمنا وما كيتعطاهمش، كيكون النظام الداخلي صارم ديال ما يتعطاش أكثر من 3 دقائق، نبغيو أنه الجميع يتم احترام النظام الداخلي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

هو في الحقيقة ما يمكن لنا، السيد الوزير، إلا ننوهو بالمجهودات ديالكم الي تديرو، سواء في التدخلات ديالكم، تنشوفو فاش كتكون الموجة ديال البرد والموجة ديال الثلج وديال التساقطات، تلتقاو الناس ديال رجال السلطة هم السباقين إلى عين المكان وتيتخذو الإجراءات.

ولكن، السيد الوزير، عندي لك غير واحد الملاحظة، هو لا بد اليوم أن جميع القطاعات الحكومية تعاون وزارة الداخلية، ما نبقاوش كلشي نركزو على رجال السلطة، أنهم هم الي خصهم يجيبو (Poclair) هم الي خصهم يجيبو (niveleuse) هم الي يجيبو كاسحة الثلج، راه عندنا قطاعات وزارية أخرى، كايينة وزارة التجهيز والنقل خصها توفر جميع الآليات، السيد الوزير، لإنقاذ هاد الناس، راه تتكون تساقطات ثلجية الي كتقطع الطريق لمدة ديال واحد أسبوع، لا بد أن وزارة التجهيز توجد الأسطول ديالها وتجي تعاون هاد الجماعات، وتوفر لهم جميع الأمور الي خصها تتوفر.

وكذلك، السيد الوزير، كايين مشاريع الي هي قيد الإنجاز، لا بد أن تكون واحد الوتيرة الي نرفعو من الوتيرة لإخراج هاد المشاريع لحيز الوجود، كايين قناطر دبا تتقاد، السيد الوزير، راه إلى جات الشتاء وجا الثلج راه غادي—لا قدر الله—تكون شي كارثة.

القطاعات، السيد الوزير، الي تتدخل أنها خصها تكمل العمل ديالها وأن باش يخرجوها المشاريع لحيز الوجود.

كذلك لما شفنا السنة الماضية، السيد الوزير، مجموعة ديال الناس الي جات التساقطات الثلجية وكبدتهم خسائر كبيرة، سواء معنوية أو مادية، لذلك السيد الوزير شفنا في مواقع التواصل الاجتماعي مجموعة ديال الناس الي فقدو رأس المال ديالهم. الماشية ديالهم، السيد الوزير، هي المعول ديالهم ديال العيش راه فقوده، إذن هنا بغينا صندوق الكوارث الطبيعية أنه يتفعل، السيد الوزير، وهاد الناس الي تضررو أنهم يلقاوا واحد الدعم معنوي أو مادي من الحكومة.

طاقية بالنسبة للتدفئة، وكايين تدخلات خاصة فيما يخص القوات المسلحة الملكية اللي كتدخل في بعض المناطق، أشرنا لإملشيل مثلا السنة الفارطة كان مستشفى ميداني، في تغيير كان السنة الي قبل، إلخ...

وبغيت نقول لكم هنا بأننا كنوصلو كمثال بأننا في هذه المناطق كيتم تتبع حتى النساء الحوامل ابتداء من الآن باش—لا قدر الله—وتسدو الطرقات وخص يتم التدخل كنكونو عارفين كيف خصنا نتدخلو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

اسمح لي، السيد الرئيس، اسمح لي، تفضل في إطار نقطة نظام.

تفضل السيد المستشار في إطار نقطة نظام، تفضل أسيدي.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أريد أن أنبهكم أنه كتخرقو اليوم النظام الداخلي، نقط نظام الي اعطيتوها في الأول واللي تعلقت بسيد الخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بغينا نش نقولو لكم هادي راها ماشي نقط نظام.

وكايينة احنا ملي كنا كنوجدو النظام الداخلي ديالنا درنا فيه واحد الوسيلة باش تبقى بحال هذه الأشياء نلقاو فين نقولوها، ألا وهي الإحاطة علما، بعد ذلك تناولنا، بداو الأسئلة، كنشوفو أنه لأول مرة يتم تجاوز النظام الداخلي الي فيه 3 دقائق، وتم إعطاء الفرصة لوزير الداخلية..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

خليني تكمل نقطة نظام.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

.. لأنها في التسيير، فاحنا لا نمانع أن السيد وزير الداخلية يعطي توضيح في الأشياء المهمة، غير ما يكونش تمييز ما بين الوزراء، بعض

السيدان الوزيران،
زملائي الأعزاء،
السيد الوزير،

ما هي الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة من أجل تعزيز البعد
الجهوي للاستثمار؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الي عندو أهمية قصوى،
لأن كيف تتعرفو كاملين، بأن المراكز الجهوية للاستثمار عرفت واحد
القانون جديد اللي خرج للوجود السنة الفارطة في 2019، واللي
دخل حيز التنفيذ ابتداء من هاد السنة 2020، بحيث تم تعيين مدراء
عامين جدد لهاد المراكز، واللي الهدف منهم أنهم يخلقوا واحد النوع من
الديناميكية في العمل ديال المراكز الجهوية للاستثمار.

وهاد المراكز الجهوية للاستثمار باش يمكن تقوم بهاد العمل ديالها
تعطاولها واحد المجموعة ديال الاختصاصات، وراه السادة المستشارين
كان نقاش طويل حول هذه الاختصاصات، وتزادو عليهم واحد تقريبا ما
يفوق 50 اختصاص اللي غادي يتم التحويل ديالو من الصعيد الوطني
إلى الصعيد الجهوي ولا المحلي.

الهدف من هاد الشئ كامل هو أنه المستثمر حين يدخل للمراكز
الجهوية للاستثمار يتم الاستقبال ديالو، ويتم حل جميع المشاكل اللي
تتعلق بالاستثمار ديالو على الصعيد المحلي. بالعربية تعربت ماشي
"طلع للرباط وآجي"، "راه الملف مشى للرباط، تسنى يرجع"، جميع
الإشكاليات خصهم يتحلوا على الصعيد المحلي.

اليوم المراكز الجهوية للاستثمار بدأت خدامة، وخاصة اللي
كنسميوها اللجنة الموحدة اللي في اجتماع واحد ولا لجنة واحدة اللي
تتطرق لجميع الأشكال ولا الإشكاليات اللي كي طرحها الاستثمار راه
بدايات خدامة وبدايات كتعطي نتائج مهمة.

مع الأسف، مرة أخرى، غادي نجبدو عاود هذه الجائحة، لأنها هي
اليوم هي اسميتو، أثرت بزاف على.. أثرت بواحد الطريقة مهمة على
العمل ديال هذه المراكز خلال هذه 7 أشهر اللي فاتو.

كنتمناو من سيدي ربي أنه في المقبل من الأيام، إن شاء الله، هذه
المراكز تعرف العمل ديالها، (vitesse de croisière) ديالها باش أنها

لذلك، السيد الوزير، بغيناك أنك توقف على تنزيل، سواء البرامج
ديال (FDR¹) حتى هي، السيد الوزير، راه كايين تعثر كبير فيها في المجالات
القروية، سواء في المجال الغابوي، خصها تخرج لحيز الوجود، وهاد
المشاريع تكمل باش-لا قدر الله- كان شي تساقطات، السيد الوزير،
أننا نكونو خارجين منها سالمين غانمين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة لكم، تفضل، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب،
تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

الي بغيت نقول: كنتمناو هاد العام، إن شاء الله، سيدي ربي إلى
أعطى لنا شي شتاء يعطيها لنا على قد النفع، لأن ما نخبيش عليكم بأن
اليوم الحالة اللي عايشين فيها اليوم بهاد الحالة ديال الجائحة، الله
يستر إلى جاء شي برد قارس ولا شي هادك راه العملية صعبة بزاف،
غنكونو صرحاء مع بعضنا، لأن ماشي ساهل باش نتدخلو مع شروط
الحالة العامة، اليوم راكم تتعرفوها بلا ما نفصلو فيها بزاف.

الي بغيت نقول، من جهة أخرى، أن البرنامج ديال محاربة الفوارق
المجالية برنامج اللي شاد طريقه، واللي الهدف منه، إن شاء الله، النهار
الي غادي يكمل أنه يحل لنا جميع هاد القرى اللي تتعرف واحد النوع
العزلة ما تبقاش فيهم.

وباش نختم قبل ما نكمل الوقت، بأنه في هاد الكوارث، السيد
وزير الفلاحة راه حاضر معنا، هادك الثلج اللي كان طاح راه مشى (sur
place) وراه تدار اللازم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس، موضوعه "المراكز الجهوية للاستثمار".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة
والتعددية لتقديم السؤال، تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

¹ Fonds de Développement Rural

السيد وزير الداخلية:

ماشي تعقيب، غير فقط 2 نقط:

أولا، فيما يخص المدراء ديال هذه المراكز، تم الاختيار ديالهم عن طريق (les chasseurs de têtes) يعني الناس اللي كيبحثو على الناس اللي كيصلحو لهذه المهمة، وحاولنا ما أمكن بطبيعة الحال، أقصى الممكن أننا نلقاوا شباب اللي باغيين يديرو هذه الخدمة وعوالين يديروها وفي أحسن الظروف.

ثانيا، الهدف ديال المراكز أولا وأخيرا هو خدمة المستثمر، واليوم في هذه المراكز كاي واحد البوابة إلكترونية كتسمح للمستثمر أنه يتبع الملف ديالو من النهار اللي كيوصل لأسميتو حتى للنهار اللي كيخدم الاستثمار ديالو.

بطبيعة الحال هذه المراكز خدامة، وفيها واحد النوع الديناميكية مستمرة من أجل التجويد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "وضعية عمال الإنعاش".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن وضعية الإنعاشيين والإنعاشيات جد صعبة، ترى ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة من أجل إنصاف هذه الفئة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلو.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيدة المستشارة.

سؤال "إنصاف"، شكون ما باغيش يفكر مجرد التفكير بأنه ما ينصفش شي واحد، ماشي غير هذه الفئة فقط؟ مجرد التفكير بأنه يمكن ما يتنصفوش راه ما كيتقبلهاش العقل، لذلك خصنا نعرفو هاد النوع ديال العمال أشنو الإطار ديالهم.

يمكن لها تستجب للتطلعات ديال المستثمرين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات الهامة التي تفضلتم بها، وكذلك نثمن المنهجية التي اعتمدت في اختيار المشرفين على هذه المراكز، شباب بناء على الكفاءة وروح المبادرة، إلا أنه، وكما تعلمون، أن الاستثمار هو مسؤولية مشتركة بين مختلف مكونات المجتمع المغربي، الشيء الذي يتطلب تنسيق محكم بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لخلق أكبر عدد من فرص الشغل، التي تراهن عليها بلادنا.

كما أن المقاربة الترابية تعتبر فرصة لتحسين أداء الكفاءات الذاتية المشتركة لمختلف مستويات القرارات الحكومية، الترابية وإعداد أدوات التنسيق بين المستوى المركزي والجهوي والمحلي.

السيد الوزير،

كما تعلمون أن الفريق الاستقلالي يراهن على المهام الجديدة لمراكز الاستثمار، تماشيا مع التوجهات الملكية السامية، التي ما فتئ جلالته، حفظه الله، يذكر من خلالها على أهمية تشجيع المستثمرين وخلق شروط ملائمة للاستثمار، تحقيقا للتنمية المستدامة المنشودة لتشجيع وتطوير مناخ الأعمال.

السيد الوزير،

لا يمكن أن تتعزز مكانة مراكز الاستثمار إلا من خلال التواصل الدائم وتقديم الدعم والمساعدة ومواكبة المشاريع الاستثمارية وتطوير العرض الترابي مع أولويات تنسيق عمل الإدارات المتدخلة في هذا المجال، تحقيقا لمزيد من النجاعة والمرونة، وهذا ما نعيشه صراحة وبدون مجاملة بجهة فاس-مكناس، حيث نسجل ارتياحا لبوادر المنجزات التي ستعرفها هذه الجهة على مستوى مركز الاستثمار، والتي نأمل أن تنعكس على المستوى المعيشي للحياة اليومية للوطن، خصوصا وأن المغرب لازال يعيش الآثار السلبية-كما جاء في جوابكم- لجائحة "كوفيد-19" على جميع الأصعدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار التعقيب إذا رغبتكم في ذلك.

أنا معك، السيد الوزير، لكم الحق أنه خص هاد الشئ يوقف، وخصو يتصحح، ولكن يجب أن يصحح لصالح الناس، دبا هما اللي كاينين علاش؟ لأن العقد شريعة المتعاقدين، سكتو عليهم على الأقل هوما كاينين، ما كانش خصهم يكونو في الإدارات، ولكن كاينين، شي تقول لنا 40.000 والنقابات قالت لنا 77.000، ما كاينش شي نقابة اللي ما طرحتاش شي سؤال في هاد 5 سنين عليهم ما كايناش. أنا بوحدتي، السيد الوزير، طرحته على 3 ديال الوزراء متتابعين، حتى واحد ما هضر معايا باللهجة ديالك، لأن أنت قلت الحق، كان ممكن يكون الوضوح في هاد الشئ كامل، إلى كان الوضوح كيمكن لنا نحلوه.

إذن، السيد الوزير، أنا أقول لكم وأطلب منكم، وأنا واثقة أنكم لن تتخلوا عن هذه الفئة، ويجب أن يصحح أو تصحح وضعيتها وعاد سدو الباب، إلى الإنعاش ماشي وظيف، صحيح ما شي وظيف، ولكن الناس كاينين هنا.

إذن أنا بالنسبة لي كتنقايبة كتنقول مكتسب، أنا كاينة إذن صححو لي وضعيتي داخل هذا السياق، الذي كان من الأصل هو خاطئ.

السيد الوزير، والله ما حليتها أنت راه ما غتخل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

لالة، باش نتفاهمو مزيان، راه ما يمكنش نقول شي حاجة اللي ما كايناش، الخطأ كان نهار اللي شدينا موظف الإنعاش وحتيناه في المكتب، هذا هو الخطأ، ديال من هاد الخطأ؟ الخطأ ما كاينش خطأ ديال واحد السيد ولا.. يعني الأخطاء تتكون لهادك اللي قبل واللي خدمو إلى آخره.

سولتني على عمال الإنعاش، عمال الإنعاش تنقول لك بأنهم عمال اللي مياومين، اللي عندهم الإطارديالهم، وإلى كنا تهنضرو على موظفين في حالة خاصة، خصهم حل خاص، نخدمو عليه، نوجدوه، هذا ماشي إشكال، لكن ما يمكنش نجي اليوم وندير عمال الإنعاش بأنهم موظفين ونتعامل معهم كموظفين.

متفقين، عمال الإنعاش نهار اللي تدار الإنعاش تدار لواحد المجموعة ديال الأعمال اللي خصهم يتدارو، وقع خطأ، ولينا تندخلوهم في الإدارات، ما غنكذبوش على بعضنا راه ما نخعوش الشمس بالغربال، دخلناهم للإدارات، خدامين كاتبات، خدامين كتاتب، في جميع أسميتو، هذا هو الخطأ اللي خص يتصاوبو، وخصنا نخدمو عليه، لأن ماشي ساهل، ماشي ساهل باش يتحل.

كيف تتعرفو بأن العمال ديال الإنعاش الوطني هم عمال اللي كيتقضاو الأجر ديالهم الأساسي على أساس (SMAG²)، وبأنهم مبدئيا ما كيخدموش يوميا.

اليوم كنطرحو هذه الأسئلة على العمال ديال الإنعاش كأنهم موظفون عموميون، راه ماشي موظفون، كنعقولها ونعاودها، ونكونو واضحين، راه ماشي موظفون عموميون، راه عمال الإنعاش عندهم إطار ديالهم خاص بهم اللي كيسمح لهم أنهم بطبيعة الحال واحد العمل اللي هو في واحد المرحلة محددة واللي كيسمح لهم يستفدو من واحد المجموعة ديال.. مثلا التعويض عن حوادث الشغل، لا قدر الله، تسمح لهم أنهم يكونو في "راميد" (RAMED³) إلى آخره، لكن ما خصناش نتعاملو مع هاد الفئة كأنهم موظفون.

حقيقة، احنا عارفين بأن هاد الشئ كامل لأن في بعض الإدارات كتلقى شي واحد.. هناك خطأ، خصو يتصحح، ما يمكنش نصححو خطأ بخطاء، يكون موظف في إدارة من الإنعاش ماشي معقولة، لكن ما يمكنش نقولو بأن الناس ديال الإنعاش راه موظفين، غير باش نكونو واضحين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة لك، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب. تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير.

هادو ناس خدامين بموجب مرسوم 18 أبريل 1985، مزيان. في بداية الأمر، السيد الوزير، الإنعاش يقتصر على النظافة والكنس والبستنة والبناء والأمور المشابهة. حد هنا متفقين معك، ولكن نجد الإنعاشيات والإنعاشيين داخل الإدارات، نجدهم إلى جانب الموظفين، نجدهم كايين القائد وحداه الكاتبة من الإنعاش الوطني، إذن السؤال اللي كيبقى يتطرح مزيان، ولكن هاد الناس إذا واش هما في قلب هادك الوظائف اللي كيديرو بطريقة غير قانونية؟ من أباح إلهم الدخول إلى هذه الوظائف؟ إلى توظفو، (le fait est là) صحيح خصنا نصححو الموضوع، ولكن خصو يتصحح لصالح الموظف، ما يمكنش كايين عندو شهادة الإجازة، كايين اللي عندو الدكتوراه وكذا ونعطيوه 1500، في حين أن مدونة الشغل في الفصل 3 ديالها كتقول لك ما يمكن لحتى واحد يخدم بأقل من (SMIG⁴) تقولو لنا (SMAG) فين؟ في قلب الوظيفة العمومية شيء يثير.

² Salaire Minimum Agricole Garanti

³ Régime d'Assistance Médicale

⁴ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

المجموعة الاختصاصات كانوا تمارسوها لمدة سنين ويجيبو يتنازلو عليها بسهولة للجهات أنها تمارسها، ماشي لأنهم باعين يخليوها عندهم، لكن العمليات ديال كيفاش تدوز من واحد القطاع حكومي للجهة وكيفاش هاد الجهة يمكن تمارسها، راه ماشي عملية سهلة، احنا خدامين فيها، والأهم بالنسبة لنا هو قبل متم هاد السنة، إن شاء الله، وقبل متم هاد الدورة ديال الجهات أن واحد المجموعة ديال الاختصاصات الذاتية تخرج. وغادي، إن شاء الله، غنقوموبه.

من جهة أخرى، فيما يخص عقود البرنامج اللي ت يخص الجهات مع الحكومة، كايين 2 برامج اللي تم العقود ديالهم، تم التوقيع عليهم، اللي هو عقد برنامج ديال جهة فاس-مكناس وجهة الداخلة-واد الذهب وجهات آخرين راه هما في إطار ديال الإعداد، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

طرحنا لهذا السؤال ينبع من اقتناعنا بالأهمية التي تكتسبها آلية التعاقد، والتي هي منصوص عليها كإجراء في البرنامج الحكومي فيما يتعلق بتنزيل البرامج التنموية، سواء على مستوى الجهات أو على مستوى الجماعات الترابية.

الآن، السيد الوزير، ينبغي أن نتكلم بقدر من الصراحة حسب المعطيات التي قدمتم والمعطيات التي توفرت، يمكن ما وقعش التقدم المطلوب فيما يتعلق بهذا الورش ديال التعاقد، والدليل هو أنه يالاه عندنا 2 جهات اللي عندنا برامج تعاقدية اللي تم التوقيع ديالها، والجهات الأخرى مازال في طور الإنجاز، علما أننا في السنة الأخيرة من الولاية التشريعية، الشيء نفسه بالنسبة للجماعات الكبرى على مستوى المدن، البرامج المندمجة تعرف مجموعة من الصعوبات رغم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، وهنا كايين بزاف ديال الأسباب، السيد الوزير، أنا غنكتفي بذكر واحد 3 ولا 4 ديال الأسباب:

السبب الأول - في تقديري - هو أنه، مع الأسف الشديد، لم يتم إرساء الآلية المتعلقة بالإشراف على الورش ديال تنزيل الجهوية المتقدمة في الوقت المناسب في بداية الولاية الانتدابية، والتي كنا نطمح - هاد الآلية - أنها تكون آلية لتعزيز اللامركزية في بلادنا، انتظرنا حتى لنهاية ديال 2019 باش درنا المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة، عاد درنا واحد الآلية اللي ما كانش عليها توافق.

الآن في غشت 2020، حسب ما ورد في التقديم ديال مشروع قانون

حلينا في وزارة الداخلية، حاولنا ما أمكن أننا نحلو مجموعة ديال الإشكالات بحال هادو، واحد الناس..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "التعاقد مع الدولة من أجل إنجاز المخططات التنموية الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

السيد رئيس الفريق تفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا لكم، السيد الوزير، يتعلق بحصيلة التعاقد بين الدولة والجهات والجماعات الترابية فيما يتعلق بتنزيل المخططات والبرامج التنموية الترابية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضلو.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص برامج التعاقد بين الدولة والجهات من أجل إنجاز مخططات التنمية الترابية، أولا، في البداية أنه فيما يخص برامج التنمية الجهوية، من أصل 12 برنامج اللي خصهم يتصاوبو، 11 تمت البلورة ديالهم والمصادقة عليهم، بقي واحد هو اللي مازال، راه خدامين فيه، ما تنظنتش هاد العام، مع الأسف، اللي هو حالة خاصة.

من جهة أخرى، وزارة الداخلية، بطبيعة الحال، مع مجموعة جمعيات جهات المملكة، جهات المغرب قائمة بواحد العمل تقريبا يومي من أجل المواكبة وإخراج ما يمكن إخراجاه في القريب العاجل، فيما يخص الجهات وعمل الجهات.

في هاد الباب، كيف قلت، أهم حاجة عندنا اليوم هو كيفاش الجهة يمكن تمارس الاختصاصات ديالها، وخاصة الاختصاصات الذاتية، تنعرفو كاملين، وخاصة الإخوان اللي كايينين في الجهات، بأن راه ماشي ساهل تجي وأن الحكومة والقطاعات الحكومية وواحد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن والأخير موضوعه "توصيات المناظرة الوطنية حول الجهوية المتقدمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

السادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناظرة الوطنية حول الجهوية المتقدمة المنعقدة بأكادير منذ ما يقرب سنة محطة أساسية لتقويم وتطوير هذا المسار الإستراتيجي.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدايير المتخذة لتفعيل توصيات هذه المناظرة الهامة، خصوصا إذا ما عرفنا أن مشروع الجهوية المتقدمة هو خيار إستراتيجي بالنسبة للمغرب ملكا وحكومة وشعبا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال المناظرة خرجت بمجموعة من التوصيات، لكن من أهم التوصيات التي خرجت بهم المناظرة هو-وغنرجع للسؤال التي كان قبل- هو كيفاش الجهة يمكن لها أنها تمارس الاختصاصات ديالها بأحسن طريقة ممكنة، وإلى تتذكرو في المناظرة تم التوقيع بين الحكومة، ممثلة في مجموعة ديال القطاعات الحكومية، ورؤساء الجهات على طريقة العمل وعلى واحد البرنامج التي تيمكن الجهات أنها تمارس الاختصاصات ديالها بأحسن الطرق.

وهنا بغيت نشير لواحد النقطة، نقطة مهمة بزاف، هو أننا هاد الجهوية راه هو في حد ذاتو مشروع. ومشروع اللي ممتد في الوقت، ما يمكنش أن الجهوية نحددها بأن في 4 سنين ولا 5 سنين، وغنحطو

المالية، عاد تدارت آليات جديدة اللي مازال ما تحركاتش بالطريقة المطلوبة، والآن كايين اشتغال في إطار-كما قلتم-للجان الموضوعاتية يلاه تندققو الاختصاصات الذاتية في نهاية الولاية، كندققو الاختصاصات الذاتية والمشاركة.

صحيح، هذا ورش ماشي ساهل، نحن في مرحلة تأسيسية، ولكن ينبغي أن نعترف بالأخطاء وبيعض التأخر الذي حصل في هذا المجال.

المستوى الثاني، السيد الوزير، هو أنه ربما ملي كتكون المرحلة ديال الإعداد ديال المخططات والبرامج، لا على مستوى الجهات ولا على مستوى الجماعات، تما فين خص المصالح ديال القطاعات الحكومية ووزارة الداخلية تدخل على الخط. تما فين تيكون البناء ديال التعاقد، ما نخليوش الجهات والجماعات حتى تيساليو البرامج ديالهم عاد تنجيو عندهم ونقول لهم أجيو نفكرو في التعاقد وتكون سلات الولاية.

السبب الثالث-في تقديري-هو التأخر الذي حصل في ورش اللاتركيز الإداري، والتي كان غيجل الإشكالية التي طرحتم، السيد الوزير، هونقل الاختصاصات من المركز إلى الجهات وإلى الأقاليم باش يولي المخاطب ماشي دائما هي الوزارة، تيولي المخاطب موجود على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الجهوي، على مستوى ضبط الاعتمادات المرصودة من طرف مختلف القطاعات وتيمكن نزيدو القدام.

بقي أن أشير، في الأخير، كذلك أن هاد المجهود اللي تيدار ديال المواكبة وديال الإعداد ديال المخططات لا ينبغي أن يكون بأي حال من الأحوال مدخلا للمس بالصلاحيات ديال الجماعات الترابية وديال الجهات والمس بمبدأ التدبير الحر اللي هو مبدأ دستوري.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا.

نبدا بالنقط الآخرين بسرعة، أولا، (la dernière remarque) ما عرفتش المحل، المس بالمبدأ؟ ما عرفتش شكون تيمس بهاد المبدأ، لأن باش نكونوا واضحين، حتى واحد ما تيمس بالمبدأ في حد علمي.

فيما يخص اللاتمرکز والميثاق، خصنا نعرفو بأن هاد اللاتمرکز راه بدا ماشي هاد الحكومة باش خرجناه، راه بدا هادي سنين، باش ما نقولش أسميتو، خرج بالعمل ديالنا ككل، قدرنا نخرجوه، وإن شاء الله غادي نطبقيه.

والي صاحب الجلالة تينص عليه في جميع الخطب ديالو تنعولو عليه في الرفع من المستوى الاقتصادي للجهات، نعولو عليه يمتص البطالة، نعولو عليه في دعم السكن الاجتماعي بالنسبة للفئات الهشة، لدعم القطاعات الاجتماعية، نعولو عليه أنه يكون من أجل الدعم وخلق الثروة في هذه المناطق ودعم المقاولات لامتناس البطالة اللي بطبيعة الحال اللي ساهمت الجائحة ديال كورونا في مضاعفة الأرقام القياسية ديالها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على المساهمة القيمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، حول "الموسم الفلاحي"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وقبل ما نعطي الكلمة بطبيعة الحال للفريق الاستقلالي في السؤال الأول، أعطي الكلمة للسيد إدريس في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

إلى اسمحتو، كنا وجهنا واحد السؤال للسيد وزير الفلاحة، واللي كنتغرب لوأنا السؤال وجهناه أي، اللي تستغرب لو-وتلتمنى السيد الوزير اللي تنعرفوك وتنقدروك-أنه تكون عارفو، هو شي حد عندك في الوزارة دارلنا الرفض، دار الرفض، مع العلم، السيد الرئيس، أنه السؤال راه حق من حقوق المستشار، وهذا دارلنا الرفض، واحنا راه احنا تجاوبنا وسحبنا السؤال.

اللي عندنا هو كايين مشاكل في القطاع الغابوي ما بقينا ش عارفين مع من نتكلمو، واش معكم، السيد الوزير، ولا مع السيد المندوب ديال المياه والغابات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

غيرباش يكون عارف السيد الوزير هذا اللي دار الرفض، ما خصوش يدير الرفض.

شكرا السيد الرئيس.

الإطار ديالها وغنوليو خدامين، راه الجهوية ورش (perpétuel) إلى الأبد، إلى الأبد، والدليل على هذا تنشوفو أش واقع في الدول اللي عرفت واحد الجهوية متقدمة جدا، وتنشوفو كيفاش بصفة دائمة إعادة النظر في كل ما تم التحقيق ديالو، وضع برامج جديدة لأن الجهوية ما يمكن تعالج إلا في هاد الحالة هادي بأنها الجهوية تتعالج كورش دائم ومتواصل، الهدف منه هو تجويد العمل، بطبيعة الحال تنقولها ونعاودها بالنسبة لبلادنا الجهوية راه خيار استراتيجي وأكثر من استراتيجي، راه ما كاينش بديل عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد ايمبارك حمية:

شكرا السيد الوزير، على الإيضاحات القيمة، ونود في الفريق الحركي أن نبدي بعد الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نجدد التنويه ما تقوم به وزارتكم الموقرة من خلال الإدارة المركزية وسلطات الولاية الإقليمية من مواكبة دائمة للجماعات الترابية، لإنجاح ورش الجهوية وضمان شروط تنزيله، وهي المواكبة الملموسة فعلا، والتي نتطلع إلى أن نلمسها لدى باقي القطاعات الحكومية التي ما تزال خطواتها، مع الأسف، مطبوعة بالتردد والتسويق؛

ثانيا، بحكم الممارسة والتجربة، وبناء على مخرجات المناظرة الوطنية المنظمة بأكادير، واستخلاصا لهفوات ونواقص الولاية التأسيسية، فنحن نعتقد أن تقويم مسار وتسريع وتيرة التمديد تتطلب ثلاثة مداخل:

1- إعادة النظر في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالتزامن مع مراجعة القوانين الانتخابية، وذلك بغية التدقيق والفصل في الاختصاصات التي تعرف تداخلا بين المكونات الثلاثة للجماعات الترابية، وكذا الحسم في تداخل الاختصاصات الذاتية مع القطاعات الحكومية؛

2- بناء إدارة جهوية قوية وكفاءة وتسريع وتيرة تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري والانتقال من تجربة البرامج التنموية الجهوية، التي أبانت عن محدوديتها، إلى منطق النماذج التنموية الجهوية، السيد الوزير، مؤكداً في هذا الإطار على ضرورة مضاعفة الجهود لاستكمال النموذج التنموي بأقاليمنا الجنوبية المعتمدة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الوزير،

احنا هاد النظام ديال الجهات المعتمد من طرف الدولة والحكومة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتقل للسؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في البداية السؤال الأول موضوعه "الموسم الفلاحي الحالي".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضل السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد قيوخ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي، زميلاتي،

السيد الوزير،

حتى احنا وجهنا سؤال آني فيما يخص حماية المواد الفلاحية والمنتوج المغربي من الاستيراد، وهاد الشيء ما تيمنعش أن نوضعه في إطار هاد الموسم الفلاحي، اللي حسب الفريق ديالنا نتعتبرو بأنه الموسم متعلق بالمطر، والمطر متعلقة بسيدي ربي سبحانه وتعالى، لذلك اليوم ماشي المشكل هو الإنتاج، نتجو، ولكن لما تنلقوا الحكومة ما تتعمل والو باش تحمي المواطن وتحمي المنتج، هناك تساؤل كبير في عدة منتوجات، ونخص بالذكر التمور والإنتاج في الواحات، إلى ذلك واحد العدد ديال المنتوجات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه "ضمان سيرورة جيدة للموسم الفلاحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل ألسي الحبيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لضمان سيرورة جيدة للموسم الفلاحي الحالي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث موضوعه "تهريء الموسم الفلاحي الحالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد..

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في ظل المجهودات الجبارة والمتواصلة المبذولة في القطاع الفلاحي لتوفير مختلف سلاسل الإنتاج ودعم الناتج الداخلي الخام عبر تعزيز الطلب الخارجي على منتوجاتنا الفلاحية، وسعيًا نحو تنزيل توجهات جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الراعي الأول للقطاع الفلاحي بالحنكة المعروفة عليكم، وفق ما تضمنه الخطاب السامي الأخير الموجه لبرلماني الأمة، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الإجراءات التي وضعتوها لتهريء الموسم الفلاحي الحالي وتجاوز آثار الجفاف الذي صاحب السنة الماضية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع موضوعه "الموسم الفلاحي الحالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

الميكرو، السيد المستشار، عفاك.

تفضل.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

الموسم الفلاحي الذي ودعناه كان موسما ضعيفا من حيث المنتوج، حيث جل المناطق سواء البورية أو السقوية عرفت نقصا حادا في المردودية، ونحن مقبلون على موسم فلاحي جديد، ماذا أعدت وزارتك لانطلاق موسم فلاحي جديد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الخامس موضوعه "تداعيات جائحة كورونا ووطأة الجفاف على الفلاحين والعمال الزراعيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

نشكركم السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات لمواجهة تداعيات "كوفيد-19" ووطأة الجفاف على الفلاحين الصغار والعاملات والعمال الزراعيين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والسؤال الموالي الآني الموالي بطبيعة الحال موضوعه "الموسم الفلاحي ودعم الإنتاج الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين عبد اللطيف أعمو أو عدي شجري.

تفضل السي عدي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا اليوم يتعلق بدعم الإنتاج الفلاحي الوطني، ارتباطا بالتبرء للموسم الفلاحي وهو كالتالي:

فبينت أزمة كورونا الأهمية القصوى والضرورة الملحة لدعم الإنتاج الوطني والاعتماد على الذات لتوفير الأمن الغذائي وعدم اللجوء إلى الاستيراد إلا في حالة الضرورة القصوى، وهو توجه بدأ يتبلور وتنوي الحكومة العمل به في بعض القطاعات، غير أن توفير الأمن الغذائي يتطلب توجهات جديدة للسياسة الفلاحية، انسجاما مع هذا التوجه الهام، وهذا يفرض جهدا استثنائيا لدعم وتطوير الفلاحة المنتجة للمواد الأساسية الموجهة للاستهلاك المحلي، وتوفير ما يكفي السوق الوطنية، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة توجيه الإنتاج ودعم أكثر للفلاحين المنتجين لكل ما يوفر الأمن الغذائي لبلادنا.

فما الذي تنوون القيام به، السيد الوزير المحترم، وأنتم تهيئون للموسم الفلاحي، من تدابير من جانبكم لمسايرة توجه الدولة لدعم الإنتاج الوطني؟

وهل تنوون مراجعة بعض التوجهات المعمول بها لحد الآن في هذا القطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني السابع موضوعه "الموسم الفلاحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة آبتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حققت الفلاحة المغربية نتائج هامة وكبيرة خلال السنوات الأخيرة بفضل إنجازات ونتائج المخطط المغرب الأخضر، حيث اتسعت المساحات وتساعدت مؤشرات الإنتاج وانتعشت أيضا الصادرات الفلاحية، لكن، السيد الوزير، هذه النتائج حملت معها تحديات هيكلية ترتبط أساسا بالتسويق وبارتفاع تكلفة الإنتاج ثم على الخصوص التفاوتات الاجتماعية في تأزم وضعية الفلاحة الصغار والمتوسطين.

السيد الوزير،

في ظل هذا السياق، بالنظر إلى الوضع الاستثنائي لتدبير جائحة كورونا، لعبت الفلاحة دورا هاما في تأمين الأسواق بالمنتجات الفلاحية والغذائية، وظل الفلاح صامدا أمام تحديات الجائحة وحالة الطوارئ. لكن ذلك جعله متأثرا بإكراهين كبيرين: إكراه الجفاف ثم إكراه الجائحة.

من أجله نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن استعداداتكم للدخول الفلاحي وإجراء اتكم لدعم الفلاح.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالموسم الفلاحي.

تفضل للمنصة، السيد الوزير، في حدود 21 دقيقة، السيد الوزير، ما بين الإجابة والإجابة الرد على التعقيب.

تفضلو.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاد السنة الظرفية صعبة مست القطاع الفلاحي للاعتبارات التي تكلمتو عليها، تهم أساسا تداعيات جائحة كورونا والندرة ديال التساقطات المطرية. على الرغم من هاد الصعوبات تمكنت، الحمد لله الفلاحة المغربية من الحفاظ على انتظام تموين السوق وتلبية حاجيات السوق المغربي في جميع الجهات بمختلف المنتوجات الفلاحية.

هاد النجاح هو مجهود جماعي، تكاثف الجميع من فلاحين ومهنيين ومصالح مركزية وقطاعات وزارية معنية، مكنت من أن يلعب هذا القطاع دورا محوريا خلال هذه الأزمة.

هاد الموسم اللي عرف ظروف مناخية صعبة وجا بعد سنتين من ضعف التساقطات المطرية والتي دفعتنا نتعاملو ونتأقلمو معها باش نعاونو الفلاحة ونضمنو توفير المنتوجات الفلاحية للمواطنين.

هاد التأقلم تجسد في برنامج المزروعات الربيعية والصفيفية للخضراوات، بحيث تم زرع 91 ألف هكتار من مساحة الخضراوات خلال الفترة الربيعية في الذروة ديال الحجر الصحي، أي بنسبة 114% من البرنامج المحدد اللي كان هو 80 ألف هكتار، وكذلك تجاوز المساحات المبرمجة فيما يخص بعض الخضراوات كالبطاطس: 312%؛ والطماطم: 143%؛ والبصل: 110%.

وقامت كذلك آنذاك الوزارة بتشكيل لجنة تتبع يومي لوضعية هاد المزروعات.

الحمد لله، أنه بالرغم من الوضع المناخي الصعب ديال هاد السنة ديال 2020 والوضع الصحي الخاص بوباء كوفيد، فإن إنتاج السلاسل المثمرة الرئيسية حسب التوقعات الأولية غادي يشهد ارتفاع ملحوظ، بعد التراجع المسجل يعني الموسم الماضي.

بالنسبة للحوامض، من المتوقع أن يزداد إنتاجها بنسبة 29% مقارنة بالموسم السابق، حيث ساهم ارتفاع إنتاج الأعراس الجديدة في الحوامض من الحوامض المنجزة في إطار "مخطط المغرب الأخضر" من رفع الإنتاج هذا الموسم.

كما من المتوقع أن يرتفع إنتاج الزيتون بتقريبا بنسبة 14% مقارنة مع الموسم السابق، وهاد الزيادة هي ناتجة لعدة عوامل، من بينها الأثر الإيجابي لهطول الأمطار اللي كانت في شهر أبريل وشهر ماي.

ومن المرتقب أن يشهد الموسم الفلاحي كذلك 2020-2021 إنتاجا قياسيا منتظرا من التمرور بزيادة 4% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق، بفضل التأثير الإيجابي للظروف المناخية والانعكاسات الإيجابية

لبرنامج غرس مليون نخلة ديال التمر.

هاد النتيجة هي دليل على نجاح برنامج تنوع الزراعات اللي يعد أهم مقومات "مخطط المغرب الأخضر"، وكان اختيار سمح بهيكلية حقيقية للفلاحة المغربية لتنتقل من فلاحة تقليدية إلى فلاحة عصرية قادرة على التأقلم مع التغيرات المناخية ومتطلبات السوق الداخلية والخارجية.

وهاد الاختيار بين النجاعة ديالو لأن بحال هاد السنة اللي تنعيشو الموسم الفلاحي ما سلاتش الدينامية ديالو بمحدودية محصول ديال الحبوب نقولو 32 مليون ديال القنطار، الفلاحين رغم هاد الظروف قدرو أنهم يوصلو بالإنتاج بطريقة عادية.

وبعملية حسابية للقيمة المضافة الفلاحية يمكن نقول أن الحصيلة الإضافية ديال فقط 4 ديال السلاسل، ديال الإنتاج اللي هي الزيتون، الحوامض والحليب والدواجن كتعادل القيمة ديال 33 مليون ديال القنطار، بحال إلى قلتي دابا 3 مليون.. هذالك الشئ اللي ربحنا في (la valeur ajoutée) في القيمة المضافة ديال هاد 4 ديال الإنتاجات اللي تزداد فهم الإنتاج بحال إلى قلتي غطينا على واحد 33 مليون ديال القنطار ديال الحبوب.

إذن كل سنة كتربح الفلاحة المغربية في هاد المنتوجات بـ 4، 8 ديال المليار ديال الدرهم إضافية مقارنة بالوضعية مع مخطط المغرب ما قبل "مخطط المغرب الأخضر".

وعلى المستوى ديال الصادرات، سبق لي باش قدمت في البرلمان بعض النتائج لأنه في الموسم اللي قلت ديال 2019-2020 اللي كيبدا في (septembre) وكيبتسلا في آخر (août) أنه الحمد لله هاد الموسم اللي سال دابا في آخر (août) وصلنا لـ 39.5 مليار ديال الدرهم، مسجلين ارتفاعا بـ 8% بالنسبة للسنة الماضية اللي كانت فيها 36.6 مليار ديال الدرهم في ظل أزمة كوفيد وقلة الأمطار والمشاكل اللي تتعرفو، وإلى شفافها بالنسبة ديال 2010 اللي كانت البداية ديال "مخطط المغرب الأخضر"، فالزيادة هي جد مهمة 130%، حيث كنا تنصدرو ذلك الساعة 17 مليار، اليوم أصبحنا في 39 مليار، هادي خاصة بالمنتوجات الفلاحية.

أما فيما يخص المنتوجات (agro-industriels) كانت هاد السنة كذلك إيجابية رغم بأنه كان واحد (l'exportation) ديال 10%.

واسمحولي نعطيكم بعض الأرقام، لأنه دابا أول شتنبر حتى لـ 21 أكتوبر بيدنا (la compagne) الجديدة اللي بدأت تنصدر، والنتائج حتى هي، الحمد لله، هي واعدة، بالنسبة للحوامض بلغ مجموع الصادرات لغاية 21 أكتوبر تقريبا 15.600 طن، ما يشكل أكثر من 5 أضعاف حجم صادرات الموسم الفارط في نفس السنة، يعني في هاد (la période) بالنسبة للعام اللي فات درنا (5 fois plus) ديال (l'exportation).

أنا سجلت، السيد الوزير، في الرد ديالكم أن الإنتاج ديال التمور ارتفع بـ 4%، ولكن، السيد الوزير، اللي ما خصكومش تنساو، بغيت نتوجه من خلالكم لجميع الحكومة، وزارة التجارة، وزارة المالية والحكومة ككل، دخلت 97.000 طن ديال الاستيراد.

السيد الوزير،

الواحة ديال درعة-تافيلالت، زيز، كير، طاطا، ورزازات، تينغير، تاغيجيت، أم لعلك، فكيك، الناس ديالها الأغلبية الساحقة، بغض النظر باش نتكلمو على المنتج الجديد والواحة الجديدة، السيد الوزير، راه عندهم الجميل اللي هي (variété) عادية والخلط، وهي اللي كانت تياكلو المغاربة وتبييعوها بـ 20 درهم و 15 درهم وقدام المساجد وفي الأسواق.

اليوم الاستيراد ما خلاهوش يبيعو، هاد السنة، السيد الوزير، الناس ديال طاطا موالفين تبييعوها ديك (la variété) ديال "النجدة" تبييعوها بـ 30 درهم، هاد العام 8 دراهم، وأنا نتكلم معكم بكل صراحة، السيد الوزير، وبغيتكم باش تنتقلو ما تستمعوش لشي واحد، تنتقلو (les frigos) ديال العام الفايث باقي ما باعوش الناس، ولهذا كيفاش المغربية، كيفاش غادي نحميو هذا المنتج، وتدخلو المئات ديال الآلاف من الأطنان؟ راه الناس ديال (la douane)، السيد الوزير، أقسم لكم بالله الناس ديال الجمارك كيكو، تيقول لك "واك واك أعباد الله، آش هاد الشي تديرو؟"

راه الفلاح مشي، راه ما نتكلمش على الكبار واللي عندهم "المجهول"، دبا إلى ما تحماوش هاد الصغار كيفاش غادي تحميو، السيد الوزير كوزارة، تنعرف الغيرة ديالكم والوطنية ديالكم، كيفاش غادي تحميو هذا الإنتاج، اللي المغرب الأخضر فيه توجيه ديال جلالة الملك لغرس مليون نخلة وأنواع جديدة؟ كيفاش غادي نحميوهم، إلى ما حمينا هاد الدراوش اللي اليوم غادي يندثرو.

لهذا راه المسؤولية ديالنا جميعا، السيد الوزير، لارغبة لي في إحراج الحكومة ولا في رغبتكم أنتم كصديق، ولكن هناك واقع، ونتوجه لكم كرجل وطني مسؤول باش تاخذو هاد الشي بزمام الأمور شخصيا، وتعاود نأكد شخصيا، ما تثقوبشي واحد آخر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

السي المستشار التفضل.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب

شكرا السيد الرئيس.

متفقين أنه السنة الماضية كنا بدينا معطلين يعني شوية (l'exportation) لأن المنتج كان خاصويوجد ما كانش وجد في ظروف ملائمة. ولكن هاد الشي تبين بأن الصحة ديال الحوامض اللي كان عليها الكلام كثير هادي 2 سنوات، وتقال بأنه خص يتحيد الليمون وما كاين مستقبل في الليمون، فالحمد لله، تنشفو بأنه كاين مستقبل اللي هو جد مهم.

بالنسبة للخضروات، بلغ الحجم ديال الخضروات، هذا عادي بالنسبة (si on compare) عام بالنسبة للعام تقريبا 82.000 طن بقدر ديال 24% ديال (l'augmentation) ديال الارتفاع ديال (l'exportation)، التصدير ديال الخضروات من أول شتنبر إلى 21 أكتوبر، إذن هاد الشي تبين بأنه، الحمد لله، القوة التصديرية ديالنا هي في صحة جيدة، وملي تتاخذ الخضروات، الطماطم طلعت تقريبا بـ 8%.

أما فيما يخص الظروف الصعبة اللي عاشها القطاع الفلاحي خلال الموسم الماضي، نفكر بأنه تدخلنا بواحد البرنامج ديال (la sécheresse)، ديال الجفاف، 6.2 المليون ديال القنطار من الشعير المدعم اللي تفرقت، استفاد منها أكثر من مليون مربي ماشية، وبرمجنا تقريبا مليون و 300 ألف قنطار إضافية لتوزيعها ابتداء من الشهر المقبل.

كما خصصنا 474.000 قنطار من الأعلاف المركبة لفائدة مربي الأبقار، برنامج ديال أكثر تقريبا 700 مليون ديال الدرهم اللي هو خفف، الحمد لله، على الفلاحة وعلى الكسابة في المناطق، وكذلك برنامج اللي تقريبا واصل لواحد 800 مليون ديال الدرهم اللي هو (l'assurance) اللي خلصت الفلاحة اللي كانو في وضعية صعبة واللي كانو في (la sécheresse) واللي تخلصو في الوقت وفي (les conditions) اللي كانت (contractuelles) مع (la MAMDA⁵) واللي هي مشكورة على العمل اللي قامت به باش توصل الشي لأسميتو..

إذا هادي كلها إمكانيات اللي تضخت داخل العالم القروي، واللي خلت أنه الفلاح على الأقل نقصو منو ذاك العبء والثقل اللي كان عليه.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للتعقيبات على جواب السيد وزير الفلاحة.

وفي البداية الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

تفضل السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد قيوخ:

شكرا السيد الوزير.

⁵ Mutuelle Agricole Marocaine D'Assurance

السيد الوزير،

نحن لا نقلل من أهمية هاد التدابير، بالعكس نثمنها عاليا، وخصوصا المجهود اللي تدار على مستوى توزيع الأعلاف المدعمة، وكذلك ديال التعجيل بصرف تعويضات التأمين.

ولكن، السيد الوزير، بكل موضوعية تبقى إشكالية شح الموارد المائية من أهم تحديات المرحلة المقبلة، والحكومة اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتعجيل بتدارك التأخير على المستويات التالية:

- إنجاز السدود؛

- إنجاز وحدات تحلية مياه البحر؛

- معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في الري.

وتبقى، السيد الوزير، إشكالية الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية من أهم المعوقات اللي تيعاني منها الاستثمار في القطاع الفلاحي، مثلا مراكش اليوم وبالضبط في جماعة "المناهة" وجماعة "أولاد دليم"، اللي كل جماعة فيها أكثر من 20.000 ديال الساكنة واللي تتعرف أكبر نسبة ديال الهشاشة.. بالإضافة للهشاشة الفلاحة ما استطعوشاي أنهم يقوموا بالاستثمارات في القطاع الفلاحي، نظرا لأنهم ما يتوصلوش بشواهد الاستغلال.

هنا نطلب منكم، السيد الوزير، التدخل من أجل باش هاد الفلاحة.. واحنا نتحدثو بالنسبة لـ "المناهة" على واحد 31.000 هكتار، وبالنسبة لـ "أولاد دليم" على 58.000 قنطار.

الدولة تمتلك حق الرقابة، الجماعة السلالية تمتلك حق الانتفاع بصفة دائمة، هذا عقار معقد ويعيق الاستثمار، تنطلبو منكم التدخل لتمكين الفلاحة من شواهد التصرف باش يستافدو من التمويل البنكي، ويستافدو كذلك من الدعم المخصص للاستثمارات الفلاحية، وتفويت هاد الأرض لذوي الحقوق باش نجعلو من هاد العقار عقار محفز للاستثمار وماشي محطة ديال التجاذبات وديال الاحتقان بين الدولة وبين ذوي الحقوق.

نقطة أخرى، السيد الوزير، (les offices) تطلبو الفلاحة في هاد الظروف الصعبة بأداء المتأخرات ديال الماء، احنا تنطلبو منكم، الله يجازيكم بخير، في إطار الظروف الصعبة اللي تيعيشها القطاع الفلاحي وكذلك في إطار دعم صمود القطاع الفلاحي، اللي أعلن عليه وأكد عليه جلالة الملك، الفلاحة مستعدين يخلصو قبل السنة، ولكن تطلبو الإعفاء ديالهم من فوائد التأخير، كيف دارت "لجنة اليقظة" بالنسبة لقطاعات أخرى ودارت وزارة المالية بالنسبة لقطاعات أخرى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيد الوزير المحترم،

أود أن أشكركم على جوابكم الواضح، المرقم والمعزز بمعطيات دقيقة، اليوم أثبت القطاع في ظل هذه الجائحة أنه القطاع الوحيد والقوي الذي صمد ووفر للمغاربة الطمأنينة والأمان، تجاوز معها مرحلة الهلع والخوف عندما تواجدت خيرات المخطط المغرب الأخضر في الأسواق بوفرة وبأثمنة جد مناسبة، يحق لنا أن نفتخر بمثل هذه المنجزات، والتي يحاول دائما المتربصون بهذا المخطط انتظار نتائج من أجل الضرب في هذا المشروع الوطني الرائد، الذي يعد أحد المشاريع المتنورة، وأهم إنجازات مرحلة حكم جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والذي ما فتئ يعبر عن رضاه على هذا المشروع الذي دشنتم عشرته الأولى، باعتباره أحد المخططات المهيكلية، التي غيرت معالم القطاع الفلاحي وجعلته يساهم بحوالي 120 مليار درهم في الناتج الداخلي الخام، وهذا رقم مهم جدا بالنظر إلى الوضعية التي تسلمتم فيها القطاع منذ سنة 2007.

السيد الوزير المحترم،

ندعو الله سبحانه وتعالى أن ينعم علينا بنعمة المطر وإن كان القطاع قد صمد أمام الجفاف، إلا أن القطاع محتاج اليوم إلى الماء الذي يبقى أحد الهواجس التي تؤرقنا جميعا، وبالتالي الإسراع في إنجاز المخطط الوطني لبناء السدود الصغيرة والمتوسطة ولتحلية مياه البحر وإعادة تدوير المياه العادمة، عبر توفير الإمكانيات المالية لها، والاشتغال أكثر على الاقتصاد في الماء، وأعتقد أن هذه مسؤولية الحكومة ككل.

يجب إذن تضافر جهود الجميع، خصوصا وأن استراتيجيتكم الجديدة في القطاع جعلت منه قطاعا واعدا وذا أفق واسع، يحتاج إلى الدعم أكثر وعناية أوسع لأن نتائجه ستكون بكل تأكيد إيجابية جدا على الناتج الداخلي الوطني، وستحرر أكثر من الأمطار إذا ما اشتغلنا على الصناعة الغذائية التحويلية في كل الجهات، وبجعل منتوجنا الوطني يخرج عن حسابات العرض والطلب، عبر بناء المزيد من (l'agropole) بتحويل مختلف المنتوجات الفلاحية إلى صناعة تحويلية، نحن في أمس الحاجة إليها لتخفيف العجز التجاري وتوفير المزيد من العملة الصعبة، وهي مناسبة نرفع فيها القبعة إلى الفلاح والصيد المغربي، بالنظر إلى حجم التضحيات التي يقوم بها.

ومن هذا المنبر نتوجه باسم فريقنا بالتحية والتقدير له ولكل المنتجين المغاربة خصوصا خلال فترة الجائحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

صاحب الجلالة نصره الله وأيده في خطابه الأخير أكد بأنه يجب أن تعطى أهمية كبيرة للفلاحة والتنمية القروية لضمان إنعاش اقتصادي قوي للرفع من التنمية والمساهمة في فرص الشغل وتوفير أمن غذائي وتطوير التجارة الفلاحية والصناعات الغذائية وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

رغم الأزمة التي أرخت جائحة كورونا بظلالها على بلدنا وعلى العالم كله، فقد عرفت بلادنا وفرة شاملة في جل المنتجات الفلاحية، وعملت وزارتك على التزويد العادي والمستمر للأسواق الوطنية وبكافة المواد الغذائية والفلاحية، واكتفاء ذاتيا سواء في الخضرواللحوم أو الفواكه، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على التدابير المحكمة والخطط الاستباقية التي تقوم بها الوزارة، وكذلك المجهودات الجبارة التي يقوم بها الفلاح، والتي تدعو للفخر والاعتزاز مستعنيين بالمخطط الأخضر ومواكبة هذا الأخير في تطوير المكننة والسقي والغرس والسياسة التجارية والفلاحية والحفاظ على أمن غذائي مستقيم.

بالفعل، السيد الوزير، عرفت بلادنا نقصا حادا في التساقطات المطرية-كما أسلفنا-وشحا في مياه السقي، سواء في الأراضي المسقية أو البور، مما أدى إلى ضعف المنتوجات الخريفية، كالحبوب والقطاني وكذلك الشمندرالسكري الذي أتلّف في بعض المناطق عن كامله، وهذه مناسبة نطلب منكم، السيد الوزير، للتدخل لدى الشركة المصنعة لتعويض المتضررين.

كذلك، التدهور الكبير الذي عرفته أئمنة الماشية مع معاناة الفلاحين مع عدم وجود أسواق لبيع ماشيتهم، الأعلاف بدورها عرفت أئمنة صاروخية.

ولا أريد أن تفوتني هذه المناسبة لكي أنوه بمجهوداتكم ومبادراتكم للفلاح لتوفير الأعلاف المدعومة في مختلف المناطق وبأئمنة معقولة، ومما يلاحظ أن بلادنا في حاجة ماسة لبعض المنتجات الفلاحية

الأساسية كالحبوب والسكر والزيت، ولقد حان الوقت للتفكير في تقوية وتطوير اختياراتنا للهوض بالأمن الغذائي بطرق عصرية وكذلك محاربة العجز في توفير كل المواد الأساسية التي نستوردها بالعملة الصعبة، ومع النقص الحاد الذي تعرفه جل السدود، حان الوقت لإعادة النظر في زراعة بعض المنتجات الفلاحية التي تستنزف كميات كبيرة من المياه.

ونظرا لضعف الإنتاج في الموسم الفارط ستكون أئمنة بذور الحبوب جد مرتفعة وخصوصا الشعير والقمح، حيث سيجد الفلاح صعوبة في اقتنائه بأئمنة تفوق 5 دراهم للكيلو، ومع أن الفلاحين مازالوا مثقلين بالديون، نلتمس منكم، السيد الوزير، تتبع هذا الموضوع وحث شركة (SONACOS⁶) لتوفير جميع الأصناف لكي تكون رهن إشارة الفلاح.

وحتى لا تفوتني هذه المناسبة، لا بد أن أئمن بمجهوداتكم في القطاع الفلاحي ودعمكم المتواصل.

وفي الأخير نطلب من الله سبحانه وتعالى أن يغيثنا بالمطر وأن يرفع عنا هذا الوباء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، السيدة المستشارة، تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل تعيش بلادنا ظرفية استثنائية بسبب تداعيات جائحة كورونا المستجد والجفاف وانعكاساتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد ذكرتم أن فلاحتنا لعبت دورا أساسيا في تمويل جميع الأسواق الوطنية بصفة منتظمة.

السيد الوزير،

إن نجاح هذه العملية يرجع أساسا لسواعد العمال والعاملات الزراعيين وصغار الفلاحين الذين لم يدخروا جهدا طيلة فترة الحجر الصحي إلى اليوم.

لكن المؤشرات الميدانية تشير إلى أن هذا الواقع مرشح للتغيير إلى ما هو أسوأ لعدة أسباب، منها:

- ندرة المياه وضعف حقينة السدود، انعكس سلبا على مناطق عديدة من المغرب، مما أدى إلى التوقف الكلي أو الجزئي لعدد من الضيعات الفلاحية، وتسبب في فقدان عشرات الآلاف من مناصب

⁶ Société Nationale de Commercialisation de Semences

وعلى دلالات الأرقام التي جات فيه، فبدوري التعقيب ديالي غادي يقتصر على الأقاليم التي الاقتصاد ديالها يرتكز أساسا على إنتاج التمور من كلميم، آسا الزاك، طاطا، زاكورة، ورزازات، تنغير، الرشيدية، فكيك، وكتكملة لما جاء في الكلمة ديال الأخ العزيز عبد الصمد قيوح، فالسيد الوزير المحترم، حتى شي واحد ما كينكر المجهود الجبار الذي دارتو الدولة في هاد القطاع وخلال هذه السنين الأخيرة من دعم للفلاحين على تجهيز أراضيهم، من توفير الأغراس ديال الأصناف، من توفير كذلك وسائل التخزين، إلا أنه بعض عوامل الإنتاج التي ضخام كالطاقة كجلب المياه كتجعل أن هاد المادة تتوفر بواحد الأثمنة التي هي باهظة والتي هي إذا ما احمينها من المنافسة ديال الاستيراد فالنتيجة، لا قدر الله، والدلالة هي الأثمنة التي كتعرفها هاد السنين الأخيرة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في إطار التعقيب.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على هذه المعطيات والإستراتيجية التي غتقوموها في إطار التدبير لهذا القطاع هذا.

احنا كذلك لا نشكك على إرادتكم في النهوض بوضعية الفلاح، لكن السيد الوزير هناك إكراهات يعانها الفلاح الصغير والمتوسط.

السيد الوزير،

غنبدوا بمدىونية القرض الفلاحي زائد سنوات الجفاف التي قلتو دبا راه سنتين والفلاح كي يعاني، آثار الجائحة كذلك اليوم تشكل عائق أمام الفلاح، لأن هناك فلاح، السيد الوزير، لا يملكون حتى القدرة المالية للصرف على الفلاحة ديالهم، وخاصة في العالم القروي.

السيد الوزير،

فعلتم عملية دعم الفلاحة الصغار بالعلف مشكورين، لكن يبقى غير كافي من الناحية الكمية، كنتمنناو السيد الوزير، راه شرتو لعدة أرقام هنا أنه تزيد ولأن الفلاح محتاج في هذه الظرفية، بالخصوص أن الفلاح مستثنى من صندوق دعم كوفيد، كذلك تمتعت الأسواق الفلاح ما استافدش بالشكل الذي كان من المفروض أنه غادي يستافد.

السيد الوزير،

هناك بعض الجهات الفلاحية أيضا التي تضررت بحالة الطوارئ،

الشغل وعطالة العمال الموسمييين رغم انطلاق موسم البواكر، كما عمق معاناة الفلاحين الصغار، وضمهم منتج الحليب، بسبب التوقف الاضطراري لمنتوجاتهم الفلاحية الموجهة للسوق الداخلية؛

- تقليص ساعات العمل بـ 20% وما يعادلها من الأجور بمحطات تليف الحوامض والبواكر؛

- لجوء الباطرونا المستفيدة من "مخطط المغرب الأخضر" إلى التسريحات الجماعية للعمال الرسميين على الرغم من أقدمية تزيد عن 15 سنة بعدد من الشركات الفلاحية.

لقد صرحتم، السيد الوزير، أن ما يتحقق اليوم في القطاع الفلاحي هو بفضل السياسات والتخطيط والتدبير الاستراتيجي للدولة، إلا أن هذه السياسة، السيد الوزير، لم تشمل فئة الأجراء وما تعانیه من أشكال متعددة من التمييز القانوني والمهني.

إن معاناة العاملات والعمال الزراعيين يشكل وصمة عار في نظامنا الاقتصادي والاجتماعي، حيث يحرم أكثر من مليون عامل وعاملة من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتقاضون حد أدنى للأجر يقل بحوالي 40% من الحد الأدنى للأجر مقارنة مع القطاعات الأخرى، والعمل لمدد زمنية أكبر وظروف عمل جد قاسية تتجلى في وسائل النقل المهترئة وما تخلفه من ضحايا ومآسي اجتماعية، الغياب التام لشروط الصحة والسلامة وانعدام التدابير الاحترازية للوقاية من خطر الإصابة بـ"كوفيد-19" بالضعيات ومحطات التليف، درجة الحرارة جد مرتفعة ومعدلات الرطوبة جد منخفضة بالبيوت البلاستيكية، ناهيك عن عدم التصريح بحوالي 90% منهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحتى المصريح بهم تحرم غالبيتهم من الحق في التقاعد لعدم التصريح بكامل أيام عملهم من طرف مشغليهم.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نجدد مطالبتكم، ومن خلالكم الحكومة، بتنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، بما يحقق التوحيد التدريجي للحد الأدنى من الأجور بين القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات، والمساواة في ساعات العمل، والعمل على تطبيق القانون، عبر منع النقل العشوائي للعمال والعاملات الزراعيين، وتكثيف المراقبة من أجل استفادة جميع العمال والعاملات من الحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي عدي شجري.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على العرض القيم الذي أدليتكم به،

ديال البيع ديال هذا بأثمنة اللي هي في الحقيقة مناسبة، لأنه كتعرف بأنه الأثمنة ديال البذور كتكون على حسب الأثمنة باش كانو الحبوب في السنة الماضية اللي كانت أثمنة اللي هي ممتازة بالنسبة للفلاحين، وكيوصل الدعم للأثمنة من طرف الدولة في هاد الشي ديال البذور - وهاد الشي خاص يعرفوه الفلاحة- إلى 175 درهم للقنطار بالنسبة للقنطار بالنسبة للشعير، إذن احنا كندشجعو الشعير وكنشجعو القمح الصلب، و325 درهم للقمح اللين، و200 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، و325 درهم للقنطار بالنسبة للشعير، إذن احنا كندشجعو الشعير وكنشجعو القمح الصلب في السنوات المقبلة إن شاء الله، وتقريبا المراكز ديال البيع هي وصلت الآن لـ 390 فيها ديال الخواص، وفيها ديال (le conseil agricole).

في نفس السياق، سيتم إنجاز برنامج إكثار ديال الحبوب الخريفية باش نوجدو للعام الأخر على مساحة تتراوح بين 42.000 و50.000 هكتار إن شاء الله.

أما بالنسبة للحبوب ديال الخريف يتوقع برمجة ديال، إن شاء الله، والله يعطينا الخير ديالو ويعطينا الشتاء، إن شاء الله، لأن الفلاحة هوما في حاجة إليها بلادنا في حاجة إليها أنه نتوقعو برمجة مساحة إجمالية تناهز 4 دالمليون و900 ألف هكتار تقريبا، منها حوالي 5% اللي فقط مسقية غادي تمشي للحبوب، وكيمثل فيها القمح اللين 46% والقمح الصلب 21%، والشعير 33%، كما أن المساحة المخصصة للزراعات الكلتية غادي تقدر بـ 507.000 هكتار والزراعة السكرية على حسب (les régions) واش فيهم الشتاء ولا ما فيهمش، غادي تكون بين 58000 و69000 هكتار، احنا متبعين الحالة ديال بعض المناطق.

أما بخصوص الخضراوات الخريفية، إن شاء الله، البرنامج هو 105.000 هكتار اللي غادي يدينا حتى لشهر ماي، إن شاء الله، وتعرفو في شهر ماي كنعادو برنامج آخر اللي هو الزراعات الربيعية، إن شاء الله.

بغيت فيما يخص قبل ما نجيب بعض الأجوبة على بعض التساؤلات ديال السيدة والسادة المستشارين، أولا، غير نفكر بأنه الإستراتيجية ديال الجيل الأخضر أنه هي مستقبل القطاع، أنه بفضل الرعاية المولوية وتنفيذا للتعليمات السامية مازال احنا مواصلين هذا المسار مع مخطط الجيل الأخضر اللي غادي يزيد دينامية جديدة للفلاحة المغربية، واحنا اخترنا نشغلو على الواجهة التالية بتعليمات وعلى حسب (les orientations) اللي أعطى سيدنا في البرلمان:

- الحماية الاجتماعية لبناء حواجز الأمان اللي تكلمت عليها السيدة المستشارة المحترمة؛

- إحداث فرص الشغل لتوفير أنشطة مدرة للدخل؛

- تسريع التثمين لزيادة القدرة التنافسية وخلق القيمة؛

- وتشجيع الاستثمار لدعم الدينامية الاقتصادية.

هناك كذلك غنطلقواحد المجموعة ديال الأوراش اللي كندمو

مما كان له أثر على الفلاحة، لهذا، السيد الوزير، نقترح عليكم تشكيل واحد لجنة مع السلطات الإقليمية والجهوية لتقويم الأضرار والاجتهاد في صياغة مؤازرة هاد الفلاحة.

وأخيرا، السيد الوزير، ألتمس منكم تسوية وضعية بعض العقارات الفلاحية، وأذكر هذا غير مثال جماعة آيت عباس بإقليم أزيلال والتي ترتبط بالتحديد الغابوي، مما يعيق الاستثمار الفلاحي من جهة وتمكين الفلاحة من جهة أخرى في تطوير فلاحتهم واستفادتهم من برامج الوزارة لتطوير هذه الفلاحة، وهو موضوع سبق إثارتته معكم، السيد الوزير، لكن للأسف مازال هذا الأمر على ما هو عليه.

أقترح، السيد الوزير، إمكانية تشكيل لجنة تنسيقية مع السلطات المحلية والإقليمية وكذلك ممثلي المياه والغابات والسكنة، لأن اليوم، السيد الوزير، الناس عندهم ملكية عقود تثبت ارتباطهم بالأرض، لكن المياه والغابات تتقول أودي احنا مازال ما كملناش التحديد وهنا كتبقى الإشكالية ما بين وزارة المياه والغابات والمواطن، والله، السيد الوزير، حتى واحد ما استفاد من هذه الإعانات اللي دارت الدولة لا من المغرب الأخضر ولا كذلك الجيل الأخضر اللي غادي يعي، كندمناون السيد الوزير، توقفو هادي.. وهادي غادي نطلبها منك بشكل.. يعني كندستعطفك لأن الجماعة حتى التحفيظ الجماعي تداربقي رهين لهذه الشواهد الإدارية، كندمناوكم، السيد الوزير، تاخو هذا السؤال بعين الاعتبار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات في حدود الوقت المتبقى.

السيد الوزير، تفضل، الكلمة لكم.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات والسادة المستشارون،

بغيت غير نعاود نقول بأنه استعدادا للموسم الفلاحي ديال اللي غادي ندخلو فيه، لابد نتكلمو شوية على البذور اللي غادي ندخلو فيها في هذا، بأنه الحمد لله (la SONACOS) وجدات مليون ونصف ديال قنطار، القطاع الخاص 600 ألف، إذن مليون و600 ألف قنطار اللي هي موجودة.

الآن لحد الساعة فرقات في (les points de vente) 600 ألف قنطار، وفي هاد 600 ألف تقريبا 50% تباعت، إذن بدأت العملية

وكتمس كذلك القطاع الفلاحي، وغا تجمع، سؤالك غادي يخلي أنه غادي نعاودونحركوباش نشوفوهاد العجلة ديال هاد الشي باش تمشي، لأن هادوك الناس كيديرو الفلاحة في 33 ألف هكتار، (donc) خصهم يستافدو من الإمكانيات، احنا كنعقولو بأنه ما حد هادك الشي باقي ما تحلش هديك الإشكالية، على الأقل أن (l'autorité locale) تعطهم واحد (l'attestation) اللي نقدر نعطيوهم احنا (sur la base) بأنهم خدامين فهديك الأرض، اللي نقدر نعطيوهم هديك (la subvention) إذا احنا غادي نشتغلوعني فهاد الميدان، هذا هو يعني التفاعل ديالي مع الأكثرية ديال أسميتو.. كيبقى الإشكال ديال الثمور اللي جيتوبه.

الإشكال ديال الثمور، كنعرفو بأنه الدولة، وكاينة جوج أسئلة من بعد غادي إيجيو، على هذا غادي نخليوهم باش (نديفولوبيو) أكثر يعني هاد القضية ديال الثمور، هذا هو الوقت ديال الموسم اللي كان يكون فيه يعني المعرض، مع الأسف هاد السنة ما كتبشاي، ولكن (bon) كنعرفو بأن الإنتاج هاد العام غنوصلو 149 ألف طن، يعني إنتاج قياسي، تزداد بـ 4%، كنا كنديرو غير 78 ألف طن يعني قبل مخطط المغرب الأخضر، غرسنا 3 دالمليون ديال الشجرات، عندنا الغرض باش نغرسو 5 دالمليون إن شاء الله في المستقبل، هاد ثلاثة دالمليون باقي مبداتش تعطي كلها، يلاه واحد الطرف اللي فيه اللي ابداء كيغطي، هادوك الأولين، لأن كنعرفو بأن النخلة خصها خمس سنين حتى لسبع سنين باش تبدا تعطي الإنتاج ديالها.

ولكن احنا مع.. وزير الفلاحة ما يمكن إلا يكون مع (la production nationale) مع الإنتاج الوطني، ويشجع الوطنية، هاد الشي ما فهمش نقاش، فلهذا احنا كنعستثمرو، درنا ثلاثة دالمليون شجرة وباغيين نديرو خمسة دالمليون، أسميتو مع العلم أنه (le capital) ديالنا في المغرب هو ستة ديال المليون ديال النخلات اللي كاينين، (donc) بغينا نمشيو أكثر، (donc) كاينة واحد الطموحات اللي هي كبيرة.

ولكن اليوم ملي كنعشوديك (la région) ديال "بودنيب" اللي تبارك الله إستثمارات كبيرة، والتي هي جد مهمة والتي هذا، راه تقريبا جوج مليار ديال الدرهم اللي عملت الدول تماك، وغادي تعمل مع البراج ومع (périmètre irrigué) جوج مليار ديال الدرهم ديال الإستثمارات، اللي غادي تعمل باش هديك المنطقة تبقى حية وتزيد للأمام، إذا احنا ما يمكن لينا إلا (on encourage).

ولكن اليوم هديك المنطقة باقي ما خرجتس الإنتاج، يلاه الناس كيغرسو، يلاه هذا، راه هادك الشي كلو 5000 طن اللي غادي يخرج يعني للوجود، (cinq milles tonnes) اللي غادي تخرج، واش يمكن بـ 5000 طن يعني نحبسو (la production nationale) ونقولوزعما وما نجيبوش التمر فالبلاد.

أنا كيظهرلي، كيظهرلي بأنه هاد الشي خصنا نتعاملو معاه.. أنا أول نهار غادي بيان لي بأنه جاء الوقت باش نحبسو وما عرفتش كي غادي

علمها مع وزارة الداخلية الآن، اللي هي برامج ديال التثمين ديال الأراضي ديال الجموع من خلال وضع عروض متعددة وجذابة وشاملة لمنظومة من التحفيز والدعم والمصاحبة والحكامه للمستثمرين ديال (les ayants droit) و (les jeunes) الشباب ديال (les ayants droit) زعما غادي نخدمو على هاد (les offres) إن شاء الله.

كذلك بغينا عروض، لأن في الخطاب ديال صاحب الجلالة تكلم على الشباب والأهمية ديالو في العمل في هاد الميدان، دروك بغينا نجيبو عروض للشباب المقاولين في مجال يعني المهن، بالخصوص المهن شبه يعني فلاحية، دابا ولو (les sociétés de services) كيكثارو، دابا واحد العدد ديال الشركات فهاد الشي ديال الزيتون، زعما 10 ديال الناس، 15 داروا (coopérative) ولا دارو شركة كيمشيو كيقطعو الزيتون، الناس، (donc) كاين واحد الحركة اللي هي يمكن تكون إيجابية.

وكاين الورش ديال الحماية الإجتماعية للفلاحين، حيث إن شاء الله سيتم العمل على عروض ملائمة لمختلف فئة الفلاحين في إطار البرنامج الحكومي اللي جابو من بعد يعني التوجهات ديال صاحب الجلالة، وعندنا كذلك ورقة الطريق خاصة بالمكتب الوطني للسلامة الصحية ديال (l'ONSSA⁷) والمساهمة في البرنامج الوطني للتزويد بالماء والشرب ومياه السقي، اللي كان تقدم أمام صاحب الجلالة.

هو في الحقيقة اليوم القطاع الفلاحي قطع أشواط وأشواط اللي هي جد مهمة ونجاحات اللي في مخطط المغرب الأخضر، ولكن كاين واحد العدد ديال المسائل اللي مزال خصها تكمل في المستقبل وكاين مشاريع أخرى إجتماعية اللي هي كتهم الفلاح، الشخص ديال الفلاح يعني (la couverture sociale) ديالو، التشغيل ديالو، العمل ديالو (les salaires) ديالو باش واحد الوقت خصهم يوصلو، يتقاربو، هاد الشي كلو احنا متفقين عليه، السيدة المستشارة المحترمة، وجاي يعني فهاد (la Generation Green) فهاد الإستراتيجية الجديدة اللي جينا بها.

بغيت نقول لصديقي، بأنه اللي تكلم على المياه والغابات، بأنه الوزير اللي قدامكم، كنعرفو مزيان بأنني وزير كامل، (donc) زعما كناخذ المسؤولية ديالي، ومع الأسف أنه إلى وقعت أنه واحد السؤال ما تقبلشاي، ولكن من حقنا ما نقبلوهش، ولكن لوقالها لي غادي نقبلو، بالخصوص إلى عرفتو جا من عندك انت السي الراضي، ما كانش أسميتو، حتى أنت، حتى تحطوبعدا.

إذا الإشكالية، الإشكالية الأخرى اللي طرحات، والتي كتهم جماعة وقيلة "المناهة" بإقليم مراكش، اللي تقدم بها السيد المستشار المحترم، اللي كتتمس 33 ألف هكتار، وفعلا في الإجتماع اللي كنا مع السيد رئيس الحكومة، مع الجهة فمراكش، وأنا عاقل بأنك طرحتي هاد الإشكالية أمامو، وقلنا غادي تكون واحد اللجنة، ولجنة يعني اللي تكون فيها الداخلية والمالية، لأنه كتتمس (les domaines)، كتتمس الداخلية

⁷ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires

السيد الوزير،

تلعب الواحات دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالمناطق الجنوبية للمملكة.

ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة للمحافظة على الواحات وتطوير الفلاحة الواحاتية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أنا بغيت غير نقول بأنه منطقة الواحات في الجنوب الشرقي عرفت استثمارات مهمة خلال السنوات الأخيرة، نعطيك بعض الأرقام، استثمارات في هاد المناطق كانت مهمة على سبيل المثال:

- أكثر من 3 مليار ديارال درهم في إطار مختلف مشاريع الدعامة الثانية؛

- 3.1 مليار ديارال درهم لإنجاز البرنامج الوطني لاقتصاد الماء؛

- 1.5 مليار درهم لإنجاز سد قدوسة والتهيئة ديارال السافلة ديارالو، يعني (le périmètre d'irrigation)، هاد الشئ يعني بالإضافة لمجموعة من الاستثمارات خارج الواحات التقليدية، يعني في مناطق التوسع، هاد الشئ (globalement) فسميتو.. إلى زدتي هادوك (les zones) جداد اللي تزدادو، كايين 360 مليون درهم كدعم لإنجاز مشاريع الري الموضعي، (goutte à goutte)، 220 مليون ديارال درهم كدعم ديارال (les vitroplants)، 100 مليون ديارال درهم ما تنساوهاش، احنا اللي جينا الضو دخلناه لهديك المنطقة، والحمد لله هاد الاستثمارات هي اللي خلتنا نوصلو للهدف المسطر أمام صاحب الجلالة، بغرس ثلاثة مليون ديارال النخلات اللي تمكنا أننا ننجزوه قبل 2020.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الوزير.

لا أحد ينكر ما قلتم، ولكن على اعتبار أن سلسلة التمور من أهم

نديرو نجبسو؟ لأن هاد الدول كلها العربية اللي كدير كلها عندنا معها اتفاقات ديارال التبادل التجاري، المهم نشوفو المستقبل، ولكن نهار بيان لينا (la possibilité) لأنه ما عندناش غير الفلاحة عندنا (les consommateurs)، هاد 149 ألف راه عندك الثلث كيمشي للعلف 30%، عندك 30% أخرى كيقبونها الناس ديارال الرشيدية والناس ديارال ورزازات وزاكورة لأن كيسمهلكو 8 ديارال المرات، 10 ديارال المرات أكثر من المواطن المغربي، لأنه العادات والتقاليد كيعيشو فذاك الشئ كيخيلو عندهم، بحال هداك اللي عندو القمح كيخيلو عندو (ainsi de suite)، كيخليه باش كيعاود يزرعو، إذا كيبقى الثلث، الثلث بوحده ما كافيش للمغاربة، واحنا ما يمكنش لينا نعطيوهم.. إلى قلت هاكا المجهول موجود كلو ندوزوه، ولكن ما موجودش، وخصني نعطيو للمغاربة، خصهم واحد العدد اللي هي بين 20 درهم، 25 درهم، 30 درهم فرمضان، راه ما يمكنش نجيو نحطو..

أنا ما كنشوفش يعني هنا المسؤولية ديارال رجل ديارال الديوانة، هنا المسؤولية ديارال القطاع وديال يعني القطاع اللي احنا عندنا مسؤولية عند الفلاح، ولكن عندنا مسؤولية عند (le consommateur) اللي خصني فرمضان ملي ما كيكونش، ملي كيكون الحوت الثمن ديارالو طالع، على من غيغوتو؟ كيغوتو على وزير ديارال الصيد البحري، غدا إلى ما كانش التمر في الثمن مزيان كي غادي نديرو؟ هادي راه مسؤولية كبيرة، نهار اللي يكون الإنتاج وتتعاونو معاكم بأنه نوصلو لواحد (la courbe) فين غادي يتلاق (l'offre et la demande)، أنا متفق معاك بأنه لا، راه ما كايينش شئ حل آخر من غير هاد الحل إن شاء الله.

وتكلمتي على الناحية ديارال أزيال، هداك الشئ كنت واعدتك به بأن غادي نشوفوه، غادي نعاودو ندرسوه إن شاء الله مع المياه والغابات، لأنني وزير كامل، (donc) غادي نتكلف لك بالمياه والغابات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

صحيح في الحقيقة، كما قال السيد الوزير، الأسئلة الأنية تبرمج في أقرب جلسة للأسئلة الشفهية بعد موافقة الحكومة على الإجابة عليها كما ينص على ذلك المادة 295 من النظام الداخلي.

قلت نمر للسؤال الموالي، موضوعه "تطوير الفلاحة الواحاتية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة.

السي الحوتفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

بالنسبة للمسألة ديال الهياة البيمينة، احنا كيظهرلي بأنه خصنا نشوفو المصلحة ديال القطاع، بعيدا على أي مزايدة سياسية ولا شي حاجة، خصنا نمشيوللقطاع مع (les professionnels) ونجلسو، لا أنا ما تكلمت عليك نعم السي، تكلمت على (d'une manière générale).

احنا عندنا مسؤولية، لأنه كاين القانون ديال 03.12 اللي دوزناه هنا عندكم، اللي هو كينظم وكيحكم على يعني على جميع العاملين في القطاع، أنا بغيت نقول بأنه (l'interprofession) راه مافهاش المصدر وفيها هذا، راه فيها جميع السلاسل ديال الإنتاج، هاد (l'interprofession) فيها هذاك اللي كيستثمر، فيها هذاك اللي كينتج، فيها هذاك كيسوق وفيها هذاك اللي كيبيع للخارج.

احنا ما قلناش بأنه يعني غادي نشدو هاد (les interprofessions) خصهم يمشيوعند الموردين، لا، ما يمكنش، لا يقبله العقل، لا يقبله العقل، ولكن إلى كان واحد السيد (commerçant) ياك؟ وعندو يمكن (il produit, et en même temps) كيجيب ك"يامبورتتي"، أنا ما ناخذش ليه (casquette) ديالو، (casquette) ديال (l'importateur) اللي كيمني، أنا اللي كيخصنا هو أنه يكون إما كيدر (la production) إما كيدر المعاملة التجارية داخل البلاد، وهاد الشي هو اللي غادي نشجعو وما غاديش تكونش شي حاجة من غير هاد الشي.

وخص هاد (l'interprofession) خصها تعمل، وثيقو في، لأن احنا دابا 16، راه كاين الناس بحال دابا في الليمون اللي بداو كيقطعو الناس وكيخدمو، عاد سنيت واحد (la décision) ديالهم، لأنهم ابدوا بيناتهم يتفقو على الأثمنة، راه ضيعنا الوقت بزاف في هاد (l'interprofession) راه ما اعطاش النتيجة، راه خصها تزيد للأمام وأنا مستعد نعاونكم ولكن فهاد الإتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "تردي أوضاع الواحات بجهة درعة تافيلالت".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الرئيس.

الأنشطة الفلاحية بالواحات، كنسجلو ومعكم أن المجال قد عرف تطورا نوعيا ساهم في توسيع المساحات المغروسة، حتى واحد ما ينكرها، هناك أيضا بالموازاة تطور التنظيم المهني، وهذا مهم جدا، سيكون له أثر إيجابي على الأنشطة الاقتصادية بمنطقة الواحات برمتها.

تطور التنظيم المهني لسلسلة التمور، السيد الوزير، لاعتباره تنظيما يراهن عليه "مخطط المغرب الأخضر" بشكل كبير، لبلوغ أهدافه، كما يأخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح منتجي التمور، ويعول عليه بشكل كبير في دعم الفلاحين ومواكبتهم في مختلف مراحل الإنتاج والتسويق.

هنا نذكر بمبدأ عالمي، هي استقلالية المؤسسات فيما بينها، المنتجين بوحدهم، المستوردين بوحدهم، المسوقين بوحدهم، والقطاع المشرف على هاد الشي كلشي بوحدهم، ولكن باستقلالية.

التنظيم المهني بعدما سجلنا مع الأسف إصرار غير مفهوم على إدخال مستوردي التمور ضمن هذا التنظيم مما يعاكس التوجهات العامة لتطوير قطاع النخيل، ويضرب في العمق مجهودات حماية المنتج الوطني الذي يعاني من المنافسة الخارجية، ما يعني وجب علينا جميعا التفكير بشكل جدي في تسويق المنتج الوطني من التمور واستشراف الأسواق الدولية ودعم المصدرين عوض المستوردين.

أذكر بالمبدأ، هذه مفارقة عجيبة، فهل من المعقول، السيد الوزير، أن منتج التمور للموسم الماضي هو منتج الفلاحين الصغار اللي ذكرهم الأخ الكريم في الواحات اللي ذكر، خلط عليه المنتج ديال الموسم الحالي، خلط عليه، والكميات المستوردة في نفس الوقت تضاعفت بعشرات آلاف الأطنان، هذه مفارقة عجيبة، فما معنى الشعارات المرفوعة من طرف الحكومة ديال الأفضلية للمنتج الوطني؟ وهناك مؤسسات مهمة لا داعي لذكرها، وغير بعيد من منطقة الواحات، تستهلك فيها تمور مستوردة من بلدان أوكد أن ليست لنا معها اتفاقيات التبادل الحر.

السيد الوزير،

أضيف صوتي إلى السي قيوح والسي شجيري، مرحبا بك في درعة تافيلالت، أجي باش نتذاكرو ونتعاونو جميع باش نعالجو الإشكاليات، التوجه العام عندكم مزيان (le cap est bon)، ولكن اجيونا نتعاونو جميعا وأجيوانتوما، السيد الوزير، مرحبا بك باش نتعاونو نوريولكم الإشكاليات اللي كاينة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضلوا.

دبا اللي غادي يخرج باش يوجد لينا فرمضان، لأن (la consommation) كتكون فرمضان، راه خص الناس اللي كيديرو (l'amont) فالفلاحة بيداو يديرو الإستثمارات ف (les frigos) باش ما يبقاش يخسر ذلك الشئ إن شاء الله.

- تهيئة المسالك والطرق القروية على 41 كلم، ويعني..

- والتهيئة ديال السافلة ديال سد قدوسة بتكلفة 830 مليون ديال الدرهم؛

- البرنامج الوطني الاقتصادي ديال الماء في هاديك المنطقة مس 42 ألف هكتار.

وعاد زيد مشاريع أخرى اللي يمكن نرجع ليها من بعد، السيد النائب المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد مبارك حميلي:

شكرا السيد الوزير على هاد الأجوبة.

فعلا، لا ننكر المجهودات التي تقوم بها الوزارة فهاد المجال، احنا طرحنا هاد السؤال للسيد الوزير والوزارة قد أطلقت الإستراتيجية الجديدة للجيل الأخضر 2020.2030.

وحتى تحظى هذه الواحات بهاد الإستراتيجية وتحظى بالدعم الذي ذكرتموه، خصوصا أن هاد الإستراتيجية تهدف إلى خلق مناصب شغل جديدة وإلى كذلك توسيع مجال ديال التغطية ديال الزراعة.

السيد الوزير، خوفا أن تتكرر بعض الاختلالات التي وردت في المغرب الأخضر، كما يعني حسب ما صدر عن المجلس الأعلى للحسابات وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغينا هاد الواحات تحظى باهتمام أكبر، ولذلك ندعوكم السيد الوزير من هاد الباب إلى:

• أولا، الأخذ بعين الاعتبار آراء الفاعلين المهنيين كما ورد على الزميل اللي سبق مني، كايين هناك مهنيين بالقطاع حيث نزلو نديرو واحد اللقاءات تواصلية مع الفاعلين، خصنا ناخذو بعين الاعتبار هاد الآراء ديالهم والأفكار ديالهم، لأن هوما اولاد الأرض، هوما اولاد الميدان، وناخذو بهاد الآراء ديالهم؛

• أيضا، توسيع المساحة المزروعة من النخيل؛

• ضمان الإكتفاء الذاتي في أفق إنعاش الصادرات من هذه المادة، أنا كناكد ما ورد على الزملاء قبل قليل، الإخوان اللي تكلمو قبل قليل

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير،

تضطلع الواحات بالمغرب وبالجنوب الشرقي خصوصا بدور هام في إعداد التراب والتنمية المستدامة وتحريك النشاط الاقتصادي لساكنة هذه المناطق، إلا أن هذه الواحات تعرف مشاكل متعددة وجب التدخل السريع لإنقاذها.

ما هي التدابير التي تنوون القيام بها للحد من تدهور هذه الواحات؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

ياك السؤال على الواحات؟ على الواحات؟

غير باش نعرف باش نجابو، واش ما جاورها ولا على الواحات؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شوف، غنقول ليك الواحات بخير، ونعاود نجابوك من بعد.

(Bon) إلى سمحتي، نعطي شي أرقام اللي يمكن نشوفو الأهمية

ديالها:

- عملنا 71 مشروع في إطار الفلاحة التضامنية لفائدة 142 ألف فلاح؛

- 16 ألف هكتار تم الغرس ديالها بالأشجار المثمرة؛

- إعادة الهيكلة، هادي اللي كهمك، ديال الواحات التقليدية على

مساحة 20 ألف هكتار؛

- 790 كلم فالسواقي وفالخطارات تم بناؤها؛

- بناء 3 سدود تحويلية؛

- بناء أزيد من 35 حاجز مائي صغير؛

- 90 وحدة ديال التثمين ديال المنتوجات الفلاحية؛ وهنا فالمنتوجات

الفلاحية، نسييت قبيلة ما هذا، راه خص (les frigos) فين هاد الإنتاج

تعطّاتش فمناطق أخرى، زعما استثمارات اللي هي كبيرة، والتنشيط وهذاك يعني (le salon) اللي كاين تماك راه بأمر من صاحب الجلالة والعمل ديالو، كيفاش كانت المواكبة ديالو.

(donc) كاين واحد النشاط واحد هذا، وخلقنا واحد جيل جديد من المقاولين اللي هوما مشاوا في استثمارات جديدة في هاد الشئ ديال التمر، واحنا غادي نواكبوهم.

(donc) عملية اللي هي كبيرة، اللي أنا اسمحولي زعما منين القضية ديال التمر ولا ماشي التمر ولا حتى هذا، أول حاجة اللي كتهمني أنتوما كتعارفو هاد الشئ، راه خصنا الثمن ديال (consommateur) أش من ثمن غدا غادي نعطي (consommateur) إلى شديت أنا على برا، ما يمكنش نزيد (consommateur) راه خصني نحافظ على القدرة الشرائية ديالي، (donc) خص يكون التوازن فهاد الشئ، وأنتوما راه عندكم كذلك مسؤولية فيه.

أما "مخطط المغرب الأخضر"، زعما بلا ما نتزايدو عليه، زعما اختلالات ولا هذا كل واحد كييعرف العمل ديالو، وتعايلي راه المواطن راه كيشوف فين كاينة الخدمة وفين ما كايناش، ولكن على أي حتى حاجة ما كاملة، حتى حاجة ما كاملة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال العاشر والأخير الموجه لقطاع الفلاحة في هاد الجلسة، وموضوعه "إشكالية ارتهان الفلاحة بالتقلبات المناخية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، لتقديم السؤال.

الأستاذ العسري تفضل.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن ما قمتم أو ما ستقومون به لفك شفرة ارتهان القطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني بالتقلبات المناخية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

حول تدعيم هاد المنتج، خصوصا هنا سلسلة إنتاج التمور وكذلك باقي السلاسل الأخرى، لأن الواحات فيها سلاسل أخرى من غير إنتاج التمور، ولكن التمور هو الذي يحظى بأهمية كبيرة، ولذلك حماية هاد التنظيم المهني لسلسلة إنتاج التمور من المنافسة.

ورد قبل قليل في أكثر من تدخل وأكثر من تعقيب هاد حماية المنتج المحلي من المستورد، الإخوان كيتكلمو على أن باقي المنتج ديال العام الفايث باقي موجود الآن ف (les frigos)، هناك استيراد، ما يمكنش كيفاش غادي يمكن تدعم أنت هاد المنتج المحلي والفلاح الصغير بالخصوص واحنا كنتكلمو على الواحات؛

. تعزيز الآليات الموجهة للفلاحة التضامنية، وذلك بالرفع من قيمة وعدد القروض الموجهة للفلاح الصغير، الآن ما كتجاوزش عدد الطلبات 20%، بغينا هاد الفلاح الصغير يحظى بدعم أكبر.

كذلك، السيد الوزير، هاد الواحة كتعرف في فصل الصيف مجموعة من الحرائق، وهي حرائق ذات أسباب طبيعية.

كاين إشكال ديال تنقية الأعشاش، وكاين إشكال ديال المسالك لإطفاء الحرائق.

يجب أن تحظى هاد النقطة ديال الحريق، السيد الوزير، بعين الاعتبار.

كذلك، السيد الوزير، هناك السقي بالخطارات، الله يجزيك بخير، السقي بنظام الخطارات، هذا كذلك نموذج قديم يجب الحفاظ عليه، ومساعدة الجمعيات السقوية في ذلك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

الكلام ديالكم الأغلبية ديال النقط اللي جبدتو فيها، احنا كنقومو بها على إصلاح الخطارات ولا يعني التشجير، أنا كنقل لك عندنا طموح ديال خمسة د المليون ديال الشجرات، الأغلبية غادي تكون داخل يعني (l'oasis) اللي هوما موجودين، والحمد لله أنه زعما ما ننكروشاي أنه استثمارات ضخمة وكبيرة بفضل صاحب الجلالة من نهار اللي مشي يعني للرشيدية واعطى الانطلاقة ديال البرنامج ديال ثلاثة د المليون ديال الشجرة ديال النخيل اللي تعطت فهديك المنطقة واللي ما

ولكن القطاع الفلاحي بقي شاردًا خارج التغطية، كما أنه إقليم تاوانت على سبيل المثال، تقريبا 10 سدود بين صغرى ومتوسطة، ما كايناش تجهيزات هيدرو فلاحية، 5 آلاف كلم² تقريبا 80% فلاحي، تقريبا بـ 40% في دائرة تيسة ودائرة القرية أراضي خصبة ما فيهاش أي مشروع سقي تقريبا على الإطلاق، وجوج مشاريع اللي كاينة في تاوانت، منذ 20 سنة انطلق تقريبا سد السهلة في مزاوة، واد سبو في بني سنوس، كلها متعثرة وشبه فاشلة.

إذن هاد الأمر نقوله، لأنه بلدنا في هذه المرحلة في حالة ماسة لوجود استراتيجية لمجابهة هاد التقلبات المناخية اللي ما بقيناش عارفين فوقاش تكون السنوات الجافة؟

لا بد أن نثير أيضا، أنه في فريقنا نطالب بأننا نوسعها للإستراتيجية وندققوها، ولاسيما أننا ندير تجهيزات هيدرو فلاحية كافية في المنشآت المائية الموجودة، سواء كانت الصغرى أو المتوسطة، ونشجعو أنه في إطار ذاك البحث على التمويل البديل أو ذاك إستراتيجية التمويل المبتكرين القطاع الخاص والقطاع العام، نفتحو المجال للقطاع الخاص لإنجاز منشآت مائية.

كاين تجارب مثلا في إقليم بولمان فذاك ما يسمى بالعتبات، لتوفير أحواض مائية ذاتية اللي أعطت.. ولكن ما كانتش مبادرة مدعومة ومعقلنة، ونستحضرو هاد الإشكالية ديال الجنوب الشرقي ديال الجنوب اللي فيها التوجه نحو ماشي ندرة المياه ولكن انعدام المياه ومشكل ماشي غير القطاع الزراعي، بل مشكل الرعي، أن هاد الرعي حتى هو يتوقف على التساقطات المطرية ويتأثر القطيع الحيواني.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، في إطار الوقت المتبقى.
تفضل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

ما غنطولش، السيد الرئيس.

أنا بغيت غير نقول بأنه هاد الإشكالية ديال التثمين ديال المياه فعلا خاص الباراج يتدارو خاص (le périmètre irrigué) التحت، ولكن هاد الشي عندو الكلفة ديالو، عندو.. باراج الوحدة راه كيغطي للفلاحة.

الإشكالية اللي كاينة هو أنه كان نقاش ودراسات اللي هي (en cours) باش باراج الوحدة يقدر ذاك الماء اللي كيشيط فيه يمشي لبلاصة أخرى، ولكن كاين (des études) اللي هو ما خدامين، إن شاء الله، يمكن

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

غير فهاد الشي ديال يعني المناعة ديال القطاع والمدى التأثير ديالو في الناتج الفلاحي، أنا غير نعطيكم مقارنة، في سنوات الجفاف الماضية 95.94 تراجع النمو الفلاحي بـ 41% فاش كانت (la sécheresse) 96 - 97 تراجع بحوالي 23%، موسم 2006 و 2007 تراجع بـ 20%، دبا إلى جمعتي السنين اللي فاتوالي كانوا جوج سنوات صعاب وناقصين من الجفاف، ملي تجمعهم بجوج يالاه وصلنا يعني لـ 11% إلى جمعهم بجوج، ولكن هاد الشي ساهم فيه البرنامج ديال السقي يعني الموضوعي اللي حافظ لينا على جوج د مليار، ديال متر مكعب، الحمد لله اللي جابت التثمين وجابت كذلك الحفاظ على الماء، ومستقبلا في إطار الإستراتيجية ديال "الجيل الأخضر" غادي نبذلوا المزيد من المجهودات في هاد الصدد، وغادي نزيدو نغرسو 300 ألف هكتار من الزيتون، خمسة د المليون نخلات، 400 ألف هكتار من الأشجار المثمرة، وكذلك تجهيز واحد العدد ديال الهكتارات بتقنية الري الموضوعي في أفق 2027.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

بسبب تعاقب السنوات الجافة وكثرة ترددها منذ الثمانينات من جهة، وعدم انتظام السنوات الماطرة من جهة أخرى، ولما حظي به القطاع الفلاحي من أهمية وتمويل في الإستراتيجية التنموية الوطنية الأخير وتعدد برامج القطاع الفلاحي الطموحة كرافعة أساسية للاقتصاد الوطني، من "مخطط المغرب الأخضر" وإستراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجرة الأركان، ووصولاً على مخطط الجيل الأخضر 2020-2030، فإن كل ذلك لا بد أن توازنه إستراتيجية واضحة المعالم ودقيقة مجدولة زمنيا و مرقمنة ميزانياتيا لمواجهة التقلبات المناخية، حتى لا تؤثر على المجهود المبذول، وتجعل تحقيق أهدافه أضغاث أحلام.

السيد الوزير،

لقد كان بلدنا استباقيا في استحضار توجه كوكب الأرض نحو ندرة المياه وقلة التساقطات، فبادر بإنشاء السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وهو ما كان يجب أن يوازيه أو يساهم في التقليل من مخاطر هذه التقلبات، ليس على مياه السقي الشرب فقط، بل أيضا على القطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني، لكن أن نجد حسب جوابكم عن سؤال كتابي، بأن سد الوحدة أكبر سدود المغرب لم تتجز مع أي تجهيزات هيدرو فلاحية لحد الآن، بعد ثلاث عقود من بداية تشغيله، هذا أمر مثير للإستغراب والغرابة، وكيبين التكلفة المرتفعة والباهظة لغياب سياسة الالتقائية بين القطاعات الحكومية، سد كبير توجد

شي وقت تجي الحكومة بجواب عليه، ولكن راه كيغطي للفلاحة.

واحنا مثلا "دار خروفة" ها هي عندها باراج ديالها كمل و(le périmètre irrigué) تقريبا 10.000 هكتارها هي غادي تطلق ابتداء من هاد السنة للفلاحة فهاديك المنطقة، وهذا مكسب.

كذلك، البراج ديال "أمداز" في ناحية سايس هو كيتبني و(le périmètre irrigué) راه كيوجد ديال 30.000 هكتار. إذن كايين مجهود اللي قايمين به فهاد الشي.

نرجع غير فقط - إلى اسمح لي السيد الرئيس - للقضية لأن أنا كنتكلم باقي هاد القضية ديال موالين التمر، شتهم كيخرجوكلهم فدقة وحدة، كلهم مشاؤ.. خرجو جميع. كايينين؟ أه باقي.. غير باش نقول لكم أنه الإخوان أنا في وزارة الفلاحة اللي كيتكلمو معايا كايين 300 طن اللي موجودة في (les frigos) دابا، راه ما كايينش التمر كثير وهذا.. حذار، حذار، زعما احنا عندهنا مسؤولية، راه أنا إلى كايين شي واحد اللي غادي ندافع عليه أكثر راه هو الفلاح وغادي نعاونو باش يبقى يبيع بثمان مزيان، ولكن ليس بضرر للمستملك وللمواطن المغربي.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه "مآل الالتزام الحكومي القاضي بحصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الحمامي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمت،

نسائلكم حول مآل الالتزام الحكومي القاضي بحصول الطبقة الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن، وما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بعد جائحة كورونا في مجال السكن؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

تفضلي.

السيدة نزهة بوشارب، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

في البداية أشكركم، السيد المستشار، لطرح هذا السؤال المهم.

في إطار تنفيذها للبرنامج الحكومي في مجال السكني، عملت الوزارة على فتح واحد الأوراش اللي هي جد مهمة لتوفير سكن لائق ومحاربة الهشاشة والسكن العشوائي أيضا وتقليص العجز السكني، اعتبارا أن الحصول على السكن هو حق دستوري باش كيضمن الكرامة ديال المواطنين وأيضا العيش الكريم.

وفي هذا الصدد عملت الوزارة على وضع وتنفيذ واحد العديد من البرامج السكنية اللي كتشمل مختلف ربوع المملكة.

وسعيا منها إلى تحسين ظروف سكن المواطنين وتمكين الأسر المعوزة من الحصول على مسكن لائق، فقد تم في 2008 إطلاق برنامج السكن المنخفض التكلفة ديال 140.000 درهم اللي بطبيعة الحال كتعطي فيه الأولوية للأسر القاطنة بدور الصفيح والدور الأيلة للسقوط وأيضا الأسر ذات الدخل المحدود، واليوم هاد البرنامج أنجز 28.053 وحدة إلى متم غشت 2020.

كما أن هناك برنامج آخر اللي هو السكن الاجتماعي ديال 25 مليون، اللي انطلق سنة 2010 واللي هو موجه للفئات الاجتماعية، شريطة عدم التوفر على مسكن وهاد السكن أيضا أنجزنا فيه تقريبا واحد 496.603 وحدة إلى متم غشت الأخير.

كايين أيضا برنامج سكن اللي هو موجه للطبقة المتوسطة منذ 2013، وهاد السكن اعتمدت فيه الحكومة على التسهيلات والإعفاءات من رسوم التسجيل والتحفيز، واللي كانت الوتيرة ديالوشوية متواضعة واللي المجهودات اليوم ديال الوزارة راه كتتواصل فيه من أجل دعم هذه الفئة.

بصفة عامة هاد البرامج كلها مكنت من نقص ديال ذلك العجز اللي كان تقريبا 1.2 مليون وحدة إلى اليوم 400.000 وحدة، الحمد لله. واللي يمكن لنا أيضا نسجلوه اليوم هو أن الوزارة بصدد المراجعة الشاملة ديال هاد آليات التعاقد الخاصة بإنتاج السكن الاجتماعي والسكن ديال الطبقة الوسطى لكي يكون دعم وتعزز القدرة الشرائية، لأن اليوم احنا حاجتنا ندعمو القدرة الشرائية باش الناس يمكن لهم يملكو السكن

فيه 50 متر، كنجيو لواحد الفئة اللي هي هشة واللي هي عندها ملكية فيدها وكيجي مكتب الدراسات وكيعمل لها أقل من 80 متر ما نعطي كيش الرخصة، كيف يعقل، خلال على واحد الفئة وواحد الفئة اللي هي مسحوقة اللي هي مسكينة كتجمع ذاك المبلغ بواحد الصعوبة وكتشح فواحد المجموعة ديال الأشياء باش توفرديك الاعتمادات باش تشري ذيك البقية وتبني، تنجبرو التعقيد ديال المساطر.

هنايا شعارات مرفوعة من طرف الحكومة، تبسيط المساطر. كنترجا وفيك، السيدة الوزيرة، تبسطو المساطر لهاد الفئة، راه احنا هنا كنمثلو الساكنة وكنمثلو هاد الفئات الهشة السيدة الوزيرة.

كيف يعقل، السيدة الوزيرة، احنا هنايا كنطلبوشي، كايئة جهات مسؤولة كانت تعطى لها صلاحيات زولتو (dérogation) كانت للولة والعمال كيعيشو واحد المجموعة ديال المشاكل قرايين من المواطنين، زولتو هاد (dérogation) خاص تعطى لهاد الولة وهاد العمال، احنا كنعثيقو فهمم. احنايا ما كنجيوش هنايا وعندنا شي ملف ديال (dérogation) باغي ندافعو عليه.

كايئة الجائحة ديال كورونا، إلى باغيين نحركو الاقتصاد ونحركو العجلة خصنا نبسطو المساطر ونطلقو لهاد الناس يشتغلو ونشجعو الاستثمار في بلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

في الحقيقة تكلمتي بحرقة على هاد القطاع، وأنا كنعجب اليوم نقول لك واحد القضية اللي هي جد مهمة، احنايا فهاد الجائحة اشتغلنا على تبسيط المساطر، وكما كتعرفو بأن الوكالات الحضرية اليوم بسطت المساطر إلى 96%، كل الوكالات الحضرية عندها اليوم واحد النظام اللي هو مضبوط لتبسيط المساطر من الناحية ديال (les autorisations).

خليني نقول لك واحد الرقم اللي هو جد مهم هاد الملفات اللي تعالجت في هاد الجائحة هادي كانت عبارة عن 47.000 ملف تقريبا اللي هو ضبطناه فهاد الجائحة، لجان الدراسات اللي تجمعات اليوم هي 1961 لجنة، إعادة دراسة المشاريع الكبرى رجعتها حتى هي للطبلة وخرجنا 1432 مشروع، 402 ديال اللجان و10 ملايين درهم أي 48.000 منصب شغل.

وفيما يخص هاد القطاع ديال السكن اليوم كنعجب نشاطكم واحد

من خلال ابتكار واحد الحلول جديدة، خاصة فيما يتعلق بعملية التمويل وتمكين المقتنين من سكن ميسروملائم لإمكانياتهم المادية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة، على الإجابة.

غير، السيدة الوزيرة، هاد الشي ماشي غادي نحملوكم المسؤولية ولكن غادي نحملو المسؤولية للحكومة. انتينا البارح عاد تحملي هاد المسؤولية في هاد الوزارة، ولكن هاد الشي كايين تراكمات ديال الحكومات السابقة.

هنايا، السيدة الوزيرة، كنهضرو على السكن اللائق، والسكن اللائق هو كانت واحد المجموعة ديال الشعارات مرفوعة في واحد المجموعة ديال المدن، هي "مدن بدون صفيح" ولكن كنعشوفو هاد البرنامج ما وصلش للهدف اللي كنا كنطمحو لو احنايا كمغاربة، وصل لواحد النسبة ديال 60%، مازال 40% كتعيش فواحد المجموعة ديال المدن فسلا، الرباط، الدار البيضاء ومجموعة ديال المدن الأخرى فهاد الصفيح.

الإشكال الثاني، السيدة الوزيرة، 140.000 درهم ديال السكن لواحد الفئة هشة كيفاش كتصوري انتينا، السيدة الوزيرة، غيكون هاد السكن بـ 140.000 درهم؟ كيفاش كتشوفيه؟ واش كايين شي جودة؟ كايين شي اهتمام بهاد الساكنة ملي كنعشيو لهاد السكن؟

نرجعو للسكن الاقتصادي اللي هو 25 مليون، السيدة الوزيرة، نتحدى شي منعش عقاري في المغرب، السيدة الوزيرة، كيبيع بـ 25 مليون، ما كايين شي منعش عقاري اللي ما كيشبرش النوار، السيدة الوزيرة، كايين الأراضي كتمشي بأئمنة مناسبة وكايين واحد مجموعة تحفيقات، ولكن كنعشوفو المواطن راه مضرور، السيدة الوزيرة، وما كايينش الجودة، وكان خطاب ملكي ديال سيدنا الله ينصرو واضح هي عبارة عن "علب إسمنتية"، هاد السكن الاقتصادي فواحد المجموعة ديال الدول راه سلاو معه، رجعو لواحد التجارب أخرى كالتجزئات الاقتصادية وغيرها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السكن العشوائي كنجيو هنايا للسكن الاقتصادي، فيه 40 متر،

الرأي الذي هو وجد مهم، هو أن اليوم القطاع غياعود النظر في المنظومة ككل باش نخدمو على الجودة ونحفزو أن المواطن يشري سكن لائق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

السؤالان الثاني والثالث تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سوف نعرضهما دفعة واحدة. والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، وموضوعه "معاناة ساكنة العالم القروي في مجال البناء".

الكلمة للأستاذ العزري عن الفريق الاستقلالي.

تفضل.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تعاني ساكنة البوادي المغربية من أزمة البناء، حيث أصبح يتعذر على العديد من الأسر إيجاد منازل لأفراد أسرهم، نظرا لتشدد الإجراءات والمساطر الكابحة لاستقرارهم، بالإضافة إلى مشكل ترسيم الحدود بين المجال الحضري والقروي لتحديد اختصاصات المسؤولين عن حل مشاكل البناء لهؤلاء السكان، الشيء الذي أصبح يفرض ضرورة تدخل الوزارة.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لحل مشاكل البناء بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني-ما زال السيدة الوزيرة-السؤال الثاني هو دائما في نفس الموضوع يتمحور حول "تنمية السكن القروي".

الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا خلاف أن المناطق القروية والجبلية في أمس الحاجة إلى سياسة عمومية خاصة في مجال السكنى والتعمير، وعليه نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول الآليات المتخذة لتحقيق هذه الغاية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤالين المتعلقين بالسكن القروي.

تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

الذي يمكن لي نؤكد لكم اليوم هو أن الوزارة كتولي واحد الأهمية خاصة للعالم القروي، بحيث أن قامت الوزارة اليوم بفتح واحد الورش الذي هو وجد مهم وطموح لتنمية المجال القروي عبر التعبئة ديال الموارد المالية، أولا، من الميزانية العامة وصندوق التضامن للسكن والإدماج الحضري، حيث حرصنا أيضا على تخصيص 50% من الاعتمادات للمجال القروي، وهذا واحد المكتسب كبير يضاف للعالم القروي.

أيضا، قمنا في إطار برنامج السكن الاجتماعي للعالم القروي بخفض الحد الأدنى للمساكن من 500 إلى 100 شقة، علاش؟ باش نشجعوهم على الاستثمار في المجال القروي، لأن المنعش العقاري اليوم فاش كتعطيه واحد الكمية هائلة ديال الديور التي خاص يديرو في العالم القروي ما كيمشيش، وبالتالي هاد الشيء غيخلينا نحفزو حتى ذيك (la petite et la moyenne entreprise)، وأيضا باش نوجدو واحد العرض الذي هو كيتجاوب مع الخصوصيات ديال العالم القروي فيما يخص السكن.

خليني عافاكم نعطيك بعض الأرقام التي هي كتبان لي جد مهمة:

فيما يخص السكن ديال 25 مليون، تم إنجاز إلى حد اليوم في العالم القروي 57.000 وحدة، وفيما يخص السكن ديال 140.000 درهم تم إنجاز اليوم 1470 وحدة.

بالنسبة للتجزئات، هاد التجزئات في العالم القروي راه تقريبا 32 اتفاقية التي قمنا بالتأشير عليها، أي مجمل الأسر التي استافدت من هاد التجزئات هي 9686 أسرة، وهاد المبلغ الإجمالي الذي كان في هاد البرنامج ديال التجزئات التدريجية بالعالم القروي هو تقريبا واحد 281 مليون درهم التي شاركت فيها الوزارة بـ 120 مليون درهم.

أيضا، تدخل الوزارة في العالم القروي أو في المجال القروي شمل برنامج التنمية ديال المراكز القروية الصاعدة، (les centres émergents) واليوم احنايا كنسرعو بالوتيرة لإنجاز المرحلة الثالثة التي هي غتكون عبارة عن تأطير وتنمية هاد المجالات وأيضا غنجيبو واحد

الكبار اللي غينجزو.. احنا باقيين غير مع السكان اللي كايين فديك المنطقة هي بغينا نحلولهم هاد المشكل ديالهم.

جيننا تنجيو لهاد المنطقة هادي اللي فعلا أنا ما بغاتش تفهم لي، تنعطيو في المجال الحضري، الشقق ديال 50 مترو، وهذا عندو 300 متر أو 400 متر بغا يقسمو على 2 باش ياخذ ب 150 - 150 كنحرموه، ما فهمتش فين غادي يمشي هاد السيد هذا، وما عندو فين يمشي؟

نقطة أخرى اللي حتى هي مهمة جدا، كنجيو مثلا فذاك التقسيم الإداري أو التقطيع الإداري، تتجي واحد القبيلة ولا دوار تيقسموه على 2، ونص الدوار فيهم العائلة ديال واحد الفرد داخل في العالم القروي وواحد داخل في العالم الحضري، هذالك العالم الحضري (المقصود: القروي) محروم بصفة نهائية، ما عندولا ما لا ضولا مرافق اجتماعية لا تجهيز لا والو، هذالك ما عندوش الحق يطلب حتى الرخصة، تيقول لو أنت المنطقة ديالك ما مجهزاش، ما مستافد من حتى شي حاجة، بينما العالم القروي (المقصود: الحضري)، ها التعقيدات.

إذن احنا بالنسبة لهاد أشنوا اعطينا للعالم القروي؟ راه ما اعطيناه حتى شي حاجة.

غير قولولنا السيدة الوزيرة، بغينا نفهمو الآن تنلقاو واحد المجموعة ديال الأسر اللي محرومة من رخص البناء وما أكثرهم، ونبغي نطرح عليك السؤال، السيدة الوزيرة، في هاد المجال هذا تنلاحظ هاد السؤال فايت تطرح، ماشي مرة ماشي جوج، واش الوزارة ما قاداش تحل هاد المشاكل إما مع الوكالات الحضرية اللي تابعين للنظام ديالها، أولا هوما ما باغيينش، أولا ما قادينش، قولولنا مثلا فين غنمشيو. إلى ما كانتش مثلا قادة الوزارة تحل هاد المشاكل قولولنا إينا جهة نمشيولها مثلا، أو الجهة المختصة في هاد الميدان هذا، وزد على ذلك.

السيدة الوزيرة،

لذا نؤكد لكم اليوم أن المجال القروي يعاني من فراغ كبير على مستوى التشريع والتهيئة والعدالة الاجتماعية، وهو ما يتطلب إصدار تشريع متطور وملاتم خاص بالقرى لإعطاء دفعة قوية لتنمية المجال الواسع الذي بدأ يستفيد من هجرة مضادة من المدن إلى البوادي لممارسة الأنشطة الفلاحية والصناعية والغذائية والسياحة الجبلية.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

(l'offre) ديال السكني اللي هي موالمة هاد (les centres émergents)، في الأول عندنا الدراسة ديال 77 مركز قروي، أي واحد الساكنة ديال 1.2 مليون نسمة، وفي الثانية عندنا 100 مركز قروي، أي واحد الساكنة ديال 1.1 مليون نسمة.

وأيا كايين تعميم التغطية ديال وثائق التعمير اللي اليوم وصلنا فيها 83%، وأيضا كايين برامج المساعدة المعمارية والتقنية المجانية بمختلف المملكة. اليوم اللي بغا يدير بلان ديال مهندس أو بلان ديال طوبوغراف يمكن لو يديرو بلا فرنك بلا جوج، يعني عندنا واحد (l'assistance technique) في هاد المجال هذا.

وأيا كايين برنامج عملياتي لتشجيع إحداث هاد التجزئات ذات التجهيز المحلي بحال اللي قلت قبيلة.

وفيما يخص بعض الإكراهات اللي تتعلق بالبناء في العالم القروي، اليوم الإشكالية صحيح مطروحة ولكن احنا بصد العمل مع وزارة الداخلية باش نوجدو واحد الحل اللي هو مهم اللي غيخلي هاد العالم القروي يستافد حتى هو من واحد التأطير ديال واحد الحركية ديال البناء، ولكن نحرضو على سلامة الساكنة بتوفير كافة الضمانات الضرورية اللازمة باش المواطنين يبنو، ولكن يبنو بواحد الشروط باش ما نخرجوش لمشاكل وحدة أخرى عاود لا يحمد عقباها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وفي إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة ديال إعداد التراب الوطني، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العزري:

السيدة الوزيرة،

أنا الجواب ديالك، السيدة الوزيرة، ما عندوش علاقة بالسؤال ديالي بصفة نهائية، لأن مشيتي للسكن الاجتماعي، التجزئات إلى غير ذلك من وثائق التعمير.

أنا عندي المشكل ديالي وهو الساكنة ديال العالم القروي، هي عندها مشكل الآن في الرخص، اللي ما كتحصلش على رخص البناء، مثلا غناخذو بعض المناطق القروية اللي فيها كثافة سكانية كتفرضو عليهم المساحة اللي خاصها تكون 500 متر مربع مثلا، وهو عندو مثلا غير 200 متر مربع ولا 300 متر مربع. كتجيو عاوتاني لبعض المناطق الأخرى وتعطبوها مثلا 1000 متر مربع، أو أخرى بعض المرات هكتار.

أنا ما جاوبتيني ش على السؤال، مشيتي لواحد هذا ديال الشركات

الكلمة لك، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيبات في إطار الوقت المتبقى، 3 دقائق.
تفضلني.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكر السيد الرئيس.

وشكرا على التدخلات ديالكم السادة المستشارون.

أنا بغيت غير نوضعكم في الصورة فيما يخص هاد القانون اللي هو كيوضعنا فواحد الإشكاليات في العالم القروي.

غير للإفادة فقط اليوم تمت دراسة أكثر من 28.000 طلب رخص البناء خلال سنة 2019، فهاد 28.000 رخصة راه تقريبا 67% من المشاريع هي تقامت على مساحات أقل من 1000 متر مربع، لأن القانون اليوم ما كيقلش لك الهكتار وكيفتج لك واحد البند فيه اللي كيقل لك لا بد أننا على حسب هاد التشريع اللي كاين أو المعمول به، كاينة واحد العبارة كتتنص على خصوصية العالم القروي وعلى إمكانية منح استثناء والنزول على مساحة الهكتار الواحد، ياك؟ والسماح بالرفع من نسبة المساحة المبنية وكذا علو البنائيات إذا كان هناك طبعا ما يفرض علينا ذاك الشي من طرف لجنة مختصة.

اليوم احنا كنعقولو بأن جميع الطلبات اللي كتعطانا هي طلبات باش يزيد بيت ولا يزيد سطح ولا يكبر شوية ذاك المبنى ديالو، هادو هما 67% اللي كيحيونا فالطلبات. اليوم احنا كنعشغلو على هاد المعطى هذا بالضبط باش أننا نحلوهاد الإشكالية مع وزارة الداخلية طبعا باش نحلوهاد الإشكالية ديال هذالك السيد اللي بغا يزيد بيت ولا بغا يزيد (étage) ولا يبني سكني في ذيك الأرض اللي عندو بطبيعة الحال هادي إشكالية اللي تطرحت لنا دبا بصفة ملحة على ود هاد الجائحة. لأن الناس كلهم رجعو للبوادي ديالهم يعيشو فيهم لأن مشت لهم الخدمة.

اليوم هادوك الناس اللي رجعو خاصهم يعيشو في سكن لائق، واليوم احنا كنعشغلو على هاد الإطار هذا باش نجيبو، السيد المستشار، واحد القانون اللي هو كيبتجواب مع هاد الظاهرة هادي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيدة الوزيرة.

ونشكرك على المساهمة القيمة في هذه الجلسة الدستورية.

ونشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

كنشكروك، السيدة الوزيرة، على جوابكم القيم. وقبل الخوض في التعقيب لا بد أن أشكركم على المجهودات الجبارة اللي كتقوموها، وخاصة كيفما قلتي الإعفاء ديال واحد الشريحة من الساكنة، خاصة ذوك اللي كيقتنيو السكن ديال 25 مليون سنيتهم، هادي كلها مجهودات جبارة.

وكذلك، السيدة الوزيرة كما قلتوانتوما عندكم واحد الهاجس كبير باش تنميوا هادوك المراكز الحضرية والقروية، هذا كلو مجهود كبير.

لكن، السيدة الوزيرة، اللي غادي نقول لك واللي غادي نوصل لك— كما قال الأخ— راه هما ذوك الناس ديال البوادي راه مكرفصين، واحنا اليوم احنا كنعرفو بلي، السيدة الوزيرة، احنا كنعلمو المسؤولية كبرلمان ولا كحكومة في التشريعات اللي هي هذا القانون اللي كيقلوها، هاد الهكتار راه أنا نقول لك غير الجماعة مثلا اللي كنتنتي لها واللي كنتراسها في إقليم أسفي راه 90% ما عندهومش هكتار، 90% من الساكنة ما عندهومش هكتار، وهاد السيد ملي كينوض يعطي لولدو واحد نص خدام ولا 500 متر كما قال الأخ كتقول له "أودي سير بيعها وسير شري بها (tripporteur) وهود للمدينة"، وهما واحلين فهادوك البرارك وهاد المسائل، هذا هو اللي واقع، راه الواقع هو هذا، واحد كتحبسوه ما كيبنيش في جنب الدار عندو، يزوج وليداتو ولا مات باهم كيغرقو ذاك الورث ديالهم، كيغيبه خدام ولا خدام ونص ما كيغبر آش يدير، كيبيعو وكيشري (tripporteur) ولا يدير كروضة ويحي للشارع ويحبس.. وهذا هو اللي واحلين فيه المدن، هاد تهيئة المدن.

السيدة الوزيرة:

تبسيط المساطر راه خاصو يكون، نجيبو القانون ونعاودو تبسيط المساطر ونعطيو لهاد العالم القروي الحق ديالو لأن احنا كنعتمانو بأن هاد الناس ديال المدن اللي هاجرو للبادية، احنا دبا ولي العكس هو الصحيح، الناس دبا من المدينة كيمشيو وهذا.. احنا ما كنكروش احنا ما كنعقولوش— كما قال السيد المستشار— احنا ماشي ضد التنمية وتنظيم السكن وكذا، ولكن باقيين بعاد السيدة الوزيرة، لا يعقل باش نوضو واحد القانون اللي هو تخلق على مدينة بحال بوسكورة ولا على أسميتو ونطبقوه على واحد ساكن في الجبل، راه لا يعقل، السيدة الوزيرة، هذا هو اللي بغيناكم احنا تجيبو لنا القانون وتبسطو هاد المسائل وتعطيو للناس، لأن حتى هذالك اللي كيبيني كيبيني واحد المسائل ديال علاش كيمشي للعشوائي؟ لأن ما رخصنا له ما عاطيناه شي حاجة اللي هي قانونية، كيمشي يدير ذاك الشي اللي..

ونطلبو منك تجيبي شي قوانين جديدة الله يجازيك بخير باش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

محضر الجلسة رقم 312

التاريخ: الثلاثاء 17 ربيع الأول 1442 هـ (3 نوفمبر 2020 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع واحد يتعلق بـ "السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا".

وكالعادة، قبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارات المحترمون،

بداية، توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض

الشعبي في المغرب.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 3 نونبر 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 103 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

ونشر الآن في معالجة أسئلة محور هذه الجلسة حول "السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا"، وعددها 12 سؤالا.

أفتح باب التدخلات، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم حول "السياسات الحكومية المعتمدة من أجل تجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي جراء تداعيات أزمة كورونا؟" وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ماذا أعددتكم لمواجهة هذه الجائحة، وقانا الله من شرها؟

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

في سياق الأزمة الصحية لجائحة "كوفيد-19"، نستحضر-وبحس وطني عال-حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمواجهة هذه الأزمة الوبائية والتدابير الاستباقية التي اتخذتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله، للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

لكن، ورغم التدابير الحكومية الأولية الناجمة خلال المرحلة الأولى الممتدة من 15 مارس إلى غاية 30 يونيو 2020، التي استندت إلى تقديرات ظرفية، على أساس الرجوع إلى الوضعية العادية ابتداء من يوليو 2020، كبداية مرحلة للانتعاش الاقتصادي الوطني، إلا أن تطورات الجائحة دوليا ووطنيا أفرزت معطى جديد، كشف بالملمس أن تداعياتها ستمتد إلى نهاية سنة 2021، الأمر الذي أسقط قانون المالية التعديلي ومشروع قانون المالية 2021 في اجترار التوقع الحكومي الأولي، مما يهدد استمرارية المقاولات ومناصب الشغل، لاسيما وأن المقاولات الوطنية كانت تعيش صعوبات قبل الجائحة مع تعاقب سنتين من الجفاف.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ارتباطا بما سبق، تعتبر صدقية الأرقام أقوى تعبير عن حجم التحديات الاقتصادية والمالية والتوترات الاجتماعية التي تهدد استمرارية المقاولات، ومنها على سبيل المثال التصنيف الائتماني السيادي للمغرب، الذي انخفض إلى أدنى درجات الوضع السلبي، نتيجة تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي والمالية العمومية، وذلك وفقا لتقرير وكالة (Fitch Ratings) الصادر في أكتوبر 2020، لماله من تداعيات على سياسة الاقتراض والاستثمار، وهو ما تؤكد كذلك خلاصات اللقاءات العديدة للاتحاد العام لمقاولات المغرب مع عدة منظمات دولية ووطنية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ارتكزت على جس نبض المقاولات كبار وملتدى الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفيما يلي بعض المعطيات والتوقعات:

- ففيما يتعلق برقم المعاملات: عرف في 2019 ما يفوق 1000 مليار و296 مليون درهم، وفي المقابل 884 في 2020، أي بانخفاض تراكمي بـ 412 مليار درهم؛

- فيما يخص الضريبة على الشركات: في 2020 كان انخفاض بمبلغ 32 مليار درهم، والمتوقع أنه في 2021 غادي تكون بين 15 و20 مليار درهم، السيد رئيس الحكومة؛

- ومن حيث التمويل: فإن المقاولات المستفيدة من "ضمان

نسانلكم، السيد رئيس الحكومة، عن السياسات المعتمدة من طرف حكومتكم لمعالجة آثار الجائحة على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

ما زالت جائحة كورونا تتمدد بتداعياتها السلبية على مختلف المجالات الصحية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، على هذا الأساس، نسانلكم، السيد رئيس الحكومة، حول السياسات المسطرة للحد من تداعيات الناجمة عن هذه الجائحة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

نفس السؤال.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

النكوص والقصور جائمة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، ويتعلق الأمر بالملاحظات التالية:

1- فيما يخص تحفيز الطلب، نسجل عدم توفير دعم قوي للمواطن، وبالتالي الاستهلاك، باعتباره رافعة أساسية للنمو الاقتصادي وتنمية الموارد الضريبية؛

2- نسجل، للأسف، عدم وفاء الحكومة ببعض التزاماتها الجبائية..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت مع الأسف.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

إلى ممكن، السيد المستشار، تخلي المداخلة ديالك باش نضمونها في محضر أشغال هذه الجلسة.

الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

دخلت بلادنا مرحلة مقلقة، مع الارتفاع غير المسبوق في معدلات العدوى بفيروس كورونا الفتاك وعدد ضحاياه والحالات الحرجة، التي بدأت تتجاوز البنات الاستشفائية المخصصة، وتدهور الوضع الصحي عموما، الذي لم يعد بإمكان الحكومة رفع شعار "التحكم فيه"، بالنظر لتنازل البؤر الوبائية العائلية والمهنية.

كذلك الحال بالنسبة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية، فاقتصادنا يئن تحت وطأة الجائحة، وفئات عريضة من المواطنين باتت تعيش أوضاعا مأساوية، جراء الانعكاسات الوخيمة للأزمة المركبة.

كل المؤشرات تندر بتفاقم الأفق الاقتصادي، نتيجة لتأثير الجائحة، التي زاد من حدتها الجفاف وفي ظل القصور التديري الحكومي، تراجع نسبة النمو، عجز الخزينة، ميزان الأداءات، المديونية.. إلخ، فقدان 305.000 منصب شغل خلال سنة 2020 في العديد من القطاعات، حتى تلك التي استفادت من الدعم والتسريحات اللاقانونية المتواصلة في حق العاملات والعمال، الارتفاع المهول في نسبة البطالة 14%، اتساع دائرة الفقر والهشاشة لتشمل ثلث المغاربة، مع توقف وتقليص العمل بالقطاع غير المهيكلي وتمديد الحجر الصحي، في الوقت الذي تم رفع الدعم الاجتماعي عن الفئات المعوزة، كما تم رفعه عن المتوقفين عن العمل.

وإذا عمقت الجائحة الأزمة الاجتماعية، فقد عرت على العديد من الاختلالات الهيكلية، خاصة على مستوى منظومتنا الصحية والتغطية

أوكسجين" و"ضمان إقلاع" خلال 2020 هي 47.000 مقالة، بمبلغ 38 مليار درهم بنسبة استفادة لا تفوق 20%؛

- من حيث فقدان مناصب الشغل: فبين شتنبر 2019 وشتنبر 2020 تم فقدان 581.000 منصب شغل، وانتقل معدل البطالة من 9.4% إلى 12.7%؛

- وبالنسبة لنفوق المقاولات ففي 2019 كانت بمثابة 8439 مقالة، وصل في 2020 إلى 9770، بزيادة 16%، والمتوقع خلال الستة الأشهر ديال 2021 زيادة بـ 25%.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن مختلف التدابير والإجراءات الحكومية لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "كوفيد-19"، نذكر من أهمها:

1- نثمن إقرار آليات كفيلة بتنزيل صندوق الاستثمار الاستراتيجي، صندوق محمد السادس للاستثمار، اعتبارا لأهميته وتسريع تنزيل أدوات تمويله وتوضيح العلاقة بين القطاعات والمقاولات وبين الصندوق، وكذا آليات الشراكة المعتمدة وقواعد الحكامة المالية، من حيث المقاييس ومعايير الولوج للاستفادة من التمويل؛

2- نثمن الإجراءات الواردة ضمن المنشور الذي أصدرتموه، بتطبيق مبدأ الأفضلية لفائدة المقاولات الوطنية بالنسبة للصفقات العمومية؛

3- خلق وكالات للتعويض الصناعي في أفق تحقيق التوازن على مستوى الميزان التجاري، وهو ما يستدعي توسيع مجالات التعويض الصناعي بتضمين التشريع الوطني إجبارية اللجوء إلى أعمال هذا الشرط في مجال الطلبات العمومية، مع توظيفها جهويا، لامتصاص العجز المسجل على مستوى الصادرات المغربية مع جميع اتفاقيات التبادل الحر المبرمة؛

4- نشيد بهيكل القطاع غير المنظم، وهو ما سيمكن من توسيع القاعدة الضريبية واجترار القطاع غير المهيكلي لدائرة القطاع المنظم؛

5- نثمن تسريع تنزيل ورش اللاتمرکز الإداري كمدخل لترسيخ الحكامة الترابية الناجعة، تبعا لمنشوركم، لاسيما فيما يتعلق بحصر اختصاصات القطاعات الوزارية وتدقيقها، خصوصا تلك المتعلقة بمجال الاستثمار حسب مستويات تنفيذها مركزيا وجهويا؛

6- رغم تثميننا لورش الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، طبقا للتوجهات الملكية السامية، ندعو الحكومة إلى تسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على ضوء مستجدات تطور الوباء.

ورغم إيجابية التدابير الحكومية المذكورة، مازالت بعض مظاهر

الطبقة الوسطى.

السيد رئيس الحكومة،

إن السنة المتبقية من عمر الحكومة من المفروض أن تنتج إجابات وحلولاً للوضع التي فاقمتها ظروف كورونا، فحكومتكم مطالبة بإعادة دينامية الاقتصاد الوطني ومعالجة اختلالاته، كما أنها مطالبة بالتخطيط لبرامج إعادة توفير الشغل والإدماج المهني جهويا ووطنيا للتخفيف من معدلات البطالة وسط الشباب ومحاربة الفقر بتوفير الشغل.

حكومتكم مطالبة بالانكباب على الحماية الاجتماعية وتفعيلها في الآجال المحددة، وقد حددت معالم هذا الورش في الشعب الأربعة التالية:

- التغطية الصحية الإجبارية؛

- تعميم التعويضات العائلية؛

- توسيع الاستفادة من التأمين على تعويض فقدان الشغل لمن يتوفر على عمل قار؛

- تحسين ظروف عيش المواطنين، وذلك في إطار أنظمة تحظى بتوافق الفرقاء الاجتماعيين، أنظمة مأسسة، منصفة، تحافظ على مكتسبات المنخرطين.

إنها مرحلة العمل والإنجاز، مرحلة المسؤولية والمحاسبة في مواجهة تداعيات الأزمة الصحية، فقبل التفكير في الاستحقاقات الانتخابية لـ 2021 والتجاذبات والتراشقات عبر طريقة احتساب القاسم الانتخابي.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الزملاء.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

انتهى الوقت، السيدة الرئيسة، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، حول مخطط الحكومة لمواجهة

الصحية ومنظومتنا التعليمية والقطاع غير المهيكل والفوارق المجالية، مؤكدة على أهمية الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، باعتبارها مرتكزا لصيانة الكرامة الإنسانية وتوطيد التماسك الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أفصحت الخطب الملكية الأخيرة عن منظور للاختيارات الكبرى، في ظل إنعاش الاقتصاد الوطني، مخصصة مساحة واسعة للمجال الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنين وتكريس الحق في الحماية الاجتماعية.

وباعتبار الحماية الاجتماعية أحد الرهانات ذات الأولوية القصوى ومحورا يؤسس لعقد اجتماعي جديد، فقد كان على الحكومة أن تبادر بفتح آلية مأسسة للحوار الاجتماعي بهذا الخصوص، حتى يحظى هذا الورش بتوافق الفرقاء، كما أكدته الخطاب الملكي الداعي إلى التشاور الواسع مع جميع الشركاء.

إلا أنه ورغم مرور أزيد من 3 أسابيع على خطاب افتتاح دورة البرلمان، مازالت الحكومة لم تفصح عن منهجيتها لمباشرة هذا الورش، الذي نعتبره أساسيا ومهيكل للنموذج الاجتماعي والتنموي المنشودين، ولم تبادر بإطلاق المشاورات بين الفرقاء المجتمعيين.

عوض ذلك، استغلت الحكومة الأزمة والظروف الاستثنائية للتضييق من هامش الحريات، الفردية منها والجماعية، عبر المبادرة التشريعية لتمرير قوانين اجتماعية مصيرية بمنهجية أحادية، خارج مؤسسة الحوار الاجتماعي، من قبيل مشروع القانون التنظيمي "التكبيلي" للإضراب ومشروع القانون "التكميبي" للنقابات، والتخطيط للمس بمدونة الشغل، في اتجاه تكريس الهشاشة، دون تقييم حقيقي لمدى احترام قانون الشغل، تشريعات تراجعية تستهدف المس بحقوق الطبقة العاملة والإجهاد على مكتسباتها التاريخية، بل والسطو على أملاكها كمصحات الضمان الاجتماعي التي تعتبر ملكا للمنخرطين، ولم تتوان الحكومة في ضرب القدرة الشرائية من خلال الضرائب غير المباشرة على العديد من المواد الاستهلاكية العادية.

وما أفاض الكأس هو أنه أمام عجزها على تضريب دخول المستفيدين من ثروات البلاد وأصحاب الامتيازات، لجأت الحكومة دون استشارة الحركة النقابية، إلى إقرار ما سمته بـ "المساهمة التضامنية" على الدخول والأرباح، بادرت منظمتنا باستنكارها، إجراء تستهدف من خلاله الحكومة بالدرجة الأولى أجور الموظفين ومستخدمي المؤسسات العمومية وأجراء القطاع الخاص لاستعادة باليد اليسرى ما أعطته باليد اليمنى كنتاج للحوار الاجتماعي لـ 25 أبريل، غير عابئة بتدهور وضعية هؤلاء الأجراء ودون مراعاة لظروفهم الاجتادعية والعائلية، في ظل التسريحات الجماعية التي طالت العديد من الأزواج، ولا لتكليف التمدرس والتطبيب والتضامن العائلي، بل إمعانا منها في إنهك الطبقة الوسطى، ضدا على الشعارات الجوفاء المرفوعة سابقا بضرورة تقوية

فعلت عن حجم الخراب الذي خلفه الفساد ونهب المال العام في مسيرة المغرب التنموية، وكشفت جروح الفقر الغائرة التي لم يسعفها الدعم التضامني المؤقت، ولم تستطع مملتها أو الحد من آلامها أية مبادرة.

لذا نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الإجراءات العملية والحقيقية التي تعتمون القيام بها لاسترداد الأموال المنهوبة وعن موقع مكافحة الفساد والإثراء غير المشروع في خطط معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم الآن، السيد رئيس الحكومة المحترم، للإجابة على الأسئلة التي استمعنا إليها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود في بداية هذه الجلسة، ونحن نعيش أجواء الذكرى العطرة لمولد سيد الخلق والرحمة المهداة للعالمين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني والتبريكات، سائلا المولى عز وجل أن يعيد هذه الذكرى على جلالة الملك محمد السادس بالخير واليمن والبركات، وعلى بلادنا ووطننا وشعبنا الأمن أن يعيده عليه بالأمن والرفق والازدهار، وأن يرفع عنا هذا الوباء وعن البشرية جمعاء.

كما أننا نقرب من الاحتفال بذكرى وطنية عزيزة، يتعلق الأمر بذكرى المسيرة الخضراء، التي نجدد من خلالها تشبثنا بمغربية الصحراء، ونذكرها بالقرار الأخير لمجلس الأمن الصادر يوم 30 أكتوبر 2020، والذي شدد على الثوابت التي كان المغرب يتبناها باستمرار فيما يخص حل هذا النزاع المفتعل.

أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على تفضلهم بطرح هذا السؤال في موضوع السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات هذه الجائحة.

وتأتي هذه الجلسة أياما قليلة بعد افتتاح الدورة التشريعية الحالية، التي تميزت بالخطاب الملكي السامي، والذي شكل، إلى جانب

أزمة التشغيل وكذلك حول الإجراءات والتدابير المتخذة لإنعاش القطاع الفلاحي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا وعن جدواها أيضا.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الموالية كان يفترض أن يقدمها السيد المستشار المحترم، السي عبد اللطيف أعمو، ولكنه اعتذر وبعث برسالة لمجلس المستشارين يعتذر فيها باسمه وباسم زميله السيد المستشار عدي شجري عن عدم حضور هذه الجلسة لأسباب صحية.

السيد المستشار السي أعمو قدم مساهمته مكتوبة من أجل تضمينها في محضر أشغال هذه الجلسة.

أخر كلمة في هذا البرنامج للمستشار المحترم السيد رشيد المنباري في حدود دقيقة ونصف، هذا هو نصيبك.

المستشار السيد رشيد المنباري:

الله يجعل البركة.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أطلق المغرب إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تمتد من سنة 2015 إلى غاية سنة 2025، بهدف توطيد النزاهة والحد من الفساد ومظاهره بشكل ملموس، ورصدت لأجلها ميزانية ضخمة تقدر بحوالي 1.8 مليار درهم، إلا أنه منذ ذلك الحين مازالت بؤر الفساد وقلاعه تمتد وتتسع، ومازالت مظاهر الإثراء غير المشروع في تنامي مستمر، ومازال المال العام يتعرض للنهب والاختلاس، ومازال رموز الفساد يواصلون مسيرتهم اللصوصية آمنين مطمئنين، مما فوت على بلادنا موارد مالية ضخمة هي في أمس الحاجة إليها، وجاءت جائحة كورونا على حين غرة،

دخلنا شوية من الخريف، وما يصاحبها من أمراض موسمية تضعف المناعة من جهة وتشبه في أعراضها تلك المرتبطة بـ"كوفيد-19" من جهة أخرى، مما هو عامل غير مساعد على تجاوز هذه الأزمة، إلا إذا تحلينا بالحذر والحذر الشديد، فالزيد والمزيد من الحذر.

تأتي هذه الجائحة أيضا في ظرف تعرف معه بلادنا ضعف في التساقطات المطرية للسنة الثانية أو الثالثة على التوالي، مما يزيد طبعاً من الضغط الاقتصادي والاجتماعي على جميع الأسر وخصوصاً في العالم القروي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

منذ المراحل الأولى للجائحة اعتمدت بلادنا تصوراً واضحاً ومقاربة مغربية خالصة لمواجهة الجائحة وآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ركزنا فيها على إمكانياتنا الذاتية، وهي مقاربة أثبتت نجاعتها وأثبتت فاعليتها على العموم، مقارنة بالعديد من الدول، وهو ما يدعونا إلى أن نفخر بهذه المنهجية المماعية لتعاطي بلادنا مع الجائحة.

ولقد مكن هذا التصور الواضح من انطلاق للموسم الدراسي الحالي في ظروف مقبولة وتنظيم امتحانات السنة الأولى من البكالوريا في ظروف جيدة، وهذه المناسبة أود الإشادة بجميع الأطر التربوية والأسر أيضاً لمساهماتهم الفعالة في تجاوز الإكراهات الموضوعية الكبيرة، التي تفرضها هذه الجائحة.

إن جميع القرارات التي اتخذتها بلادنا قرارات وطنية سيادية، تبنى انطلاقاً من معطيات ومعلومات ذاتية، كما سبق لي شخصياً أن أوضحت في عدة مناسبات، هناك هيئات علمية وهناك هيئات مختصة للتتبع والتقييم والاقتراح واتخاذ القرارات الضرورية، كل في مجال اختصاصه وكل في اختصاصه إما الوظيفي والموضوعي وإما الترابي، فالأمر جدي والقرارات لا تتخذ بسهولة ولا تتخذ بعفوية أو ببساطة.

إن جهود جميع الفاعلين يجب أن تتجه، أولاً، للحد من توسع انتشار الوباء ومحاصرته، لأنه، ومع كامل الأسف، ما يزال يحصد المزيد من الأرواح، وثانياً جهد استئناس النشاط الاقتصادي ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء، والأمران مرتبطان جداً، مرتبطان ارتباطاً قوياً، إذ أن أي تدهور في الوضع الصحي سيضطرنا إلى تشديد أكبر في الإجراءات الاحترازية، مما يتسبب في إلحاق أضرار اقتصادية واجتماعية إضافية، لا قدر الله.

كما أن أية معالجة للوضع الاقتصادي والاجتماعي تستلزم أيضاً وجود صحة وسلامة للمواطنين وتستلزم حركة أوسع، مما يكون فيه أيضاً تحديات وتأثيرات على الوضع الصحي لهذا الوباء، وبالتالي تفترض تحكماً أكبر في الوضعية الوبائية.

إن المعادلة أيضاً صعبة وليست سهلة، صعبة، صعبة من حيث

خطابي العرش وذكرى ثورة الملك والشعب، خارطة طريق واضحة إلى رفع التحديات الصحية والتحديات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية الناجمة عن هذه الجائحة، وأيضاً الكفيلة بإرساء مقومات اقتصاد قوي تنافسي ونموذج اجتماعي أكثر إدماجاً.

وتأتي هذه الجلسة في الوقت الذي ما تزال فيه بلادنا، على غرار أغلب دول العالم، تعيش على وقع استمرار هذه الجائحة، بل على وقع موجة ثانية أشد قوة من الأولى في كثير من الدول، مما جعلنا نمدد في بلادنا مدة سريان حالة الطوارئ الصحية بسائراً أرجاء التراب الوطني 6 مرات متتالية، وذلك لمواجهة الحالة الوبائية المقلقة، لاسيما في ظل تزايد الحالات المسجلة يومياً وتزايد الحالات الحرجة يومياً وأيضاً تزايد عدد الوفيات أسبوعاً بعد أسبوع.

وكما تعلمون، فعلى المستوى الدولي، تعرف عدد من دول العالم وضعية أكثر حدة وشراسة من الأولى، موجة أكثر حدة وشراسة من الموجة الأولى، مما اضطر العديد من هذه الدول إلى إعادة فرض حجر صحي شامل أو نسبي، على حسب الدول والمناطق، في غياب جاهزية لقاح فعال إلى حدود الساعة، بالرغم من التقدم الملموس في تطويره، كل هذا أثر وما زال يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي وأيضاً له تداعيات اجتماعية وتدايعات نفسية عميقة في العديد من الشعوب والدول.

على المستوى الوطني، يجدر التذكير بأن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها بلادنا، بل سارعت بلادنا إلى اتخاذها منذ بداية الجائحة، وبتعليمات سامية من جلالة الملك حفظه الله، مكنت بلادنا من تفادي عدد كبير من الإصابات وعدد كبير من الإصابات الحرجة وعدد كبير من الوفيات، وقد تابعت كيف مكنت هذه الإجراءات في المراحل الأخيرة أو في الأسابيع الأخيرة في عدد من المدن مثل طنجة ومراكش وفاس وبني ملال من محاصرة الوباء، ولونسبياً، وإرغامه على التراجع ولونسبياً.

كما مكنتنا فترة الحجر الصحي من الإعداد لمواجهة تطورات الوضعية الوبائية عبر تطوير قدرات بلادنا الذاتية والرفع من قدرات منظومتنا الصحية، لذا نأمل وبفضل نفس الإجراءات أن نحاصر التطور المقلق للوباء على مستوى التراب الوطني، لكن بالخصوص في بعض الجهات التي تحتل المراتب الأولى أو بعض المدن التي تحتل المراتب الأولى حالياً في عدد الإصابات وعدد الضحايا.

ولا أحد منا مسؤولين أو مواطنين يتمنى طبعاً الرجوع إلى الحجر الصحي الشامل، لما له من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية هائلة، لكنه بطبيعة الحال يبقى دائماً خياراً ممكناً إذا خرج الوضع عن السيطرة، لا قدر الله، وهذا رهين بمدى التزامنا جميعاً، أفراداً وجماعات، بتطبيق الإجراءات الاحترازية والإجراءات الصحية التي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع.

ومما لا شك فيه أيضاً أن اقتراب فصل الشتاء أو فصل البرد، إذا

بما بين 60 إلى 100 تقريبا، وقد ازدادت من 18 أكتوبر إلى 1 نوفمبر (يعني في أسبوعين) من 534 حالة إلى 240 حالة، يعني زادت 300 في 2 أسابيع، وهذا هو الرقم الأصعب الذي يجب أن نحذر منه.

غير صحيح أنه قدراتنا الصحية متجاوزة.. إلخ، ذلك أن نسبة ملاء أسرة الإنعاش الخاصة بكوفيد-19، نسبة الملاء حاليا وطنيا هي 36.4%، وكانت منذ أسبوعين 26.3%، الخطير: المنحى، المنحى هو اللي خطير، ولكن في بعض المدن، وخصوصا في مدينة الدار البيضاء، المدينة الكبرى هي راه تتجاوز 55% أحيانا وتتقارب من 60%، وضمها تحت التنفس الاصطناعي حاليا عندنا 69 مصاب بكوفيد-19 تحت التنفس الاصطناعي، منذ أسبوعين كان العدد هو 58.

ما يزال مؤشر الإماتة في بلادنا متحكم فيه 1.7%، وهو من أدنى نسب الإماتة في العالم، المتوسط العالمي هو 3% حاليا، نسبة التعافي ما تزال جيدة 82.8%.

أنتقل الآن للحديث قليلا عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية:

من المعلوم إن هذه الوضعية عرفت تدهورا ملحوظا بسبب تداعيات الجائحة على المستويين الوطني والدولي، مما أثر بشكل قوي على مؤشرات سنة 2020، وستناقشون هذا بالطول والعرض أثناء عرض مشروع قانون المالية 2021، الذي سيأتي بعد أسابيع قليلة، وسيمتد هذا الانعكاس أيضا على مؤشرات سنة 2021، كما تؤكد على ذلك أغلب المؤسسات والهيئات المختصة.

الوضعية الاقتصادية ببلادنا صعبة، لكنه من باب الإنصاف يجب الاعتراف بأن الوضع كان سيكون أسوأ لو لم تكن التوازنات الاقتصادية الكبرى في بلادنا متحكما فيها قبل مجيء الجائحة.

ستكون أسوأ لو لم تكن العديد من المعطيات قد تحسنت فعلا قبيل الجائحة، من قبيل: مخزون العملة الصعبة، ضبط العجز التجاري، تدفق الاستثمارات الأجنبية، التحكم في نسبة التضخم وغيره من المؤشرات المهمة التي استطاعت ببلادنا طيلة السنوات الأخيرة أن تحسنها، مما أعطى للاقتصاد الوطني أسسا قوية استطاع بها أن يصمد أمام تداعيات الجائحة، وأيضا إلى جانب الدينامية الإصلاحية والتنمية والإيجابية التي كانت تشهدها بلادنا خلال سنة 2020، تشهد عليه النتائج ديال مختلف الأوراش في الثلث الأول لسنة 2021 (المقصود 2020) من مثل إطلاق برنامج "انطلاقة"، تقدم عدد من الأوراش الإصلاحية الكبرى، بداية التراجع في نسبة البطالة التي تراجعت سنة 2009 (المقصود: سنة 2019) إلى 9.2%، استمرار تحسن مناخ الأعمال الذي هو قصة معروفة، قصة نجاح وطنية معروفة عالميا.

وإذ أملت إكراهات هذه الأزمة ملاءمة السياسات العمومية مع التطورات، فقد تحملت الحكومة مسؤوليتها كاملة بتفاعل سريع مع تطورات الوضعية الوبائية، رغم الإكراهات ورغم الصعوبات، انخرطت منذ الأسابيع الأولى للجائحة وتوجهات ملكية سامية في

تأثيراتها، لكنها يمكن أن تكون سهلة إذا تجندنا جميعا وبذلنا مجهودات أكبر لتفادي انتشار هذا الوباء.

لابد من التأكيد مرة أخرى أن المعركة مع الوباء ستبقى في المدى المتوسط، وخلافا لما قد يدعيه البعض، فإن الحكومة لم تدع يوما أن الخروج من الحجر الصحي يعني انتهاء الوباء، وفي أكثر من مناسبة أوضحت هذا، وخصوصا في هذه المؤسسة الموقرة، ولا سيما أثناء عرض الخطة الحكومية لتخفيف الحجر الصحي، وأكدت أن ذلك على وجوب الحيطة والحذر، وقلت أن ذلك أن الخروج من الحجر الصحي أصعب من دخول الحجر الصحي.

إن واجبنا الجماعي، أفراد ومؤسسات، يستدعي عدم التراخي وعدم التهاون مع الاستمرار في اليقظة والحذر على أعلى مستوى والالتزام بالتدابير الاحترازية والتدابير الجماعية والفردية، فإذا لم يكن من الممكن التأثير مباشرة على سرعة وخطورة الفيروس الذاتيتين لهذا الفيروس، فإن من مقدورنا الحد من انتشاره باتخاذ الإجراءات الاحترازية والالتزام بها، واليوم معروفة من قبل الجميع.

وبكل صدق، وبكل مسؤولية، الوضعية الوبائية مقلقة، لكنها بفضل الله وبفضل المجهودات الجماعية وتضحيات الجميع، وخصوصا الأطمق الطبية والأطمق الصحية والأطمق الأمنية، لم تخرج بعد عن السيطرة، دون أن يحجب عنا ذلك الضغط الكبير الذي تعانيه المؤسسات الصحية حاليا.

وبهذه المناسبة أريد أن أجدد الإشادة والتنويه بالتضحيات الجسام لهذه الأطر، صحية أو أمنية أو ترابية أو إدارية، وأوجه التحية عالية للقوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والأطر الإدارية والسلطات المحلية والمنتخبين، الذين يقدمون، كل في مجال اختصاصه وفي محل عمله، مثالا للتفاني ونكران للذات، خدمة للمواطنين والمواطنات في هذه الظروف العصيبة، وكثير منهم يرابطون في مواقعهم الوظيفية المختلفة منذ حوالي 10 أشهر، جميعهم، هاذ الشئ كلهم اللي حضرت راه كلهم مرابطون وأغلبهم بدون عطل، فعلى كل حال فيهم اللي العطل ما تيعرفها هاذي 3 سنين 4 سنين بحال كثير من الأجهزة الأمنية.

اسمحوا لي، قبل الجواب على أسئلة السادة المستشارين أن أتطرق قليلا إلى الوضعية الوبائية في بلادنا، التي لا يمكن الحديث - كما قلت - على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بدون استحضارها:

حاليا يتجاوز عدد المصابين عالميا بـ"كوفيد-19"، 47 مليون مصاب، وحاليا يتجاوز عدد الوفيات على المستوى العالمي مليون و250 ألف وفاة بسبب فيروس "كوفيد-19"، أما في بلادنا فإن المهم، صحيح أن عدد الحالات المؤكدة يوميا حتى هو مهم، واللي اليوم تتمشي بين 3000 و4000 في المتوسط، أحيانا تنزل شوية، ولكن المتوسط بين 3000 و4000، لكن الأهم هو عدد الحالات الخطرة والحرجة التي تزيد يوميا

العمومي أن يحافظ على وتيرته المتصاعدة طيلة المراحل الأخيرة، السنوات كلها الأخيرة.

وسترون أنه في ميزانية 2021 المقترح هو أن يناهز الاستثمار العمومي 230 مليار درهم، أي بزيادة 16% مقارنة مع سنة 2020 باحتساب 45 مليار درهم، التي ستمول عبر "صندوق محمد السادس للاستثمار"، الذي تم إحداثه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وبطبيعة الحال هاذ الاستثمار العمومي، وخصوصا ديال المشاريع الاستثمارية الكبرى غادي تهم مختلف القطاعات الإنتاجية، الصناعة، الفلاحة، العقار، السياحة وغيرها من القطاعات؛

ثانيا، دعم ولوج المقاولات للتمويل، وهذا أيضا فيه عدد من الأدوات والآليات اللي تتأقلم على حسب الظرفية، بدينا بـ "ضمان أوكسجين"، ثم من بعد، بعد انتهاء المدة ديال "ضمان أوكسجين" انطلقنا لإقلاع المقاولات الصغيرة جدا و"ضمان إقلاع" وآلية خاصة بالمقاولين الذاتيين، وقد استفاد من مجموع هذه الآليات 74.000 مقاول بتمويلات مضمونة من الدولة بنسب عالية تتجاوز هذه التمويلات 34 مليار درهم، أما تمويلات النسب العالية هي إما 90%، 95% وإما 80%، على حسب النوع ديال التمويل، وبطبيعة الحال هذا أيضا يتضمن عدد من الإصلاحات الأخرى المواكبة؛

ثالثا، إعطاء أهمية للأفضلية الوطنية ولدعم الإنتاج الوطني، ذلك أنه حرصت الحكومة في هاذ ورش إنعاش الاقتصاد، تعطي الأولوية للأفضلية الوطنية ومن هنا كان واحد المنشور الذي أصدرته منذ فترة قصيرة، وهذا سيمكن المقاولات الوطنية والمواد المنتجة وطنيا أي مغربية المنشأ، إعطاؤها الأولوية في إطار الصفقات العمومية، وأيضا إعطاء أهمية كبيرة للإنتاج الوطني، فوضعت خطة جديدة لاستبدال 34 مليار درهم من الواردات بالإنتاج المحلي، من خلال استهداف ثمان قطاعات رئيسية، لا حاجة للحديث عنها، النسيج والصناعات الميكانيكية والنقل والمعدنية والبلاستيكية والكهربائية والإلكترونية والغذائية وشبه الكيماوية، والجلود.. إلخ، وأحدث أول بنك مشاريع يشتمل على 100 مشروع مقترح في هذه القطاعات لمن يريد أن يستثمر فيه، باش يمكن إنتاج عدد من المواد اللي أصلا كنا كنتستوردوها من الخارج، لأن الصناعة الوطنية لا توفرها، وبالتالي احنا مستعدين نواكبو المقاول الوطنية لتنتج هذه المواد، خاص الإنتاج يكون بطبيعة الحال بنفس الجودة وبأثمنة مناسبة، وهناك أيضا مشروع برنامج مواكبة المقاولين المغاربة ومواكبة مشاريعهم في هذا الاتجاه.

رابعا، إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، هذا مشروع كبير تحدث عنه جلالة الملك أيضا في الخطابين الساميين الأخيرين، والهدف منه هو أن تقوم المؤسسات والمقاولات العمومية بدورها الحقيقي كقاطرة أساسية للتنمية في البلاد، وبطبيعة الحال هذا الورش ديال مراجعة الحكامة ديال المؤسسات العمومية خاص يتم كل 10 سنوات، لأن الحاجيات ديال كل فترة تتغير.

التصدي للجائحة وفق ثلاث محاور.

المحور الأول: هو المرحلة الأولى، إجراءات استعجالية وظرفية لاحتواء تداعيات الأزمة، تعرفونها طولا وعرضا، راه أنا عرضتها شخصيا هنا وعرضها وزراء آخرون وتعرفونها جيدا، وهي الإجراءات التي مكنت من دعم القطاعات المتأثرة بالأزمة، وخصوصا الصحية، ودعم المقاولات ودعم الطبقات الاجتماعية الهشة وتعزيز وتأهيل المنظومة الصحية.

المرحلة الثانية: هي عدد من الإجراءات القطاعية لمواكبة استئناف النشاط الاقتصادي، عبر:

- تسريع أداء المستحقات لفائدة المقاولات؛

- إحداث آليات للضمان؛

- دعم المقاولات للخروج القروض البنكية؛

- التوقيع على عقود برامج إقلاع بعض القطاعات المتضررة؛

- كما تم اعتماد قانون مالية تعديلي كأساس لتفعيل مجموعة من التدابير لمواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل.

وهذا كله قد أتى أكله فعليا وعمليا وفق الأرقام المصرح بها، وأخرها اليوم (HCP¹) راه أخرجت اليوم بعض الأرقام التي تثبت فعلا أن هناك استعادة نسبية لتعافي الاقتصاد الوطني، ونحن الآن بصدد المرحلة الثالثة، والتي تتميز بإطلاق ورش الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

أريد أن أتحدث في محورين، سياسة الحكومة لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي في أفق إطلاق هاذ ورش ديال الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، هاذ الورش أطلقته الحكومة وكان جلالة الملك قد أعطى توجيهاته السامية في خطب متعددة لإطلاق هذا الورش، وهاذ الورش يمكن نقول، فيه محاور أساسية، وعدد من المحاور الأخرى ستأتي المناسبة لمناقشتها، وغير نركز على المحاور الأساسية:

أول محور، هو مواصلة جهد الاستثمار العمومي، ذلك أنه على الرغم من أن المداخيل ديال المالية العمومية نقصت بـ 40 مليار درهم، وفي الأخير الرقم يمكن يمشي لـ 45 مليار درهم سنة 2020، إلا أن الحكومة حافظت على الاستثمار العمومي في مستواه سنة 2020، وعلى الرغم من أن مداخيل المالية العمومية ستنقص سنة 2021 بالتقدير 20 مليار درهم، إلا أن الحكومة زادت في الاستثمار العمومي سنة 2021، لماذا؟ لأننا نعتبر بأن الاستثمار العمومي هو رافعة من روافع الاقتصاد، وهذا بوحده راه جهد كبير، وإلى بغينا نقولو واحد الورش نطلقه لأنه غادي يعطي واحد الإمكانية باش المقاولات الوطنية يمكن أن تشتغل من خلال هذا الاستثمار العمومي، وبطبيعة الحال، أنتم كاملين تتعرفو أيضا الاستثمار العمومي راه قصة نجاح مغربية، لأن استطاع الاستثمار

¹ Haut-Commissariat au Plan

2019، وبالنسبة للمؤسسات العمومية من 42 في غشت 2019 إلى 38 يوم في غشت 2020 وهذه أرقام غير مسبوقه من حيث آجال الأداء، وهما الذي راها عندنا مرصد ديال آجال الأداء اللي مشاركة فيه الدولة مع الشركاء الاقتصاديين بطبيعة الحال.

سادسا: تسريع التحول الرقمي، وهذا أيضا واحد الورش مهم جدا وأعطيناها أهمية، ذلك أن ورش تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة أظهرت الجائحة ملحايتها، وبالتالي احنا استمرينا في إنجاز البرامج اللي كانت مبرمجة سابقا وتسريعها وإبداع برامج أخرى، وغاديين في إطار تحول رقمي حقيقي، يستجيب لمتطلبات الساكنة، لاسيما في مجال التعليم، في مجال الإدارة وتقريب الخدمات للإدارة للمواطنين، وأيضا المرافق العمومية ومواكبة الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، وفرت الحكومة، غير هاذي الأسبوع صادقتنا على واحد البرنامج لتعميم وتوسيع تغطية شبكة التواصل، بما في ذلك عبر الصبيب العالي والعالي جدا وتيسير ولوج الساكنة لخدماتها، وهذا شيء مهم، البرنامج اللي كان مسطر في 2017 على مدى 5 سنوات، حققنا منه اليوم تقريبا تجاوزنا، من 2017، تجاوزنا الآن الثلث بكثير، واحنا غاديين في إطار التعميم ديال تغطية شبكات التواصل في بعض المناطق التي ما تزال شبكة الاتصال غير موجودة، وأيضا في المناطق البيضاء اللي معروفة اللي خصها اللجوء إلى الأقمار الاصطناعية لتغطية شبكة الاتصال.

ويندرج مشروع البوابة الوطنية أيضا للإدارة اللي هو أيضا ورش مهم اعطينا الانطلاق ديالو منذ أسبوع فقط، وذلك في إطار تفعيل القانون ديال تبسيط المساطر الإدارية (القانون 55.19)، والذي يسمح من وضع الإطار المرجعي لإعداد وتبسيط المساطر الإدارية، الرقمنة الكلية للمساطر الإدارية، تبادل المعلومات والوثائق بين الإدارات اللي هو ورش مهم جدا، تذكرون أن جلالة الملك أكد عليه في أحد الخطب السامية، واحنا الآن قريب الآن، لأن هذا القانون أعطانا 6 أشهر، دبا قبل أن تنتهي هاد 6 أشهر، إن شاء الله، غادي تكون البوابة الوطنية موجودة، غادي تكون هذه الخدمات موجودة، وهذا شيء مهم جدا لتقريب الخدمات من المواطن، وهذا داخل في إطار الإصلاحات الهيكلية الضرورية.

وأیضا في مجال دعم التعليم العالي لمواجهة التحديات التي فرضها التعليم عن بعد بفضل الجائحة، أطلقنا منذ أسبوع فقط الإذن لمشاريع مهمة جدا: "بوابة الطالب"، "المصنع الرقمي"، "الجامعة الافتراضية"، "المكتبة الرقمية الجامعية"، وأيضا خدمات الولوج المجاني للمواقع الحكومية ولواقع الجامعات ومواقع التدريس، هذه كلها الآن أطلقناها بميزانيات اللي غادي تمشي على مدى سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات على حسب الامتداد ديال هاذ المشاريع، واللي غادي تكون واحد التحول هيكلي فيما يخص التعليم العالي ببلادنا.

وفي هذا الإطار، أعد مشروع قانون بإحداث وكالة وطنية تتولى التدبير الاستراتيجي لمساهمة الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية والرفع من فعاليتها وإعادة تركيز أنشطتها على مهامها الأساسية، وإذا اقتضى الحال حذف بعض المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية، التي لم يعد الهدف المتوخى منها، لم يعد محتاجين إليه، فضلا عن إحداث مجموعات أو شركات قابضة قطاعية متجانسة بين مؤسسات عمومية متعددة.

خامسا، وهذا مهم أيضا، وهو مواصلة الإصلاحات الكبرى، الإصلاحات اللي بديناها واللي هي إصلاحات هيكلية، استراتيجية، على الرغم من ظروف الجائحة، على الرغم من الصعوبات، إلا أننا بطبيعة الحال مصرون على مواصلتها:

- إتمام تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري؛

- اعتماد وتفعيل ميثاق جديد للاستثمار، ورش المراكز الجهوية للاستثمار اللي احنا، الحمد لله، راه استوى على سوقه، التفعيل ديالو بدا وجمعنا أول لقاء للجنة القيادة منذ أسبوعين تقريبا؛

- التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي؛

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تطبيق أو تنفيذ مقتضيات القانون الذي صادق عليه البرلمان منذ أسابيع فقط؛

- إصلاح المنظومة العقارية؛

- المزيد من تحسين مناخ الأعمال اللي هو غادي نزيد وفيه؛

- إتمام تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واللي مع الأسف السيد المستشار منذ قليل أعطانا واحد اللوحة سوداء وهذا لا يقول به أحد، كايين الفساد موجود ولكن أيضا الإصلاح كايين العديد من الإدارات، العديد من الموظفين، العديد من المسؤولين، الحمد لله، فيما إنجازات، فيما كثير من المسؤولين معروفين بالنزاهة، بالشفافية، وكايين أيضا اللي فيه الفساد.. إلخ وهما الذي ورش متواصل.

ويمكن أن أقول بأنه وفق المعطيات والتصنيفات الدولية، الحمد لله، المغرب يتحسن في ورش مكافحة الفساد، هاذ التحسن ما كافيش، ما كافيش، ما راضيينش به، ولكن تحسن كل سنة، الحمد لله، هناك تطور؛

- مواصلة تحديث الإدارة الضريبية؛

- واستكمال إصلاح منظومة الطلبات العمومية، وأشرت إلى بعض وخصوصا تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية وتحسين آجال الأداء، بطبيعة الحال آجال الأداء هذا من بين الأوراش المهمة واللي اهتمامنا بها، ويمكن أن أقول أنه تم تقليص متوسط آجال الأداء بالنسبة للدولة ومؤسساتها وبالنسبة للجماعات الترابية من 144 يوم سنة 2016 إلى 58 يوم سنة 2017، إلى 41 يوم سنة 2018، إلى 37 يوم سنة

الاجتماعية المتوفرة حاليا، مثل برنامج "راميد" (RAMED²) وبرنامج "دعم الأمل"، مثل برنامج "تيسير" بالدعم المدرسي، وغيره من البرامج الاجتماعية الأخرى التي غادي تدمج كلها في هاذ البرامج ديال الحماية الاجتماعية، وفق برنامج واحد معمم بتشاور مع مختلف الفئات المعنية، يتم هاذ الإخراج ديال البرامج، ونعمل على بلورة منظور عملي شامل، إن شاء الله، للتطبيق الكامل لهذا الورش المهم جدا، وهذا ورش هيكلي.

ثانيا، مواصلة تطوير البرامج الاجتماعية الأخرى، ذلك أنه يمكن نقول لكم أنه على الرغم من أن مداخل المالية العمومية، كما قلت، في تقلص ونقص بسبب الجائحة، إلا أن الحكومة، أولا، وفت بالتزامتها الاجتماعية في اتفاق 25 أبريل، والشطر الثالث ديال الزيادة في الأجور ديال الموظفين غادي يكون مع 2021 وتحمله ميزانية 2021، والشطر الثاني تحملته ميزانية 2020.

ثانيا: إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتحسين حكمتها، وقد صودق في البرلمان على القانون المرتبط بتفعيل السجل الاجتماعي الموحد، وإن شاء الله، نحن نعمل على تفعيله في السنة المقبلة بإذن الله.

لكن، أيضا إصلاح منظومة التربية والتكوين وتقوية وتعزيز المنظومة الصحية، التي يظهر هنا أنه على الرغم من تقلص الميزانية، إلا أن الميزانيات على المستوى الاجتماعي والتوظيف على المستوى الاجتماعي في هاذ القطاعات الاجتماعية، ستزيد في هذه السنة 2020 وستزيد في سنة 2021، وبالتالي غادي تمر التشغيل في القطاع ديال التعليم من 15.000 ديال الأساتذة أطر الأكاديميات إلى 17.000 وستمر التشغيل في وزارة الصحة من 4000 إلى 5500، وهذا التشغيل في جوج قطاعات.

وأيا على المستوى العام يمكن أن أقول بأن جميع الإصلاحات لإصلاح منظومة التربية والتكوين انطلقت، وأنها تسير نحو الأهداف المسطرة، مثلا التعميم التدريجي للتعليم الأولي، هذا اللي طلقناه البرنامج ديال ووقلنا غادي نوصلو، إن شاء الله، في 2027، 100% ولكن يبدو أنه 100% غادي نوصلها قبل ذلك، لأنه احنا الآن في 74% تقريبا من عدد الأطفال اللي في سن التمدرس، التعليم الأولي اللي تدمرسو هاذ السنة 300.000 طفل غادي تزداد غير خلال هاذ الولاية الثلاث سنوات، ننتقل من 50% تقريبا في 2017 إلى 74% حاليا.

وأيا عدد من البرامج الأخرى التي شهدت تطور كبير، بطبيعة الحال على مستوى ميزانية وزارة الصحة اللي انطلقت من 14 مليار درهم سنة 2017-2018 باش توصل 16 مليار درهم سنة 2019 باش توصل 18.6 مليار درهم سنة 2020، باش توصل هاذ السنة في 2021، 23 مليار درهم، أي ما يمثل حوالي 7% من الميزانية العامة للدولة، وهي أول مرة في تاريخ المغرب تتوصل إلى هاذ النسبة، وكانت غير منذ سنتين أقل من 6% من الميزانية ديال الدولة.

سابعاً، دعم وإنعاش القطاع السياحي، وأنتم تعرفون القطاع السياحي هو من بين القطاعات التي شهدت على المستوى العالمي جمود ونقص كبير في النشاط، واللي بغيت نذكرهنا غير نقطة واحدة، هو أنه توقع واحد العقد برنامج خاص مع هاذ القطاع وأيضا مع عدد من القطاعات الشبيهة بالقطاع السياحي والقريبة منه، لاستمرار دعم ومواكبة هذا القطاع إلى آخرهذه السنة، أخذا بعين الاعتبار أن الحدود باقي في كثير من الدول الشريكة مغلقة وتحريك القطاع السياحي ما يزال أمامه صعوبات نتيجة قرارات عامة.

وأخيرا، تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل، وهذا شيء مهم أعطينا الأولوية، وراه غادي تشوفو في الميزانية في مشروع الميزانية ديال 2021 راه كاين المقتضى الذي سيمكن، إن شاء الله، من دمج مزيد من الاقتصاد غير المهيكل في الاقتصاد الوطني، وهذا شيء سيكون عنده واحد تأثير مهم جدا.

ثانيا: سياسة الحكومة لمواجهة التداعيات الاجتماعية:

يمكن أن أقول هنا أنه أيضا على الرغم من تقلص ميزانية الدولة، فإن الحكومة ستواصل الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، وعيا منها أن الاستمرار في تنزيل الإصلاحات الاجتماعية الهيكلية في هذا المجال، هي الضمانة الأساسية لمواجهة تداعيات الجائحة على المستوى الاجتماعي، وهنا أيضا سأركز على الأوراش الكبرى:

الورش الأول: ورش تعميم التغطية الصحية، هاذ الورش اللي بديناه منذ سنتين بعد مصادقتكم على واحد القانون خاص بتعميم التغطية الصحية للمستقلين والمهن الحرة، وانخرطت الحكومة في هذا الورش، ثم أتى الخطاب الملكي السامي على مدى مرتين، الخطابين الملكيين الساميين، باش يسطر واحد مشروع وطني كبير، يتمثل في العمل على الوصول في خمس سنوات إلى التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة.

مما سيوفر حماية اجتماعية شاملة عبر تعميم التغطية الصحية 2021-2022 وتعميم التعويضات العائلية 2023-2024 والتقاعد لكافة الساكنة النشيطة في 2025، وأيضا بالموازاة مع هذا التعويض عن فقدان الشغل وفق إصلاح هيكلي، والذي بدأت هذه الحكومة في إطلاقه، وسيستوعب ابتداء من سنة 2024.

قد صدرت لحد الآن المراسيم الخاصة بخمس مهن حرة والمشاورات مع عدة مهن أخرى في آخر المراحل ديالها، وبعض المهن انتهت المشاورات، نحن في مرحلة صياغة المراسيم لإصدارها، وذلك كله غادي، إن شاء الله، يمكننا باش نلتزم بالمواعيد التي حددها جلالة الملك حفظه الله.

ولتنزيل هذا المشروع، نعكف على إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للحماية الاجتماعية في المغرب، وكذا تأهيل الوحدات الاستشفائية وتنظيم العلاجات الصحية وإصلاح أنظمة وبرامج الحماية

² Régime d'Assistance Médicale

نوصلو 5 سدود، دائما كان 2 ولا 3 ديال السدود حتى في السنة الماضية ولا في السنة اللي قبل منها، الآن غادي يكون عندنا 5 فهاذ السنة، 5 في 2021 و5 في 2022.

وأیضا برنامج تحلیه مياه البحر، اللي الآن البعض راه في الخدمة وبعضها قريب جدا، بحال ديال شتوكة آيت باها، المحطة اللي فيها مياه السقي 50% و50% الماء الشروب، واللي غتدخل في الخدمة، إن شاء الله، غتطينا الماء الشروب ابتداء من ماي المقبل، إن شاء الله، 2021، ولكن أيضا الآن اتفق في آخر لقاء ديال اللجنة المركزية ديال متابعة تنفيذ البرنامج ديال الماء، اتفق على برنامج للدراسة وإطلاق الأشغال في محطة مدينة الدار البيضاء قريبا، إن شاء الله، وأيضا محطة تحلیه أخرى على المستوى الوطني.

وانجاز السدود الصغرى أيضا حتى هي 11 سد تقريبا صغير ومتوسط سنة 2021، فضلا عن مواصلة إنجاز عدد من الآليات الأخرى كالتنقيب، الاستكشاف، تعبئة الموارد المالية .. إلخ والتي هي تحاول ما أمكن أن تواجه هذا الخصاص الذي نواجهه نحن وتواجهه دول أخرى في هاذ المجال ديال الماء.

خصصت هاذ البرنامج ديال الماء بالذكر لأنه حيوي ولأنه مركزي ولأنه من الإصلاحات الهيكلية، التي أصرت الحكومة على أن تواصل الاستثمار فيها، لأن كل سد كبير راه تيزيد شوية وتينقص شوية على مليار درهم، بمعنى استثمار كبير ولكن تنظن بأن هاذ الاستثمار ضروري، ورغم ظروف الجائحة فلن نتخلى عن هذه الاستثمارات الكبرى.

السيد الرئيس،

لا شك أننا متفقون جميعا نحن أمام أزمة صحية غير مسبوقة وخصها تعلمنا التواضع، ذلك أنه مع الأسف الشديد كثير من الأحكام التي تصدر ونراها في كتابات هنا وهناك هي أحكام يصدرها ناس يظنون بأنهم يملكون زمام هذه الجائحة، ويعرفون كل تفاصيلها، وهم غير متخصصين وكبيدوا يصدرو الأحكام.

هاذ المتخصصين هم أنفسهم يسكتون لأنه محير، هذا الفيروس متقلب وكيشهد طفرات باستمرار، ذلك الشيء علاش كان غادي في الانحسار في بعض الدول الكبرى، والآن غادي في الانطلاق في تلك الدول الكبرى، لأن شهد طفرات، ولت الخصائص ديالو حتى هي تتحول، يمكن الفيروس ديال اليوم ماشي هو ديال مارس وديال أبريل الماضي، وكيجتاج إلى مزيد من الدراسة باش نعاود نعرفو أشنو اللي تغير فيه، فلذلك نحتاج إلى واحد مستوى عالي من التواضع عندما نتحدث في هذا الموضوع ونصدر فيه الأحكام.

وأیضا أريد أن أنبه هنا إلى أن هاذ الظروف الصعبة تحتاج إلى رفع درجة الحذر من الأخبار الزائفة ومن عمليات التشويش، لأن الأخبار الزائفة المشوشة على المواطنين تدخلهم في الارتباك، ما تيقاوش يعرفو باش تبالو، هي خطيرة أيضا مثل خطورة الوباء، فلذلك يجب أن

المحور الخامس: دعم التشغيل، ذلك أنه دعم هذا المحور ديال التشغيل هو أيضا مهم جدا وهاجس من الهواجس بطبيعة الحال وجميع الإصلاحات التي أدخلت على مستوى أنظمة التمويل ودعم تمويل المقاولات والبرامج ديال التعاقد مع القطاعات وغيره والتشغيل العمومي، كلها تهدف إلى تحسين معدل البطالة.

وكما قلت، الحمد لله، معدل البطالة كان تحسن قبيل الجائحة، مع الجائحة بطبيعة الحال انهار معدل البطالة انتقلنا من 9.2% إلى 12.4%، لكن هناك جهود لتحسين هاذ معدل البطالة، أولا وقبل كل شيء من خلال جميع الأدوات اللي تدارت وقد تبين الأرقام أن هناك تحسن طفيف، ذلك أن عدد المصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي برسم شتنبر 2020 يبلغ الآن ما مجموعه 2.47 مليون أجير، مقابل 2.62 مليون أجير خلال شهر فبراير 2020، أي بفارق 150.000 تقريبا، لكن هو كان في غشت 2 مليون و360 ألف أجير، أي نقص في شهر غشت، لكن عرف تحسنا من شهر غشت إلى شهر شتنبر بزيادة 110 آلاف تقريبا، مما يؤكد أن الاقتصاد الوطني بدأ بشكل متدرج- وإن كان بطيء- يستعيد نشاطه الذي كان عليه قبل جائحة كورونا.

وأیضا على مستوى التشغيل العمومي، اللي هو محور مهم جدا، وأشرت إليه على مستوى الصحة وعلى مستوى التعليم، ولكن هو في العموم التشغيل العمومي بذلت فيه هاذ الحكومة واحد الجهد غير مسبق نهائيا، يمكن نقول أنه إلى بغينا نقارنو مع السنوات ولا مع الولايات، نقولو مثلا ولاية 2007-2011 كان 15.000 مجموع التشغيل في الولاية كلها 15.600، وفي 2012-2016: 25.000، نحن في 2017-2021 إلى دخلنا بطبيعة الحال 2021 اللي جاية سنصل إلى 42.746 في التشغيل العمومي، وهذا مستوى غير مسبق فيما يخص التشغيل العمومي، ونحن نعتبر التشغيل العمومي حتى هو آلية من آليات التشغيل المفيد.

المحور الأخير، هو مواجهة الخصاص في الماء الشروب ومياه السقي، احنا الآن فواحد الورش هيكلية استراتيجي، ذلك أن بلادنا تعرف الخصاص في الماء بنيويا، وخصوصا أنه دبا هاذي 3 سنوات ديال الجفاف، لكن الحكومة تواصل بكل قوة وبكل إرادة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، والذي يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي والمائي لبلادنا من خلال عدد من الإجراءات والتدابير التي ستمكن، إن شاء الله، من تنزيلها على أرض الواقع، ستمكن من دعم وتنوع وتقوية مصادر التزويد بالماء الشروب ومياه السقي في الوسطين الحضري والقروي.

تتمثل أهم هذه التدابير، نجي لها باختصار، ولكن يمكن أن نتوسعو فيها في مناسبة أخرى:

أولا، إنجاز أو تعليه المزيد من السدود الكبرى، ويمكن نقول هاذ السنة غتدخل 5 سدود كبرى للخدمة لأول مرة في تاريخ المغرب غادي

ديالها الانضباط والالتزام هي الأقل انتشار ديال الوباء، لأن هي غير تيكون واحد الإجراء صحي كلشي تيلتزم بالإجراء الصحي، فهمو ولا ما فهموش، عجبو ولا ما عجبوش، تعلق ولا فرحان كيلتزم به، لأن إلى ما التزمش به كيضر بالآخرين وتيضر بالمجتمع كاملا، الإجراءات الصحية والإجراءات الأمنية ما معهاش اللعب، الأمور الأخرى الحرية الشخصية يفكر الواحد كيفما بغا يقول اللي بغا، هناك حاجة أخرى، ولكن الإجراءات اللي كتأثر على المجتمع خصنا كلنا نلتزموها ونتعاونو باش نلتزمو، وكل واحد يعاون الآخرين، وبلادنا على غرار باقي دول العالم- كما قلت- إذن تعرف حالة وبائية مقلقة وتتطلب قرارات حاسمة، حفاظا على صحة الوطن وعلى صحة المواطنين.

وأريد أن أختتم هذه الكلمة بما قاله جلالة الملك، حفظه الله، كلمات من نور، سامية في خطابه السامي في افتتاح السنة التشريعية الحالية في البرلمان، حيث قال جلالته: "إن مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة تتطلب تعبئة وطنية شاملة وتضافر جهود الجميع لرفع تحدياتها، ونغتنم هذا الموعد الدستوري الهام لندعو كل المؤسسات والفعاليات الوطنية، وفي مقدمتها البرلمان، للارتقاء إلى مستوى تحديات هذه المرحلة وتطلعات المواطنين، فالمسؤولية مشتركة والنجاح إما أن يكون جماعيا لصالح الوطن والمواطنين أو لا يكون.

وإني واثق بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي في إطار الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي.

قال تعالى: (وَلَا تَيَأْسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا ييأس من رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ)، صدق الله العظيم"، انتهى كلام جلالة الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

نتنقل الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة اللي استمعنا له جميعا، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الح، ترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تحية للجميع.

بداية اسمحوالي، السيد رئيس الحكومة، أن أثنى تفاعلكم الإيجابي مع اختيار مناقشة هذا الموضوع العام ضمن أشغال هاذ الجلسة الشهرية للمساءلة، خصوصا أن الأمر يتعلق بإشكالية على قدر كبير

نواجهها جميعا والحكومة ملتزمة بالشفافية والوضوح ونهج الصراحة وتقديم المعطيات والأرقام الصحيحة في الأوقات المناسبة، وأيضا نهج الواقعية في مواجهتها لهذا الوباء.

وقد وقع صباح أمس أو أول أمس نهار الأحد واحد الخبر تيدوز، هو ما هادوزورو عليا كاع بلاغ ودارو فيه التوقيع دياي أنا على أساس أن بلادنا غتدخل الحجر الصحي ..إلخ، وهو كان بلاغ مكذوب مختلق، وأشكر النيابة العامة لأنها طلبت من الضابطة القضائية باش تحقق باش نعرفو مينين جا هاذ الشئ، لأن هذا ولي واحد التفاعل وواحد ردود فعل من المواطنين وبدات تتجينا الأسئلة بكثرة، ويمكن نقول بالمئات ديال الرسائل، وهذا أظن بأنه خاص الناس اللي دارو هاذ الشئ يحشمو ويعرفو بأن هاذي مسؤولية جماعية، كما قال جلالة الملك، إما أن نواجهها جماعيا بصف موحد، وإما أن لا نكون وما يمكنش ننتصرو عليها.

والحمد لله المغرب، بقيادة جلالة الملك، استطاع أن يبني نموذجا خاصا بتفاعل الجميع وانضباط الجميع وراء جلالة الملك والإجراءات الاحترازية، وخصوصا في المرحلة الأولى، ونطالبو جميع المواطنين والمواطنين، أيا كان موقعهم، باش يديرو واحد الجهد أكبر في الالتزام بهاذ الإجراءات الاحترازية والالتزام بالإجراءات الصحية، باش يمكن نواجهو هاذ الوباء بأقل الخسائر وما نبقاوش نظنوبأن شي واحد راه ما غادي يوصلوش، لأن هاذ الوباء إلى انتشار يمكن يوصل لأي أسرة ويمكن يوصل لأي شخص، إلى ما تعوناش جميعا راه ما نستطعوش نتحكمو فيه تحكم حقيقي وكامل.

وأیضا بالنسبة للوضع الاقتصادية وطنية وإقليميا ودوليا، هي وضعية صعبة، لأن العالم يشهد أزمة غير مسبوقة في تاريخه، ولا أحد يمكنه اليوم أن يتنبأ بما سيحدث غدا، حتى واحد ما يمكن ليه يقول لي من هنا لشهر آش غيوقع وبائيا واقتصاديا واجتماعيا، إلا الله سبحانه وتعالى، هو الذي يعلم ما في الغد.

احنا ما كنعرفوش الدليل عليه كثير من الدول في واحد الوقت كان تهزأ بالدول الأخرى اللي تدير الحجر، دبا ولت الآن فاتها كاع ودارت الحجر الشامل، باش نعرفو بأن هذا شيء قدر خصنا نواجهه بالبصيرة وبالصبر وبالتعاون.

إذن احنا خصنا نديرو جهدنا كاملين باش نواجهو التدايعات الاقتصادية والتدايعات الاجتماعية بتعاون من قبل الجميع، ورغم ذلك كما قال جلالة الملك في خطاب العرش وكما قال أيضا في خطاب الافتتاح ديال الدورة: "نحن متفائلون" رغم صعوبة الطرف، غنبقاو متفائلين ولكن إلى بقينا متعاونين وبقينا بصف واحد وبقينا أيضا ملتزمين بالإجراءات الاحترازية، وكنعطي واحد المثال، أحيانا خبراء آخرين اللي اعطاوه أنا غير اخذيتو منهم، دبا إلى لاحظتو التطور الوبائي عالميا الشعوب اللي هي في الجينات ديالها في الطبيعة ديالها والثقافة

الفئات في القطاع الفلاحي والصناعة التقليدية والقطاع السياحي وقطاع النقل والمطاعم ودور الضيافة ومنظمي الحفلات والتظاهرات الفنية والثقافية وقطاعات أخرى، وفئات اللي عندها حرف ومهن حرة، مازالت تعاني وكتعيش أوضاع جد صعبة، نتيجة الإجراءات المتخذة من أجل الحد من انتشار الوباء، بالإضافة لعدم استفادتها من الدعم العمومي ومن الحس التضامني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

صحيح، جل القطاعات تضررت بشكل متفاوت من الجائحة، ولكن كيبقى العالم القروي المتضرر الأكبر، باعتبار أن الهشاشة والمعاناة كانت منتشرة في عدة مناطق قروية قبل ظهور الجائحة، وهذا الواقع كيتداخل فيه عدة عوامل، وعلى مقدمتها محدودية السياسات الحكومية المعتمدة من أجل تحقيق العدالة المجالية وتحقيق التنمية البشرية والحد من الفوارق الاجتماعية بالمجال القروي، وهذا الواقع كيساء لنا جميعا، أنتم كحكومة ونحن كبرلمان، لأن الفاتورة ديالو مرتفعة، واللي تيدفع ثمنها غالبا هو فئة الشباب، وخصوصا الفتاة القروية، اللي في معظم الأحيان ومع الأسف كتخرج بشكل مبكر من الدراسة، نتيجة واقع المؤسسات التعليمية بالعالم القروي، ونتيجة محدودية دخل الأسر القروية، فلا مجال من زواج القاصرات أو الاشتغال في الحقول أو العمل في البيوت، ضدا على كل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، والنتيجة الحتمية هي إعادة إنتاج نفس الواقع المجحف.

وهنا أوجه ملتصا لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم والسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، من أجل إعطاء عناية أكبر لتخليد اليوم العالمي للمرأة القروية اللي كيصادف 15 أكتوبر، واللي مركل سنة في صمت غير مفهوم، وكذلك من أجل إقرار يوم وطني للفتاة القروية لما لهذه المبادرة الطيبة من رمزية لاستشعار الجميع بضرورة إنصاف هاذ الطبقة المنسية والتخفيف من معاناتها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أريد أن أعيد على مسامعكم طرح مزيد من التساؤلات وعلامات الاستفهام اللي سبق لها وتطرحات داخل هاذ المؤسسة من قبيل: إلى أي حد بنينا اقتصادنا الوطني على امتصاص الأزمات؟ أو حجم المديونية اللي غيدفع ثمنه (les générations futures) واللي - لا محالة - غيأثر على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي في بلادنا، أو مدى الانسجام ما بين الميزانيات المرصودة ونجاعة النتائج المحققة، فعلى سبيل المثال قطاع الصحة ما بين 2011 و2020 تضاعفت ميزانيته بحوالي مرتين، بحسب تصريحاتكم، السيد رئيس الحكومة، أمام مجلس النواب، والنتيجة الملموسة كتجلى في واقع المنظومة الصحية، اللي لولا الجهود الاستثنائية المبذولة عشية كورونا من أجل تدارك النقائص وسد الثغرات لكنا في وضع آخر، لا قدر الله.

من الأهمية والراهنية بالنسبة لمستقبل المغرب ومستقبل المغاربة، واللي كتجلى أساسا في تجاوز التدايعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كورونا واستحضار مستلزمات استشرف المستقبل ووضع أسس اقتصادية واجتماعية عادلة، من خلال استخلاص الدروس والعبر من الاختلالات والإخفاقات والتأقلم مع المتغيرات الكبرى المستجدة على مستوى المحيط الوطني والدولي، أسس غيستافدو من ثمارها جل المغاربة بغض النظر عن انتماءاتهم المجالية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

منذ بداية الأزمة الصحية ببلادنا تتبعنا جميعا الانشغال الملكي الكبير لاحتواء الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كورونا وللتخفيف من حدة تداعياتها على المقاولات الوطنية وعلى الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا، هاذ الانشغال اللي أثمر مبادرات تاريخية غير مسبوقة، كان لها وقع كبير ووقوي على عدة مستويات، واحنا في عز الأزمة تيتواصل الحرص الملكي السامي لاستشرف المستقبل بوضعه للتوجهات العامة لبناء اقتصاد تنافسي مدر للدخل وموفر لفرص الشغل ونموذج اجتماعي عادل ومحتضن لكل المغاربة وفلسفة تديرية معقلنة قادرة على تدير المرحلة المقبلة، إن شاء الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد يجادل في تفاعل الحكومة أو غيرها من المؤسسات بكل مخطط أو إصلاح تيسهدف المصلحة العامة، كل على حسب أدواره وتخصصاته، ولكن الملاحظة الأساسية اللي كيتيرها جل المغاربة هي حجم الهوة (l'écart) الموجود ما بين سقف التوجيهات الملكية ومستوى التنزيل الفوري والسليم للحكومة لهاذ التوجيهات على أرض الواقع.

أكيد هناك نتائج، أكيد هناك مبادرات ومجهودات، ولكن كايينة حلقة مفقودة اللي كتحد من نجاعة هاذ التنزيل، وهنا يجب علينا جميعا الانكباب عليها، في إطار الانسجام والتكامل بيننا كسلطتين دستوريتين، أنتم كحكومة ونحن كبرلمان، لأنه بكل موضوعية من مسؤوليتنا جميعا من أجل تجويد الأداء وإضفاء جرعة إضافية من النجاعة والمصداقية على عملنا والرقى به لمستوى التطلعات، للمساهمة في إرجاع الثقة الغائبة، وخصوصا عند فئة الشباب في السياسة وفي السياسيين وفي الأداءين الحكومي والبرلماني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الأزمة مازالت مستمرة بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ويبقى السؤال المطروح: ما هي المعايير المتخذة من طرف حكومتكم الموقرة لدعم فئات وقطاعات دون أخرى ولتشد يد إجراءات الإغلاق في مدن دون أخرى وفي قطاعات دون أخرى وتخفيفها بل وحذفها في قطاعات دون أخرى؟ وما يترتب عن ذلك من تأزيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لدى المستثمرين ولدى العاملين ولدى جميع المرتبطين بهاذ القطاعات، فساكنة العالم القروي وبعض

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كنا ننتظر أن تقدم الحكومة إستراتيجية متكاملة ومهيكلية التي كتحدد مدخل الإقلاع الاقتصادي وآلياته ومراحله وأهدافه، وكنا ننتظر استراتيجيات شمولية لإصلاح عميق ومعقلن للمؤسسات العمومية، انطلاقا من دراسات تقييمية لواقع هاذ المؤسسات ونجاعة أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، وكنا كذلك نتطلع إلى رؤية واضحة لبناء والإصلاح التي كتجاوز الزمن السياسي الانتخابي وترتكز على المقومات العلمية للتخطيط الاستراتيجي، علما أن الأزمة كانت حتمية منذ بداية الوباء، لكن الحكومة اختارت مواجهتها عن طريق بوابات القانون المالي ومن خلال جرعة من الإجراءات والتدابير، باعتبار أنها آخر سنة في الولاية الحكومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتمنى بكل صدق أن تكون مقاربتكم صائبة، ولكن قناعتنا هي أن الصعوبات والتحديات المطروحة أكبر وأعقد من أن تجد إجابتها في قانون المالية أو من خلال إجراءات أفقية متفرقة هنا وهناك، في غياب رؤية شاملة ومتكاملة التي كتتركز على أهداف مسطرة على مستوى المدى القريب والمتوسط والبعيد، هاذ الرؤية التي غنتناقشوفها وننتفوق عليها، خصوصا وأن الأمر كتيتعلق ببناء المستقبل وأنها غتشكل خارطة طريق مرجعية للولايات المقبلة، بغض النظر على الأغلبيات المشكلة لحكومتها.

بطبيعة الحال كيبقى الحس التنافسي قائم من خلال الإبداع في التنزيل والابتكار في صياغة الإجراءات والاجتهاد في التقييم والتقييم والتصحیح والتأقلم مع المستجدات، انطلاقا من مرجعيات كل حكومة ومن الكفاءات المتوفرة لديها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

احنا في مرحلة مفصلية من تاريخ بلادنا، وعندنا يقين بأننا قادرين، بإذن الله سبحانه وتعالى، وتحت الرعاية السامية لجلالة الملك، من رفع الرهان وكسب التحدي، من خلال تضافر مجهودات الجميع لاستمرار مسيرة التنمية والإصلاح، مسيرة التي كتترق لمستوى الطموح الملكي ومستوى الانتظار الشعبي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارية المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه

والقطاع الفلاحي تضرر بشكل كبير بالإضافة لجائحة كورونا من الانعكاسات السلبية للتقلبات المناخية، وخصوصا من الجفاف اللي كيضرب بقوة عدة مناطق ببلادنا منذ عدة سنوات، الجفاف اللي أضحى ظاهرة بنيوية تستعجل حلولا بنيوية وهيكلية، وكتبقى معالجة إشكالية تفاقم العجز الكبير الحاصل بين العرض والطلب حول الماء، سواء تعلق الأمر بمياه الشرب أو مياه السقي، من أهم التحديات اللي كتواجه هاذ القطاع الوازن، ومن أهم الأوراش الاستعجالية المفتوحة أمام الحكومة من أجل تدارك التأخير الحاصل على المستويات التالية:

- أولا، إنجاز السدود الصغرى والمتوسطة والكبرى لتعبئة وتنمية وتثمين جل مياه الأمطار؛

- ثانيا، الرفع من نسبة معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في البستنة والقطاع الفلاحي كمصادر جديدة للمياه؛

- ثالثا، إنجاز (les projets de transfert d'eau) نحو المناطق المتضررة؛

- رابعا، إنجاز (les stations de dessalement des eaux de mer) على جل المدن الساحلية للاستفادة من 3500 كيلومتر من الساحل، وذلك لتوفير مياه الشرب لسكانة هاذ المدن وللوحدات الصناعية وكذلك من أجل تمكين السدود من توفير مياه السقي ومياه الشرب لسكانة المدن غير الساحلية؛

- ويجب كذلك معالجة إشكالية الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية، أراضي "الكيش" وأراضي "الجموع" وأراضي "ملك الدولة الخاص"، بإعطاء الفلاحين شواهد الاستغلال وتفويتها لمستحقها من أجل توفير العقار اللازم للاستثمار الفلاحي المدر للدخل والموفر لفرص الشغل، هاذ المبادرة اللي غتشكل، السيد رئيس الحكومة المحترم، إحدى أهم محطات تنشيط الاقتصاد والتشغيل بالعالم القروي، وغتمكن من الحد من الانتظرية والاحتقان ما بين الدولة ومستحقها؛

- ويجب كذلك وكيبقى توفر الإرادة الحقيقية لدى المؤسسات البنكية وانخراطها الفعلي لمواكبة استثمارات القطاع الفلاحي مدخل لهاذا الإقلاع الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هناك منجزات وإحصائيات تعزون بها، ولا نشكك في مصداقيتها، وهناك تقارير المؤسسات الدولية، لن نذكر هنا إلا ما هو إيجابي منها، ولكن في المقابل كايين طموح كبير وسقف انتظارات عالية، لم ترقى السياسات الحكومية المعتمدة لبلوغ حده الأدنى، وهذا جانب من الدروس اللازم استخلاصها من جائحة كورونا، اللي، مع الأسف، زادت من تأزيم الأوضاع الصعبة، وهو كذلك جانب من العبر الواجب استحضارها عند مناقشة سياسة حكومتكم للخروج من الأزمة واستشراف مستقبل اقتصادي واجتماعي قوي ومنصف لكل المغاربة.

هنا لا بد من التذكير أن الفريق الاستقلالي سبق أن تقدم بالعديد من الاقتراحات والإجراءات من خلال مذكرات الحزب أو من خلال التعديلات المقترحة على القوانين المالية، وآخرها القانون المالي التعديلي، لكن الحكومة، وكعادتها، مصرة على تجاهل ورفض كل ما من شأنه دعم الأُسروحماية قدرتها الشرائية.

فعلا، السيد رئيس الحكومة، وأنتم ترددون قبل قليل هناك عدة أورايش، أورايش كبرى ستعملون على تنفيذها، فعلا هاذ الأورايش راه عندكم في القانون في البرنامج الانتخابي وهاذي 4 سنين ما درتو فيها والو، واش عاد في هاذ 6 شهور اللي بقت غتداركوها؟ إيوا أسيدي أنا تنصق لكم من جديد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هاذيك الطبقة الفقيرة أو المتوسطة اللي تنسوموها الطبقة الوسطى كيفاش واش 10.000 درهم تعتبروها فلوس؟ والخدمات الاجتماعية منعومة في المغرب، هاذك الموظف البسيط اللي عندو 10.000 درهم مثلا، غادي يقري ولادو وغادي يمشي للمصحات، لأن المدارس العمومية فقدت ذيك المصداقية ديالها، لا بد غادي يمشي للمدارس الخصوصية، لا بد غادي يمشي للمصحات لأن الصحة مازالت عليلة، واش بهاذ 10.000 درهم حتى هي طمعنا فيها؟ لا حول ولا قوة إلى بالله.

كنا ننتظر، السيد رئيس الحكومة، من جوابكم لتوضحوا خطتكم في التشغيل ولفتح آمال الملايين من المغاربة المعطلين والعاطلين، سيما وأن البطالة في عهد حكومتكم قد تصل إلى أكثر من 14% في نهاية السنة، وهو عدد غير مسبوق وهاذي حتى هي سابقة في تاريخ المغرب، راه هاذ القدر ما عمرو ما كان في المغرب، حتى هو خصنا نوضعه مع هاذيك المشاريع اللي ما عمرها ما كانت وعاد جات.

ورغم ذلك وبدل أن تستعجل الحكومة بتنزيل ورش تشغيل بسبب تفاقم وسوداوية المؤشرات المرتبطة بسوق الشغل، اتجهت إلى النقيض من ذلك، وليكن في علمكم فهاذ 5 سنين الأخيرة، السيد رئيس الحكومة المحترم، راه كايين 100.000 متقاعد اللي خرجو، معنى عندكم الفرصة متاحة للتوظيف، إذن هنا علامة استفهام إلى ما عرفتوشاي غيرتشارورو معنا، احنا هنايا باش نتعاونو. سيدنا الله ينصرو قال إلى نجحو نجحو مجموعين، حتى احنا باغين نجحو في حزب الاستقلال، سمعولنا شوية وعلى الأقل على الأقل غادي نوصلو بالمغرب إلى ما يطمح له سيدنا الله ينصرو.

قلنا الحكومة بدل أن تنكب على ترميم وإصلاح سوق الشغل، اتجهت إلى النقيض من ذلك، ها هي قد منحت المقاولات إمكانية تسريح 20% من العمال، ايوا أراك للفراجة تسريحات جماعية يوميا للعمال، خاصة المنقبين منهم، فقدان أزيد من 580.000 منصب شغل، إفلاس أزيد من 20.000 مقاول، إضافة إلى من هي تعيش اليوم في صعوبة المقاول، ارتفاع مضطرد في عدد العاطلين.

أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

أتشرف أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، حزب الاستقلال ومنظمة اتحاد العام للشغالين بالمغرب، أتشرف لأتناول الكلمة، تجاوبا مع ما جئتم به، السيد الرئيس.

كم كنا ننتظر، السيد رئيس الحكومة، ومعنا مختلف شرائح المجتمع المغربي، أن نستمع إلى جوابكم، وهو يستهدف قطاعات معينة عانت وما تزال تن تحت وطأة الغبن والفقر والهشاشة والظلم كذلك.

هذا الحرمان، هذا الحرمان قوبل من طرفكم، السيد الرئيس، قوبل بالتجاهل التام، رغم وعودكم ومسكنتكم، التي لا تلبث أن تنجلي بدون آثار إيجابية تذكر، وكأننا نسمع جعجة بدون طحين.

أرقامكم فقدت مصداقيتها، بل الحكومة فقدت ثقتها أمام الشعب، وأنتم لا تبالون، لا تعرفون أين أنتم وأين تذهبون، ألم تستوعبوا بعد خطب جلاله الملك في عدة مناسبات وتوجيهاته السامية التي كانت خارطة الطريق لعملكم؟

ألم تستوعبوا بعد مطالب الشعب المغربي اليومية؟

حيث افتقدتم لرؤية واضحة وإدراك حقيقي لمخاطر وتجليات أزمة الجائحة والانتقالات التي يعرفها المغرب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وديمغرافيا كذلك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

فيما يتعلق بخطة الإنعاش الاقتصادي الوطني التي دعا إليها جلاله الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه في خطاب العرش الأخير، والتي رصد لها غلاف مالي قدر بـ 120 مليار درهم، أي ما يناهز 11% من الناتج الداخلي الخام، بهدف الحد من آثار أزمة كورونا وتهيئة الظروف لإنعاش اقتصاد قوي في مرحلة ما بعد كورونا.

ولئن كان الغلاف المالي الذي يخصص لهذه الخطة قد استحوذ على قدر كبير من النقاش، فإن هذا الجانب ليس بالأهمية نفسها التي تنطوي عليها طريقة الحكومة في تنزيل التوجيهات الملكية السامية وترجمة الخطة إلى إجراءات لها أثر في الواقع.

لقد اختزلتم الخطة في بعدي: الاستثمار والقروض، في إغفال وتجاهل تامين لعنصرين أساسيين في تقديرنا، كان من المفترض أن يحظيا بأولوية الأولويات في الخطة، وهما تشجيع التشغيل وتشجيع الطلب الداخلي، وفي الحقيقة لم نستوعب بعد الأسباب المبررة لعدم تضمين الخطة لأية تدابير تتعلق بهاذين العنصرين.

السيد الرئيس،

النتيجة تراجع خطير في استهلاك الأسر، 50% اللي تراجعو على ما يقتتون به وما لذلك من وقع على النمو الاقتصادي وعلى المداخيل الضريبية، خاصة الضريبة على القيمة المضافة، بمعنى آخر. بمعنى آخر، السيد رئيس الحكومة، بسياساتكم المتبعة فأنتم تزيدون من الصعوبات المالية للدولة ولن تتمكنوا من توفير الإمكانيات المالية الضرورية لتشجيع الاستثمار إلا من خلال اللجوء إلى الكريديت والاستدانة، مما يهدد استقلالية وسيادة القرار الاقتصادي الوطني.

إن أزيد من 93% من المغاربة يعتبرون أن الحكومة غير قادرة على مواجهة هذه الأزمة وأن السبب الرئيسي في تفاقم أزمة كورونا هو الحكومة نفسها، عقم تفكيرها وافتقادها لرؤية استراتيجية وللبدائل والحلول المبتكرة والحاسمة التي نمر منها اليوم، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، والحمد لله عمل إيجابي اسمعنا أن البنك الدولي غادي يعطينا 275 مليار دولار (المقصود 275 مليون دولار)، أشنو غنديرو بها؟ ياكما غادي نزيدوها للصحة إلى زدناها الفلوس وزدناها الفلوس ولحد الساعة ما كاين والو، اللي مرض من المغاربة خاصوي موت، السبب طارات عمرو، الأسرة مفقودين، حتى القطاع الخاص يتجر في مآسي البشر.

السيد رئيس الحكومة،

لوطلب منا اليوم توصيف الحالة الراهنة لقلنا: إن وقع كورونا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة لربما يكون أهون من تديير هذه الحكومة، التي أتت على كل شيء، الأخضر واليابس.

السيد رئيس الحكومة،

من المرتقب أن نفقد أزيد من 10 نقط في نسبة النمو، بسبب الانعكاسات السلبية لتدييركم للجائحة وللجفاف على الاقتصاد الوطني، فمنذ 2011 خرج حزب الاستقلال من الحكومة، والنمو في تراجع مضطرد، احنا خريناكم في 5% هبطتول 4.5، ل 4.4، هبطتول 4 ودابا قل من 3 مؤخرا، ومن المتوقع أن نصل إلى ناقص 6، الله يطفى بنا.

السيد الرئيس،

كان يجدر بكم أن تتمكنوا أو تملكوا فضيلة النقد الذاتي لتقروا بعجزكم عن إيجاد الحلول للمغاربة، تراجع سلب في النمو، ارتفاع خطير في البطالة، ارتفاع في المديونية التي تصل لأول مرة في التاريخ المغرب إلى 100% من الناتج الداخلي الخام، بناء المقاولات العمومية، ارتفاع مؤشر الفقر من 4.8 إلى 6.6 في ظرف أقل من ستة أشهر، بزيادة مليون فقير إضافي في بلادنا، السياحة متوقفة، صناعة السيارات والطائرات، معاملة أصحاب النقل ونقل المسافرين.

أين هي الحكومة من السياسة الصناعية الجديدة على ضوء هذه الأزمة؟

أين نحن من المخططات القطاعية الجديدة والجيل الجديد من المخططات التي نادى بها جلالة الملك نصره الله؟

ما مصير سياسة التجارة بعد انتهاء مخطط "رواج" سنة 2015؟ وأين هي الخطة الجديدة؟

أين هو مخطط الصناعة التقليدية الجديد بعد انتهاء رؤية 2015؟

أين نحن من المناظرة الوطنية للتشغيل والتكوين التي وجهكم إليها جلالة الملك للانكباب عليها؟

ماذا أعددتكم السيد رئيس الحكومة؟

أما بالنسبة لقطاع البناء، فالحكومة في واد ومشاكل القطاع في واد، قلتو غادي تهلاو في هاذ العقار، فين هو السيد رئيس الحكومة؟ احنا تنتيقوبكم انتوما كشخص وعندما تتكلمون لا نرى أثرا في الواقع.

هاذ المقاولات، نعم قطاع البناء سمحات فيه الحكومة، الحكومة في واد والبناء في واد، أكثر من 6 مليارات الدرهم متوقفة ومئات الآلاف من الشقق مسدودة لا بيع لا شراء، والحكومة لم تحرك ساكنا، هاذ المقاولين نعطيهم غير فلوسهم، بادرو اعطيهم فلوسهم على الأقل يموتو معهم فلوسهم.

وقد سبق أن أشار الأخ الأمين العام لحزب الاستقلال الدكتور نزار بركة أن حكومتكم تحولت من حكومة إلى بنك، بكل ما للكلمة من معنى، تستجدي الحلول المحاسبانية السهلة في تدييرها، عندك مشكل أرى نضمناك سير خوذ الكريدي، أش غادي يدير هاذ الفلوس؟ فين هي المشاريع؟ فين هو السوق؟ فين هي التحفيزات؟ وإلا خليه يمشي للحبس، "اذهب أنت وربك فقاتلا".

إن الحقيقة البادية العيان هي أن الحكومة لا تفكر سوى في أصحاب رؤوس الأموال الكبرى أو ذوي الياقات البيضاء كما يعبر عنها في القانون الجنائي، لذلك نراها تعقد اتفاقيات مع مموني الحفلات وأرباب السياحة.

الوقت داهمني، ولم يتبق لي إلا القسط القليل لأقول لكم: إن حزب الاستقلال، السيد رئيس الحكومة المحترم، يتمنى أن يأتي إلى هذه المنصة ليشتيد بما قدمتم للمغاربة. نحن مع المغرب لأننا غيرتنا كبيرة على المغاربة والمغرب، اتباعا للتوجهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

شكرا.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

تسنى شوية السي عبد الصمد، شكرا.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنهم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل المغرب، لمناقشة الموضوع المتعلق بالسياسات المعتمدة من طرف حكومتكم لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا، وهي مناسبة نشمن فيها الجهود التي بذلتوها وتبدلونها خلال هذه الفترة العصبية للتخفيف من آثار الجائحة.

نلتقي اليوم وما تزال أزمة جائحة كورونا تلقي بظلالها على التوقعات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية إلى حدود الآن، بعد مرور أزيد من سبعة أشهر على أول القرارات الحكومية المتخذة في مواجهة هذا الوباء.

إن المؤشرات والأرقام المسجلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مقلقة، وأثارها ستظل قائمة رغم الجهود التي بذلت وتبذل، وهو ما يجعلنا نؤكد اليوم على ضرورة تضافر الجهود بين جميع المكونات المجتمعية ومؤسسات الدولة وعلى أهمية إبقاء الثقة في المؤسسات، فانهارها لأي سبب كان والدفع إلى تحطيمها بالخطابات التبتيسية والتصريحات غير المضبوطة المعطيات من شأنه أن يزيد من صعوبة التخفيف من آثار الجائحة، بل وقد يدفع إلى التوجه لتكثيف التدابير التقييدية من أجل وقف الانتشار الفيروس، وهو ما ستمتد آثاره من جديد وبقوة كبيرة لتشمل الأنشطة الاقتصادية والتجارية وما يصاحب ذلك من مخلفات اجتماعية.

إننا نقدر حجم تأثير الاقتصاد الوطني، الذي تراجعت نسبة النمو فيه، بما يمثل انكماشاً بأزيد من 9% كما كان متوقعا برسم قانون المالية لسنة 2020، وهي نتيجة لحجم الصدمة المزدوجة للجائحة والآثار والظروف المناخية، حيث تراجعت القيمة المضافة غير الفلاحية بـ 15.5%.

كما مست الآثار الاقتصادية للأزمة جانبا كبيرا من المداخل، تأثرت معه المالية العمومية، بالإضافة إلى عوامل موضوعية، منها ارتباط مجموعة من القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني بالطلب الخارجي، والتي عرفت تأثرا واضحا، نذكر منها الصناعات التحويلية بكل فروعها، كما ضربت الجائحة بقوة أنشطة القطاع السياحي وانخفض إيقاع الطلب الداخلي بسبب التقلصات التي همت الاستهلاك جراء تراجع استهلاك الأسر والاستهلاك المرتبط بالاستثمار.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الأوراش الكبرى التي أطلقها جلالة الملك في خطابه بمناسبة ثورة الملك والشعب وافتتاح السنة التشريعية، والمتمثلة في اعتماد

خطة لإنعاش الاقتصاد الوطني وتوسيع الحماية الاجتماعية وإصلاح مؤسسات القطاع العام وإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، هي من بين الحلول التي ستمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ومن الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية لعدد كبير من المواطنين والمواطنات، فضلا عن الجهود التي بذلتها حكومتكم في مواجهة هذه الأزمة، لكن ذلك لا يثنينا عن تقديم بعض المقترحات المتعلقة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ففيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، لقد صنفت آثار هذه الجائحة الأنشطة الاقتصادية إلى قطاعات ستستفيد من الوضعية وتحقق أرباحا أكثر مما كانت عليه وقطاعات ستعاني من أضرار هذه الأزمة وستراجع مساهمتها مستقبلا، وهو ما سيشكل تشوهات قطاعية على مستوى الطلب والإنتاج، لأجل ذلك نؤكد على ما يلي:

1- إرساء سياسة اقتصادية بإمكانها تصحيح الانعكاسات السلبية لهذه الجائحة واتخاذ إجراءات الاحتراز الكلي مع إجراء ترشيد قوي للنفقات العمومية؛

2- إعادة تموقع بعض القطاعات الإستراتيجية كصناعة الأدوية والوسائل الطبية ووسائل الاتصال وتجهيزات الطاقات المتجددة في الاقتصاد الوطني واعتبارها من القطاعات المستقبلية؛

3- تشجيع إحداث المقاولات الحاملة للمشاريع التي تدخل ضمن سلاسل القيمة في القطاع الصناعي، لاسيما في صناعة السيارات وصناعة الطيران، مما يرفع من نسبة الاندماج الصناعي فيها ويخفض من نسبة الارتباط بالخارج؛

4- توسيع التحفيزات الموجهة للمقاولات لتشمل الإعفاء من التحويلات الاجتماعية من أجل خلق فرص الشغل واستعادة التنافسية؛

5- العمل على إعادة التموقع الجغرافي لنسبة من الاستثمارات من أجل خلق دينامية وطنية وحركية جديدة للنشاط الاقتصادي؛

6- تدعيم الصلاحيات المخولة لمجالس الجهات والجماعات الترابية كمساهم فعال في تنشيط الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي من خلال برامج التنمية الترابية؛

7- العمل على الإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني للرفع من الإنتاج الوطني وتنشيط أكبر للطلب الداخلي؛

8- مراجعة المنظومة الجبائية وفق مخرجات المناظرة الجبائية الأخيرة، أخذا بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الجائحة؛

9- اتخاذ إجراءات تصحيحية وقرارات حازمة وصارمة لمحاربة الفساد ووضع حد لاقتصاد الربح والاحتكار وتعزيز المنافسة وتسريع المصادقة على قانون الإثراء غير المشروع وتكريس الممارسات الجيدة في

المجال الاقتصادي والتجاري.

السيد رئيس الحكومة،

إن حجم الآثار الاقتصادية أضعفت قدرات القطاع المقاوлатي على إحداث فرص الشغل، بل في أحيانا كثيرة عجزه عن الحفاظ عن مناصب الشغل، وهو ما كانت له مخلفات اجتماعية تتفاوت بحسب المواقع والفئات والوضعيات، ولاسيما فئة الشباب، وقد تجلى ذلك بالأساس في تراجع استهلاك الأسر، بسبب الاستضعاف الاقتصادي لدى أسر الأجراء والمهنيين الذين توقفوا جراء الجائحة والعمال غير المصح بهم والعمالين في قطاع النقل والسياحة والمياومين وعمال شركات المناولة وارتفاع نوعا ما في اقتراضات الأسر وارتفاع معدل البطالة.

وارتباطا بهذه الوضعية الاجتماعية، ومن أجل نموذج اجتماعي أكثر إدماجا نتوجه إليكم بالمقترحات التالية:

1- إرساء التغطية الصحية الشاملة، وهو ما من شأنه تخفيض الادخار المؤسس على المخاوف من النفقات الطارئة المرتبطة بالعلاجات وإدماج فئات اقتصادية واسعة من القطاع غير المهيكل؛

2- تدعيم أسس الحماية الاجتماعية من تقاعد وتعويزات عائلية وسكن اجتماعي وتطوير منظومة فقدان الشغل بشكل يضمن الاستقرار الاجتماعي في مرحلة التوقف عن العمل كاستثمار اجتماعي للمستقبل؛

3- تثمين أهمية مبدأ التضامن الذي أبان عنه المغاربة، مع مراعاة القدرة الشرائية والاقتصادية لفئة الأجراء والطبقات المتوسطة والفئات الضعيفة؛

4- مراجعة منظومة القانون الاجتماعي بما في ذلك مدونة الشغل ومدونة التغطية الاجتماعية وتوفير شروط العمل اللائق وضمان حد أدنى من الدخل للفئات المعوزة والمهشة والمهمشة؛

5- تعزيز دور الفرقاء الاجتماعيين من خلال تقوية دور الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وتعزيز المقاربة التشاركية في الأوراش الاجتماعية الكبرى التي أعلنت عنها؛

6- حماية حق الانتماء النقابي وحرية التنظيم والتصدي لمحاولة استغلال ظرفية الجائحة لتقليص عدد الأجراء بشكل غير قانوني وبشكل تعسفي وإقصائي وانتقائي على أساس الانتماء النقابي؛

7- تطوير مسالك التحصيل العلمي بما يتناسب ومتطلبات سوق الشغل وتثمين البحث العلمي بتمويله واستثمار الأبحاث الوطنية في الإنتاج المحلي؛

8- تثمين المورد البشري العمومي، من خلال ربط الإنتاج بالتحفيز وإرساء أنظمة أساسية بمثابة قوانين لقطاعات الصحة والجماعات الترابية؛

9- مراجعة النظام الأساسي للأطر التربوية ووضع مقتضيات توطر

صيع العمل الجديدة عن بعد.

تلکم كانت أهم ملاحظاتنا ومقترحاتنا في هذا الموضوع.

وفي الأخير، السيد رئيس الحكومة، دون الالتفات إلى التقصير المتراكم لعقود سابقة، أنتم مطالبون بوضع أسس الدولة الاجتماعية، من خلال توسيع أسس الحماية الاجتماعية كاستثمار يعطي إحساس للضعيف بجزء من حقه في مقدرات هذا الوطن وخيراته ويضع إسمنت التماسك الاجتماعي ببلادنا، المتمثل في الثقة في المؤسسات والأمل في العيش الكريم.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذا البلاء وتبعاته، ويحفظ وطننا وملكتنا وشعبنا ويقوي عزمنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسيد الوزير المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

تفاعلا مع جوابكم القيم، نود في الفريق الحركي أن نساهم ببعض الملاحظات والاقتراحات:

أولا، قبل الخوض، السيد رئيس الحكومة في موضوع الحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية لجائحة كورونا، لا بد من الوقوف عند كيفية الحد من الجائحة نفسها، والتي صارت تتمدد بشكل أكثر شراسة، ليس من حيث عدد الإصابات فقط بل من حيث عدد الوفيات المتزايدة يوما بشكل جد مقلق، وهي وضعية تستدعي، في منظورنا، العمل، كل من موقعه، لاستعادة الروح الجماعية التي جسدها مختلف مكونات المجتمع المغربي، في مقاومة الوباء في موجته الأولى، وهذا يستدعي تدابير تزواج بين الحفاظ على الدورة الاقتصادية في حدودها المعقولة، وفي نفس الوقت تعزيز التدابير الوقائية الضرورية وإطلاق حملات واسعة للتأطير إعلاميا وميدانيا، بغية تجاوز ثقافة الاستهانة بخطورة الفيروس والتراخي المسجل في مواجهته، تفاديا لإنهاك المنظومة الصحية، وهو ما نلمسه في العديد من المناطق، خاصة مع إصابة العديد من الأطمق الطبية بالفيروس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيد الرئيس،

من جهة أخرى، نجدد مرة أخرى دعوتنا إلى التعجيل بإخراج المخططات القطاعية لترسيم الأمازيغية وتفعيل الأحكام الدستورية والقانونية ذات الصلة، بإقرار سياسة عمومية تترجم التنوع اللغوي والهوياتي لبلادنا، متطلعين إلى تدارك ذلك في أرقام الميزانية العامة المعروضة للدراسة والمصادقة على المؤسسة التشريعية.

وفقنا الله جميعاً لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة موضوع معالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل جائحة كورونا.

في البداية اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أشكركم على جوابكم وعلى كل الإيضاحات التي تفضلتم بسردها، والأکید أن التداعيات السلبية لجائحة كورونا لم تطل بلدنا وحده، بل مست كل العالم بأسره، حيث اعتبر الخبراء هذه التداعيات بكونها الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، فقد تسبب الإغلاق وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي في اختفاء ما يقارب من 500 مليون منصب شغل في جميع أنحاء العالم، بلدنا بدوره لم يسلم منها، وبالتالي تحديات التداعيات الاقتصادية والاجتماعية ما زالت قائمة وموجودة رغم رفع الحجر الصحي الشامل، ولا يمكننا أن نخفيها بعدما أصبحنا نعيش وضعية صعبة وغير مسبوق، فلولا حكمة وتبصر جلالته الملك، نصره الله، الذي أسرع في إقرار الإجراءات التدييرية بإحداث الصندوق الخاص بالجائحة، الذي استطاع بفضل أن يقاوم الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، خصوصا الاقتصادية والاجتماعية منها، لكانت تكون الكارثة، بفعل العجز الفظيع الذي عرفته ميزانية الدولة.

كما أن إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية التي عهد إليها بتتبع الوضع

ثانيا، مما لا خلاف عليه، السيد رئيس الحكومة، أن للجائحة آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني، مع ما لذلك من تداعيات اجتماعية، وهو ما يتطلب بلورة سياسية عمومية جديدة، تؤسس لتحول جذري في المقومات الاقتصادية والاجتماعية، ومدخل ذلك هو الرؤية الإستراتيجية التي رسم معالمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، من خلال إطلاق مخطط واضح المعالم لإنعاش الاقتصاد الوطني ووضع رؤية وأجندة محددة لتعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح القطاع العام، عبر إصلاح مؤسساتي متكامل، ليبقى الرهان، السيد رئيس الحكومة، حول التدابير المتخذة لتفعيل وتنزيل هذه الرؤية عبر مراجعة جذرية لأسس النظام الاقتصادي القائم والسياسات الاجتماعية المنتهجة، والتي أبانت محدوديتها.

ثالثا، وفي نفس السياق وتأكيدا لما وافيناكم به من خلال مذكرة حزب الحركة الشعبية، في المرحلة السابقة، فإن هذه الدينامية الإصلاحية تتطلب إعادة النظر في الأولويات، من خلال تعزيز الاستثمار في القطاعات المنتجة ودعم الصناعات الوطنية وبلورة إستراتيجيات قطاعية متجددة لإنقاذ قطاع السياحة والصناعة التقليدية، وتنزيل الإصلاح الجبائي، بمنظور شمولي، مبني على العدالة والإنصاف المجالي وتعزيز مواكبة المقاولات الوطنية، من خلال توسيع قاعدة الأفضلية الوطنية وإقرار الأفضلية الجهوية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، إلى جانب تطوير برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، من خلال بناء نموذج تنموي للمناطق القروية والجبالية، قائم على التمييز الإيجابي المجالي والحد من تمركز الاستثمار العمومي في جهات بعينها على حساب جهات أخرى ومراجعة القوانين التنظيمية للجماعات الترابية للحسم في تداخل الاختصاصات مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا.

رابعا، بخصوص السياسات الاجتماعية، تطلعننا كبير، السيد رئيس الحكومة، إلى ترجمة الإجماع الوطني حول أولويات الصحة والتعليم في اعتمادات الميزانية العامة للسنة المقبلة، عبر دعم خريطة صحية وطنية مبنية على العدالة المجالية والرفع من الاعتمادات المخصصة لقطاعات التعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي، والتي لم يطرأ عليها أي تغيير في أرقام مشروع القانون المالي المعروض على أنظار البرلمان، بل طالها تقليص نسبي بالمقارنة مع ميزانية 2020.

وفي نفس الإطار، لم يعد مقبولا، في ظل الخصائص الاجتماعية القائم والإصلاح المؤسساتي المعتمد، أن لا يتم تجميع العشرات من البرامج والصناديق المخصصة للدعم الاجتماعي في مؤسسة واحدة وفي صيغة صندوق وطني للدعم الاجتماعي، خاصة بعد تشريع السجل الاجتماعي، إلى جانب التفكير في مأسسة صندوق تديير الجائحة المحدث برؤية حكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في إطار تعزيز روح التضامن الوطني وترجمة التماسك الاجتماعي بشكل تلقائي، بدل اللجوء إلى الحلول السهلة المتمثلة في تضريب الطبقة المتوسطة والدخول المهنية والشركات والمقاولات المنهكة أصلا.

الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي من خلال آلية دقيقة للرصد والتقييم وتحديد التدابير الملزمة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات المتضررة، كان لها الأثر الكبير في تخفيف أثر الأزمة على الوضع الاجتماعي للأسر وعلى تقليص حدة الركود الذي عرف الاقتصاد المغربي، مجهود خرافي قام به أعضاء اللجنة يستحقون عليه كل التقدير والامتنان.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

في هذا الصدد، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يجب أن يعالج في سياق هادئ، بالتشاور مع مختلف الشركاء الأساسيين في العملية، الباطرون والنقابات، وأن نترفع عن مزايدات فيه أو محاولة تسييسه بدواعي الإختلالات التدييرية وهدم مكتسبات العمل التعاضدي الذي تحقق في بلادنا، كما حصل في ملف التعاضدية العامة لموظفي الإدارة العمومية، حيث تسرعتم في تطبيق الفصل 26 بعدما عجزتم عن كشف طبيعة الاختلالات.

فالمنطق الذي يجب الاشتغال به لتفادي التوتر والاحتقان والترفع عن الحسابات السياسية عند بدء الإصلاح، وإذا ما واصلنا العمل بهذا اللعب المفروش، فأكد أن ملف الإصلاح سيتأخر، وسيكون لذلك عواقب وخيمة في تطور هذا الورش الجديد، والذي يعد تحديا أساسيا يؤرق بال الشغيلة المغربية التي تشتغل في الاقتصاد غير المهيكل.

لذلك، لا بد من معالجة فورية لكل الاختلالات المرتبطة بالقطب الاجتماعي عبر الإسراع في إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتجميع مجهود الدولة المشتتة، على أمل أن يكون السجل الاجتماعي الموحد ضامنا للاستهداف الفعال للفئات المستحقة للدعم وحصرها.

السيد الرئيس،

إن تسريع تنزيل خطة الإنعاش الاقتصادي الوطني، يستدعي تعبئة جميع الوسائل المتاحة فيما يتعلق بالتمويل وآليات التحفيز، منوهين بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، والذي جاء في مشروع قانون المالية 2021 كذلك، حيث سيرصد له -كما أكدتم- غلاف مالي يبلغ 45 مليار درهم، سيتم ضخه في الاقتصاد الوطني، من شأنه إرساء جميع الآليات الكفيلة بضمان فعالية تدخلات الصندوق، من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في القطاعات الإنتاجية، لاسيما القطاعات الصناعية الموجهة للتصدير والفلاحة والعقار والسياحة، فضلا عن مشاريع التحول الصناعي في القطاعات ذات الإمكانيات القوية لتعويض المنتجات المستوردة، لأنها قطاعات مشغلة ومدرة للثروة، مبرزين أن دعم الاستثمار العمومي ضروري للمرحلة، باعتباره السبيل الأنجع لمعالجة كل تداعيات الأزمة.

في هذا الإطار، لا بد أن ننوه بالعمل الجبار الذي يقوم به وزير الصناعة والتجارة، لدعم الاقتصاد الوطني بدفاعه المستميت عن المنتج الوطني والاستثمار.

وفي الأخير، نؤكد داخل فريقنا، على ضرورة فتح ورش إصلاح المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء، من أجل مواكبة مختلف

الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي من خلال آلية دقيقة للرصد والتقييم وتحديد التدابير الملزمة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات المتضررة، كان لها الأثر الكبير في تخفيف أثر الأزمة على الوضع الاجتماعي للأسر وعلى تقليص حدة الركود الذي عرف الاقتصاد المغربي، مجهود خرافي قام به أعضاء اللجنة يستحقون عليه كل التقدير والامتنان.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لقد رسمت التوجيهات الملكية المضمنة في خطاب العرش الأخير وخطاب 20 غشت وخطاب افتتاح الدورة التشريعية الخامسة خارطة الطريق المرحلة المقبلة بتحدياتها، دعت إلى إعادة ترتيب الأولويات وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي ونموذج اجتماعي أكثر إدماجاً، حيث استجبت مشكورين بشكل فوري لهذه التوجيهات بتضمين جزء كبير منها في شكل إجراءات جاءت في مشروع قانون المالية 2021، والتي سنعمل على تنزيلها بعد مصادقة البرلمان عليها، وقد عبرتم عليها في عرضكم، منها التوقيع على ميثاق من أجل الإقلاع الاقتصادي والتشغيل، الذي سترجم التزام مشترك لجميع الشركاء وسيعزز للتنمية، مما سيرسي العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما سيعطي دينامية جديدة للاقتصاد الوطني، وسيحافظ على مناصب الشغل، وسيسرع عملية إدماج القطاع غير المهيكل، عبر ضخ حوالي 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، أي ما يعادل 11% من الناتج الداخلي الخام، ما سيجعل المغرب من بين الدول الأكثر إقداماً في تبني خطط كفيلة بإنعاش الاقتصاد بعد هذه الأزمة، وسيشمل هذا المبلغ - كما أعلنتم - 75 مليار درهم من القروض المضمونة من طرف الدولة لفائدة كافة أصناف المقاولات، و45 مليار درهم مرصدة لفائدة صندوق محمد السادس للاستثمار، منها 15 مليار درهم كمساهمة من ميزانية الدولة.

لذلك، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار، لا يمكنه إلا أن يكون فخورا بهذه الإنجازات.

السيد رئيس الحكومة،

الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يعد مشروعاً مجتمعياً كبيراً يقوده جلالة الملك لتعميم التغطية الاجتماعية في أفق 2025، من منطلق تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية مع النهوض بالمجال الاجتماعي.

في هذا الإطار، اتخذتم مشكورين عدة إجراءات للتحكم في الوضع الوبائي من جهة، ودعم الفئات الهشة المتضررة من تداعيات هذه الجائحة والعمل على الحد من آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد من جهة أخرى، وهكذا تمثلت أولى التدابير في مؤسسة الدعم الموجه للفئات المعوزة، عبر إعادة النظر في صندوق التماسك الاجتماعي، الذي سيصبح بمقتضى مشروع قانون المالية 2021، صندوق التماسك

في كيفية التكفل الطبي بالمصابين والمرضى إذا استمرت المؤشرات الحالية في الارتفاع، وذلك رغم المجهودات التي تم بذلها للحد من آثار الجائحة على الاقتصاد الوطني وعلى الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنين، سواء في إطار الفعل الحكومي أو في إطار التضامن الذي جسده الصندوق الخاص كوفيد-19.

وضع ما أعتقد أننا سنختلف حوله، وما أعتقد أن وعينا الجماعي الوطني سيخوننا لنجد المداخل الكبرى لتحسين قدرات البلاد على مواجهة وتقويتها على الجهات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية، وتقوية مؤسساتنا الوطنية، التي تشكل حصننا المنيع ضد كل المخاطر، وهذا يتطلب منا تقوية اللحمة الوطنية وتعزيز الجبهة الداخلية وإعلاء الحس والانتماء الوطنيين على باقي الانتماءات، وتوطيد وتكريس قيم التضامن التي من شأنها تعضيد وأصبر المجتمع وتعزيز المواطنة، لأن التضامن شرط للمواطنة.

وفي هذا الصدد، أقر صاحب الجلالة في خطابه، في خطاب العرش وخطاب افتتاح الدورة التشريعية، مشروعاً ضخماً بأبعاد ثلاثة: إنعاش الاقتصاد الوطني وتعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح المقاولات والمؤسسات العمومية.

وفي هاد السياق، فإن من مسؤولية الحكومة التصدي لكل محاولات التشويش على المجهودات المبذولة لمحاربة الجائحة، فقرارات الإغلاق الجزئي أو الكلي أو العودة للحجر الصحي شأن تتحمل فيه الحكومة مسؤوليتها، لأن القانون يعطيها ذلك، ولأنها تتوفر على المعطيات والبيانات، ولها تقديراتها في إدارة المرحلة، لكن في إطار تدبير يضمن المعيش اليومي للمواطن المغربي.

السيد الرئيس،

إننا مقبلون على سنة انتخابية بامتياز، ولم تعد تفصلنا عن المواعيد المفترضة لهذه الاستحقاقات إلا بضعة أشهر، وما زلنا لم ننجز الأهم فيما يتعلق بمراجعة القوانين الانتخابية، لقد دعا حزبنا سنة قبل كورونا إلى فتح المشاورات حول هذه القوانين، لنتمكن جميعاً من احترام الزمن السياسي وتوفير الظروف الجيدة لتمر الاستحقاقات في أجواء نزهة وسليمة.

ورغم تأخر هذه المشاورات، فإنها انتهت منذ قرابة الشهرين، وما زلنا متوقفين، والزمن الانتخابي يدهمنا في هديرين للزمن السياسي الذي لم يعد له اعتبار وفي خلط كبير بين المسؤولية الدستورية والسياسية لقيادة الحكومة والمسؤولية الحزبية.

ما العمل الآن السيد الرئيس، رئيس الحكومة؟

إذ نخاطبك بهذه الصفة، لأنك لن تقبل أن نضع البلاد رهينة لموقف سياسي واحد ضد مواقف كل القوى السياسية في البلد؟ فلا الزمن يسعف ولا الوضع يسعف لنستمر في تعطيل مسار من شأنه أن

الإستراتيجيات القطاعية الناجحة والواعدة، وذلك بهدف توطيد المكاسب المحققة وإطلاق جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى، تقوم على التكامل والانسجام، مع وضع الآليات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، من خلال مواصلة تفعيل الإصلاحات المؤسساتية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال.

ومن المفروض علينا كفاعلين دعم هذه الدينامية عبر الارتقاء بخطابنا السياسي والتصدي لخطاب المؤامرة والسياسوية الرخيصة التبخيسية والعدمية الفاقدة للبدائل الموضوعية.

شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يسعدنا كفريق أن نساهم في النقاش الوطني حول الوضع الذي خلقته الجائحة بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

إن الوضع صعب كما قلتم، السيد الرئيس، وبتعقيدات جديدة مست الحياة والمعيش اليومي للمواطنين، وأحدثت أضرار بالغة بالاقتصاد الوطني والمالية العمومية، وعمقت بشكل رهيب إشكالات الوضع الاجتماعي، خاصة في ظل تمدد خارطة الوباء إلى كل مناطق البلاد والارتفاع المتزايد في الإصابات والعدد المرتفع للوفيات للأسف الشديد.

شركات ومهن أفلست، تاركة وراءها جحافل من العاطلين. تراجع في مداخل الدولة وفي العملة الصعبة وارتفاع في حجم المديونية وتراجع ملحوظ في القدرة على الاستثمار، والتراخي في دعم الاستثمار الخاص، مع استمرار تعقيد المساطر، كلها عوامل تشكل تهديداً صريحاً للتوازنات الماكرو اقتصادية.

التعلم والمعرفة في كل مستويات التعليم، خفضت من منسوبهما الجائحة بتداعيات كبرى على منظومتنا التربوية.

وفي ظل تزايد حالات الإصابة والحالات الحرجة، تكاد المنظومة الصحية أن تصل إلى سقف طاقتها، مما يجعلنا نفكر في الأسوأ غداً

لهذا، السيد رئيس الحكومة، أنتم تعلمون على أن هناك عشرات الآلاف من العمال قد فقدوا مناصب شغلهم، ليس فقط في المجال الحضري وإنما كذلك في العالم القروي، فالقطاع الفلاحي، كما تعلمون، السيد رئيس الحكومة، هذا القطاع الذي ظل صامدا خلال فترة الحجر الصحي، حيث أن القطاع الفلاحي ظل وافيا لتزويد الأسواق الوطنية بمختلف المنتوجات الفلاحية، هذا التزويد الذي تم بكيفية ثابتة ومستقرة ومنتظمة وبأئمنة مناسبة، حيث أنه طيلة فترة الجائحة، هاذ المنتوجات الفلاحية في الأسواق الوطنية لم تعرف أي انقطاع ولم تعرف أي زيادة في الثمن، وهذا مشهود لحكومتمك بإنجازها.

لكن، السيد رئيس الحكومة، فالفلاح خاصة الفلاح الصغير فأصبح يعتبر هو الآخر كعاطل، لماذا؟ لأنه كما جاء في مداخلتكم، القطاع الفلاحي زيادة على مواجهته وصموده أمام الجائحة، فهو قد عانى من ثلاث سنوات متتالية من الجفاف وقلّة التساقطات، وبالتالي الفلاح خاصة الفلاح الصغير كان مضطرا، لأنه صرف سواء في العملية دبال الزرع ولا في تربية الماشية صرف ذاك الاحتياطي، ذاك الرأسمال الصغير اللي عندو، لأن كنعرفو ثلاث سنين وهاذ الفلاح كيحترث وما كيحصد والو، وبالتالي خسارة دبال ثلاث سنوات، كذلك في مجال دبال تربية الماشية، هاذ الفلاح الصغير كنعرفو هاذي طيلة هاذ ثلاث سنوات وهو كيصرف على ذيك الماشية بشكل يومي، وبالتالي استنزف هاذ الفلاح الصغير، واضطرباش يبيع هاذيك الماشية وذاك القطيع، وبالتالي فقد مصدر الدخل ديالو وفقد مصدر الكسب ديالو، وهنا علاش قلنا أن الفلاح الصغير أصبح هو الآخر بمثابة أو أنه أصبح عاطل، ولم يبق لديه أي مصدر للدخل.

انطلاقا من كل هاذ المعطيات والمؤشرات اللي أشرتكم لها، السيد رئيس الحكومة، كيفما جاء في مداخلتكم، كتقولو على أن معدل البطالة حاليا 12.4، والتوقعات كتقول على أنه في متم هاذ السنة غيوصل ولا غيكون بين 14 و15 وهذا معدل مخيف.

أمام كل هاذ الأوضاع، فالمطلوب منكم، السيد رئيس الحكومة، هو أن تتحركوا بشكل استعجالي وأن تكون وضع...
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس المحترم، أسف، هذا هو الوقت، لقد استنفذتموه.
آخر كلمة في برنامج التعقيبات لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الحكومة،

يسهم بقوة في تقوية مؤسساتنا الوطنية.

إننا كحزب وطني نعتبر أن تقوية المؤسسات هو ما يمنحها القدرة على مواجهة الجائحة ومخلفاتها وعلى أن تتمكن الدولة من القيام بمهامها في الواجهات، التي من شأنها ضمان الحد الأدنى من العيش للمواطن المغربي والحفاظ على تماسك المجتمع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بصفتكم الدستورية كرئيس للحكومة، أدعوكم إلى تحمل مسؤولياتكم التاريخية، بالحرص على تسريع كل المسارات التي من شأنها الحد من الجائحة وتوفير شروط استكمال الترسنة التشريعية التي تتطلبها الاستحقاقات القادمة، كلبنة أخرى في مسار مؤسساتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

إنكم قائد للحكومة، وهي صفة تجعل منكم حكما، فكونوا حكما، ولا تكونوا خصما وحكما، ومن هنا تبدأ كل قصص النجاح الحقيقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد رئيس الحكومة،

نقاش السياسات العمومية في كافة محاورها لا يتناسب مع الحيز الزمني المسموح لنا بتقديم مداخلة خلاله، وبالتالي فقد وقع اختيارنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي على التركيز على محور التشغيل.

لماذا قطاع التشغيل؟ باعتبار أن هذا القطاع هو القطاع الذي تضرر بشكل مباشر وبشكل كبير بفعل الجائحة، ذلك باعتبار أن كافة القطاعات الإنتاجية التي تخلق العديد من فرص الشغل قد تضررت بفعل هذه الجائحة، كما هو الشأن بالنسبة للقطاع السياحي أو قطاع الصناعة التقليدية، قطاع الخدمات، وكذلك ما يتعلق بقطاع النقل.

خيرات المغرب قبل وخلال الجائحة في تكاليف هذه الجائحة، لجأتهم فقط إلى جيوب الأجراء والطبقة المتوسطة.

خامسا، عبرت الحركة..

السيد الرئيس:

شكرا السي حيسان، شكرا.

العناوين اللي تمكنت من سردها كافية ودالة، والرسالة وصلت فيما أتصور.

السيد رئيس الحكومة، تفضل.

الكلمة لكم للتعبير على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

رغم ما قيل، أريد أن أشكر السادة المستشارين على تدخلاتهم في البداية، ولكن بكل صراحة.. دبا شوف أنا شخصيا بغيتو تديروني أنا مسؤول على هاذ كورونا والنتائج ديال كورونا، أنا قابل.

حتى طبقة الأوزون كاع الثقب ديال الأوزون كلو، ولكن أنا كورونا راه ماشي أنا اللي درتو، إيه كرئيس حكومة، أنا شخصيا، إيه إيه أنا شخصيا، رئيس حكومة وبغيتو أنا نكون مسؤول عليها أنا مسؤول.

ولكن راه العالم كلو هو هذا، الدول الشريكة عندهم عجز، عندهم انكماش اقتصادي 12%، 11%، 10% كاع اللي وصل فهم ناقص 7.8%، واحنا غنديرو ناقص 5.6%، هذا نجاح فحد ذاتو.

الدول التسريحات ونسب البطالة راه فلكية، أمريكا هاذي منذ شهرين أو ثلاث أشهر 30 مليون عاطل جديد، 30 مليون، قد الشعب المغربي. إلى جينا نحسبو شحال قد خاص يكون عندنا خاص يكون عندنا 3 ولا 4 ديال الأضعاف ديال هاذ الشئ اللي تزداد، مع أنه اليوم راه واحد المذكورة ديال المندوبية السامية للتخطيط، فقدنا من شتنبر 2019 إلى شتنبر 2020، 588 ألف، نصف مليون تقريبا.

صحيح احنا ما بغينا حتى نصف مليون نقبلوه، ولكن واش أنا اللي وقفت قطاع السياحة؟ واش أنا اللي وقفت التصدير؟ أنا اللي وقفت الطيران ما يطيرش؟ ماشي أنا اللي درت هاذ الشئ، هاذي جائحة أثرت في الاقتصاد العالمي وتوقفت عدد من الأنشطة، وتوقفت الأمور. احنا كندبرو النتائج ديالها.

بالعكس، الحكومة نجحت لأن استطاعت على الرغم من هاذ الظرفية الصعبة باش نخرجو منها بنتائج-إلى بغينا نقولو-أقل ضغطا وأقل خطرا. بالعكس تماما.

في نهاية مداخلتكم قلت عبارة أتفق معها، قلت أنا نعيش أزمة صحية غير مسبوقة، يجب أن تعلمنا التواضع، وحذرت من الأخبار الزائفة، وأنا أتفق معكم على طول، ويمكن لأول مرة كنتفق معكم في قول كهذا، ولكن ما شوش على صدقكم في نهاية هذه المداخلة، إيرادكم لقصة أن الشعوب المنضبطة هي الأقل إصابة، مباشرة بعد القول إن الوضعية الوبائية مقلقة، وكأنكم تشككون في انضباط الشعب المغربي، مستندين إلى الخبر الزائف الذي صدر يوم الأحد.

ودعوني، السيد رئيس الحكومة، أقول لكم أنكم ساهتمتم بشكل كبير في ضبابية الوضع بعد إصداركم لبلاغ تكذبي غير موقع، البلاغ اللي كان صدر، بلاغ موقع، مزور، مزيان، ولكن أنتوما درتو بلاغ غير موقع، مما زاد من الضبابية، وكان الأجدر بكم أن تعطوا تصريحاً مرئياً متلفزاً، أنتم أو الناطق الرسمي باسم الحكومة، لوضع حد لهذه الارتجالية.

لقد ساهتمتم، السيد الرئيس، رئيس الحكومة، في ضرب منسوب الثقة الذي ارتفع لدى المواطن المغربي في بداية الأزمة، وذلك بإخفاقكم وضعفكم في مجال التواصل ونقص تواضعكم الذي تكلمتم عليه، فأنتم ترددون دائما على مسامعنا "قصة نجاح وطني غير مسبوق"، فأين هو هذا النجاح؟ ودعني، السيد رئيس الحكومة، أسرد على مسامعكم بعض ملامح فشل حكومي غير مسبوق خلال هذه الجائحة، وأسألكم، السيد رئيس الحكومة، هل تصدقون ما تقولون مع أنفسكم؟ وهل ضميركم مرتاح؟ وهل تنامون من غير أرق في ظل هذه الوضعية؟

ملامح الفشل كالتالي:

. ارتجالية القرارات المتخذة خلال الجائحة وتوقيت اتخاذها، إلى درجة أن أصبح المواطنون يتوجسون من قراراتكم الليلية والضبابية التي تحيطونها بها؛

. تغيير الحركة النقابية عن لجنة اليقظة الاقتصادية ورفض إحداث لجنة اليقظة الاجتماعية، كما طالبت بذلك الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهو ما انعكس على تدبير الدعم الموجه إلى الأجراء والفئات الهشة، حيث لم تستفد بعض القطاعات، فقط لأنه لم يتم التصريح بهم خلال شهر فبراير؛

. إعطاؤكم الضوء الأخضر للمقاومات لطرد 20% من العمال، وهو قرار أهوج، ومن اقترحه عليكم إما معتوه أو ذا مصلحة في ذلك، وستجني بلادنا نتائجه على شكل احتجاجات وقلقل اجتماعية؛

. رابعا، دخول مدرسي عشوائي لم تستطع الحكومة خلاله اختيار دخول مدرسي موحد للمغاربة، ورمت بالكرة للآباء الذين اختاروا بكل وضوح التعليم الحضوري؛

. للجوء مرة أخرى إلى جيوب الأجراء والطبقة المتوسطة إلى تمويل عجز الموارد المالية بفرض مساهمة اجتماعية تضامنية، ففي الوقت الذي كان عليكم فرض ضريبة على الثروة لكي يساهم من استفادوا من

صحيح اليوم أنه المستشفيات ديالنا متجاوزة كلها إلى آخره، وربما بعض المستشفيات، ولكن على العموم راه أنا اعطيتكم الرقم وهو رقم رسمي، 36% ديال الأسرة ديال الإنعاش اللي الآن.. المرصدة للمصابين "بكوفيد-19" هي اللي مملوءة، وقلت صحيح 36 راه عندك الإحصائية يوميا كتصدر، بالشفافية، يوميا كتصدر.

صحيح أنه..

السيد الرئيس:

نظموا الحوار ديالنا، الله يخليكم.

دابا نتصنتو للسيد رئيس الحكومة.

ملي كنتو كتدخلو ما كانش كيقاطعكم، الآن من الواجب تصنتو له بدون..

السيد رئيس الحكومة:

وغير صحي أيضا أن الأوراش التي تحدثت عنها ليس إلا كلاما كتب في برنامج أو أقوله، هو إنجازات على الأرض، لأن الناس اللي تلقوا الدعم، هاذوك 6 مليون اللي تلقوا الدعم راه 6 مليون تلقوا الدعم، واليوم الناس ديال السياحة اللي كيتلقوا الدعم راه كيتلقاوه شهريا، هاذو فلوس، وهاذو أشخاص، وهذا إنجاز. يمكن تقول لي ما كافيش، تقول لي باقي واحد 5% ولا 4% ولا 10% خصنا نلتفتولهم معقول، ولكن 90% راه نجحنا فيها. ما يمكنش، بالعكس..

وعندما أقول، وعندما تحدثت على البرنامج ديال الماء وقلتها هو اللي تحقق ويمكن نعطيكم الأسماء ديال السدود سنة بعد سنة اللي دخلت للخدمة، وهاذ السنة هاذي 5 سدود، ها هي غادي نقولها لكم: سد "دار خروفة" بالعرائش، سد الشريف.. لا، لا هاذ السنة، "الشريف الإدريسي" بتطوان، "تمالوت" بميدلت، "تمقيت" بالراشيدية، "ولجة السلطان" بالخميسات، و"ميشلفن" بإيفران، هاذي هاذ السنة، ونعطيكم الأسماء ديال السنة المقبلة والسنة الأخرى، وتراقبو.

راه كايين.. واخا ما تدارش قبل.

السيد الرئيس:

لا أرجوكم، الله يخليكم، راه كايين شي حاجة..

السيد رئيس الحكومة:

ما كايين باس.

السيد الرئيس:

قال لك ما كايين باس.

ولذلك أنا نقول لكم بصراحة، بصراحة، هناك واحد بعض الإخوان، بعض الإخوان، دارو واحد الخطاب عمي، فيها واحد الأحكام مطلوقة على عواهنها، نقول مثلا لا تعليم، لا صحة، لا صناعة، وهذا ماشي خطاب يمكن يتفهم، أنا نقول لكم راه حتى واحد ما غيتعاطف معه، لأن المواطنين على الأرض كييعيشو، كايين مشاكل وكايين إنجازات، هذا حتى واحد ما يفهمو، وفي غياب المعطيات.

أحنا كتعطيوكم أرقام، اعطيونا أرقام بديلة. الكلام العام دليل على العجز عن إعطاء أرقام بديلة أو تحطيم هاذ الأرقام، مع أن هاذ الأرقام راه كتعطيها مؤسسات إما وطنية أو دولية مستقلة عن الحكومة، كاع ماشي ديال الحكومة، خليو كاع هاذ الحكومة في التيساع، فهمتيني؟

أما.. دابا أنا يمكن نقول شي وحدين ما عندهم معلومات وإن البرلمان خاص يكون عندو معلومات، ما كايين باس يكون شي حاجة، ولكن اللي في الحكومات متعاقبة 14 سنة وربما 16 سنة وعارف الواقع، هذا خاص يكون الخطاب ديالو أكثر موضوعية وأكثر اتزاناً. من جهة، أولا، كييعرفو الحقائق وكييعرفو التطور كيفاش، ثانيا، لأهم حتى هم جزء مسؤولون عن جزء من مغرب اليوم، حتى هما مسؤولين عن جزء منو.

أنا اليوم غادي.. الأطباء غادي تقول لي عدد الأطباء نقول لك إيه، ولكن الطبيب اليوم كيتصنع اللي دخل لكلية الطب هاذي 8 سنين، 9 سنين ولا 10 سنين، وكيخرج.

شكرا.

الخصاص موجود والانجازات نعترفو بأنها دون الاحتياجات وحتى دون المستوى والطموح اللي كنطمحو ليه، ولكن هناك إنجازات، ولا يمكن واحد الخطاب اللي كيسود كلشي ينجح، الخطاب الذي يسود كل شيء لا يمكن أن ينجح.

قطاع الصحة دبا هضرتو وأنا كهضرتو. فاش هضرتو أنا كنسجل.. فاش كهضرتو.. المهم، بغيتو تصنتولي مزيان، ما بغيتوش..

السيد الرئيس:

نتصنتو، من الواجب نتصنتو لبعضياتنا.

السيد رئيس الحكومة:

الخصاص قطاع الصحة اللي بعض الإخوان، ماشي كلشي بطبيعة الحال، بعض الإخوان كيوصفوه بواحد السوداوية هلامية بحال إلى هو ما فيه والو، هاذ قطاع الصحة هو الذي يتصدى للجائحة، وهو الذي عالج عشرات الآلاف ممن أصيبو بمرض "كوفيد-19"، بفضل أطبائه وأطره وإدارته ومسؤوليه، في القطاع العام والقطاع الخاص، في القطاع المدني والقطاع العسكري، فذاك الشيء اللي تحقق راه هو دليل على أن الإطلاقيه غير منطقية وغير معقولة وغير صحيحة، وماشى

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

السيد الرئيس،

كأين تداول هاذ الجلسة ما بين البرلمان والحكومة، ما بين السيد الرئيس والمستشارين والمستشارات البرلمانين.

هاذ التداول يجب أن نحترمه..

السيد الرئيس:

صحيح. واضح.. صافي، شكرا السبي عبد الصمد.

تفضل السيد الرئيس، تفضل، استأنف الجواب ديالكم.. أرجوكم نقطة نظام معقولة في محلها. ولكن أنتم تقاطعون السيد رئيس الحكومة، لا ما كاينش، بدون مقاطعة، كل واحد ياخذ حقوقه في الكلام، يقول ما يشاء، ولكن لما كيبي الوقت للإنصات للآخر نتصنطوليه، راه كاين شي حاجة اسميتها آداب الحوار، أرجوكم.

تفضل السيد الرئيس، تفضل.

أرجوكم أستاذ.

السيد رئيس الحكومة:

انتوما خاطبتوني، أنت تخاطبني وأنا ما نخاطبكش..؟

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، السيد الرئيس، من فضلك السبي.. ما عندكش الكلمة..

السيد رئيس الحكومة:

ها احنا أسيدي، غيروقف لنا ذاك العداد وصافي.

السيد الرئيس:

تفضل، السيد الرئيس.

تفضل، استأنف الجواب ديالك، تفضل.

تفضل السيد الرئيس كامل الجواب ديالكم، الله يخليك.

السيد رئيس الحكومة:

وأيضاً قلتو بأن الحكومة فقدت ثقة الشعب، أنا ما عرفت منين جاتكم هاذ الإحصائيات، من يقول بأن الحكومة فقدت ثقة الشعب؟ شكون قالها؟ وفيين هاذ الاستطلاعات ديال الرأي؟ وشكون هذا اللي غادي يقولها؟

واخا طيب، إذا كان هاذ الشي صحيح، علاش انتوما كأحزاب بغيتو تراجعوا قاعدة احتساب القاسم الانتخابي بطريقة غريبة وعجيبة غير

موجودة في دولة في العالم ولم يسمع بها أحد من قبل، ولم تكن قط؟

إذا قلنا هاذ الشي نمشيو للانتخابات بوجهكم احمر وانتوما مرتاحين، ماشي تقطعوتفصلو في القانون الانتخابي، إلى كان هاذ الشي، إيوا هذا هو المصداق الحقيقي ديال الثقة ديالكم بأن الشعب فقد الثقة في هاذ الحكومة، وإلى درتوها أنا نصفك لكم.

وعندما يقول البعض، الله يجازيك بخير، بأن الحكومة لا تفكر إلا بأصحاب رؤوس الأموال الكبرى. طيب أسيدي دوزولنا قانون الإثراء غير المشروع، يالاه، دوزوه بسرعة فهاذيك الغرفة والغرفة الثانية وهنيونا، وثبتو العكس.

أنت عارف مع من كنهضر، غا ما تدخلش راسك فواحد الحاجة اللي ما كتعنيكش.. إيوا شفني دبا؟

وعلى عكس بعض الإخوان، اللي دواو على المشاورات، هاذ الحكومة دارت مشاورات موسعة، طويلة ومستمرة كاع، مع كلشي لأن عندنا الغرف المهنية وعندنا المهنيين وعندنا الجمعيات، عندنا المؤسسات، عندنا الأحزاب السياسية، عرفتي ذاك الشي كثير، وكنتلقي مذكرات إلى الآن يوميا، مذكرات، وكلشي غندرسوه وكنوجهوه للقطاع المعني، وكنوجهو المسائل اللي كتعني المالية كنوجهوها للمالية كلها.

انتوما عرفتوراه درت لقاء مع الأحزاب السياسية مع النقابات مع الغرف المهنية، مع الغرف، وقلنا لهم اعطيونا مذكرات، تلقينا مذكرات، طلبنا منكم مذكرات فيما يخص خطة الإقلاع الاقتصادي أو إنعاش الاقتصاد، وهاذ المذكرات عندنا اللي اعطاونا بطبيعة الحال، تلقينا 23 مذكرة من الهيئات اللي استقبلتهم، ولكن تلقينا عشرات المذكرات والمراسلات من مهن وتمثليات مهن أخرى وغيرهم، وراه دبا خاص دبا ذاك الشي اللي عطيتولنا وقلتلنا خاص تجيو وتقولوا واش كاين فهاذ مشروع قانون المالية ولا لا، واش كاين..

وبالمناسبة، واش كاين خطة إنعاش الاقتصاد بلا قانون المالية؟ لا يمكن لأن إلى فيه إجراءات خاصني نضمها في قانون المالية. دبا مرة كتقولولي فاش جينا مشروع قانون المالية التعديلي قلتلنا اخذيتو المذكرات وذاك الشي اللي قلنا ما دخلتوهش في قانون المالية. فاش جينا دبا قانون المالية كتقولولنا راه انتوما كندرعو غير بقانون المالية، دبا خص واحد الانسجام في الخطاب، خص الانسجام في الخطاب.

الحكومة تحرص على الحوار مع الجميع وتلقات المذكرات، وأنا نقول لكم احنا اعطينا اهتمام لجميع المذكرات أو المراسلات التي نتلقاها، وعندني واحد الفريق في الرئاسة مشغول غير معها، كيجمعها، كيصنفها، كيخرج منها المقترحات، وكنصيفطوها للقطاعات المعنية. وقبل مشروع قانون المالية هذا قبل الإعداد ديالو اتفقت مع السيد وزير الاقتصاد والمالية نصيفط له المذكرات الأصلية كلها، وطبعتها في مجلد كلها جمعناها، وصيفطتها لوزير الاقتصاد والمالية إضافة إلى ما أرسلت له من قبل ديال المقترحات المتضمنة باش هو إلى بغا يرجع لها

بقانون اللي صدرناه في الأول، وبالمناسبة المغرب هو من أوائل الدول اللي دارتديريديال الجائحة في البعد التراي بقوة، وفهداك المرسوم بقانون اللي درنا في مارس، من تما أسمو.. وباش نأكد ثاني هاذ القضية ديال أن المغرب الحلول ديالوراه مغربية. صحيح نستافدو، ولكن احنا ما كنقلو من حتى شي حد، كنستافدو، ولكن احنا عندنا الهيئات ديالنا، عندنا الثقة في الخبراء ديالنا، عندنا الثقة في الأجهزة اللي كترقب وتعطينا الأرقام، عندنا الثقة في الناس اللي كنتشاوورو معهم وأسمو.. ويتخذ المغرب قراراته انطلاقا من هذا.

بعض المرات كنديرو شي قرار بحال القرار ديال شي دولة أخرى، وارد، نادر، قليل، ولكن بزاف ديال القرارات سبقنا فيها العديد من الدول اللي هي متقدمة، وخصنا نعرفو بهاذ الشي.

إذن المعيار ديال إغلاق مدن دون أخرى أحياء دون أخرى هو معيار عموما موضوعي، ولكن فيه واحد الشوية ديال التقدير ديال السلطات الترابية، حتى هو كيبيغي واحد الشوية ديال التقدير لأنه هو عندو مسؤولية ثاني، ولكن هاذ التقدير في واحد الحدود، ولكن نقولو كاع دبا شي نهار واحد الحي درنا التشديد ديال الإجراءات وكان فيه مبالغه، واش اللهم نحميو ريوسنا ونحميو الأهل ديالنا ونحميو الناس ديالنا أحسن، ولا نتساهلو ونقولو لا خلي هذا وتتساهلو نتساهلو حتى تخرج لنا شي كارثة؟

التشدد في الاحتياط ليس دائما مذموما، لأن - كما قلت في البداية - احنا ما عارفينش ميزان هاذ الفيروس، احنا أشنوا احنا؟ البشرية ما عارفاش. الناس كلهم في العالم راه شفتو في بعض الدول الصراع اللي كاين بين الجهات الصحية نفسها، شي كيتهم شي، شي كيصدر كتب على شي، شي كيدير حوارات على شي، شي كييقول انت ما عارفش والآخر كييقول له انت ما فاهمش إلى آخره، لأن الفيروس محير، ذاك الشي علاش قلت يكون عندنا التواضع، أشنو معنى التواضع؟ في الانتقاد ديال الإجراءات ديال السلطات الصحية والسلطات الأمنية والسلطات الترابية وديال الحكومة، نكونو متواضعين، نقول "في رأيي كون درنا هاذ الشي كان أحسن"، ماشي كنزل عليه بحال إلى هو عندو الباطل، بحال إلى هو دار جريمة، هو غير إجراءات لحماية الناس، فهذا هو التعاون، نتعاونو، الرأي الانتقاد مرحبا به، ولكن باعتدال، يكون عندو واحد المنطق، الواحد دائما يخلي خط الرجعة، وربما هاذ الانتقاد اللي قال راه ما عندو أساس، راه عندنا في اللجنة العلمية الموجودة اللي فيها 20 شخص تقريبا، راه فيها ناس اللي خدمو في هاذ الشي ديال (la virologie) ديال (l'inféctiologie) وديال (l'épidémiologie) 30 عام وهو ما خدمتهم هاذي، واجهوا وبئة أخرى، لأن هذا وباء صحيح أنه غير مسبوق من حيث الشراسة ديالو ومن حيث الامتداد ديالو، ولكن راه كل عامين ثلاث سنين كيبيغي واحد الوباء إلى آخره شبيه به، ولكن واحد الشبه صغير جدا، فلذلك إذن هاذ المسألة.

المسألة الثالثة مرتبطة بالمديونية، صحيح أنه المديونية عندنا

من طرف الفريق ديالو إلى آخره.

فلذلك هاذ الشي غير صحيح، هذه الحكومة هي حكومة الإنصات والحوار فعلا والإنجاز بعد الإنصات والحوار.

إيوا بطبيعة الحال كاين بزاف ديال الأمور. المهم غادي نرجع لبعض الملاحظات اللي هي أكثر تقنية.

التصنيف الائتماني السيادي للمغرب اللي قال السيد المستشار بأنه انخفض، فعلا. وكالة (Fitch) خفضت التصنيف الائتماني السيادي ديال المغرب من درجة الاستثمار (Investment Grade) وخفضاتو من BB- إلى BB+، ولكن خاصنا نعرفو واحد القضية، أولا المغرب هو البلد الإفريقي الوحيد اللي عندو لدى (Investment Grade) (Fitch) اللي عندو هاذ الدرجة هاذي الوحيد.

ثانيا، خاصنا نعرفو بأن راه كاين واحد الوكالة أخرى (Standard & Poor's) راه تعرفوها حتى هي عندها (Investment Grade) وحتى هي المغرب البلد الوحيد اللي عندو هاذ الدرجة عند وكالة (Standard & Poor's) وفي تقريره الأخير احتفظت للمغرب بهاذ التصنيف، الوحيد في إفريقيا.

صحيح لأن ظروف ديال الجائحة اللي أنا والله ما مسؤول عليها، متيقين ياك؟ هاذي بعدا تيقوني. هاذ ظروف ديال الجائحة طبيعي غادي يتأثر، ولكن خفضنا التأثيرات ديالها لم تكن كافية هاذ تخفيض التأثيرات، ولكن، إن شاء الله، في المستقبل غادي تكون كافية.

السؤال الثاني، أنا كنشكر الفريق المعني لأن كانت مداخلة، واخا هو في المعارضة، ولكن كانت مداخلة أكثر موضوعية، على الأقل كاين وسائل تقنية اللي هي خاصنا نعرفو أشنو هو اللي وقع واشنو اللي خاصو يوقع.

المعيار في إغلاق مدن دون أخرى هاذ الشي راه ماشي كنفيقو في الصباح كنقولو يالاه سد أسيدي هاذيك، كاين أرقام، كاين تقييم أسبوعي وتقييم كل أسبوعين، وباش انتوما المواطنين والمواطنين وأيضا البرلمانيين تشاركو ذاك التقييم راه وزارة الصحة إضافة إلى المذكرة اليومية اللي كتصدر، كتصدر تقرير كل أسبوعين فيه تقييم ديال أسبوعين، ومنو غادي تعرف، ما يحتاج حتى شي واحد يقري شي واحد، لأن عندنا معايير محددة، فهمتيني؟ أقل من 25 حالة جديدة في الأسبوع ل 100.000 نسمة، قل من 50.000 حالة جديدة ل 100.000 نسمة، أكثر من 50.000 حالة جديدة ل 100.000 نسمة، ساهلة، وكل واحد يعرف واش غادي نسدو شوية ولا غادي نسدو بزاف ولا غادي نخليو ولا غنحلو ولا أسمو.. ما كاينش شي حاجة اللي تدوخ فيه.

أحيانا كتكون بؤر صغيرة داخل المدن وفي بعض الأحياء، لا تؤثر على الوضعية الوبائية ديال المدينة كلها، ولكن هي مقلقة، فكتلجأ السلطات الإقليمية أو المحلية اللي عندها الصلاحيات وفق المرسوم

ولذلك زدنا في المناصب المرصدة للتعليم هذه السنة، زدنا غير الأساتذة أطر الأكاديميات 2000، ومن غير الإداريين حتى هما، والتعليم الأولي اللي هو الورش الأساسي لأن دبا كاين تصور متكامل ينطلق من الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي أعدها المجلس الأعلى للتعليم.

ولذلك، الاهتمام بالتعليم الأولي في حد ذاته والأرقام ديال التعليم الأولي انطلقنا فاش جينا لقينا 50% من الأطفال في التعليم الأولي أقل من 700.000 في التعليم الأولي، تقريبا 700.000 ألف أخرى خارج التعليم الأولي. يعني أقل من 50% اللي كانوا في التعليم الأولي، دبا الآن وصلنا ما يقرب من 74%، كل سنة كزيدو، وهذا واحد الجهد كبير لأن إلى استطعنا نعممو التعليم الأولي غادي نفعو واحد المنفعة كبيرة الجودة ديال التعليم، وهذا مهم لأن بالدراسات أثبتت أن جودة التعليم مرتبطة جزئيا بالتعليم الأولي، مرتبطة بأمور أخرى ولكن مرتبطة أيضا بالتعليم الأولي، وبلا ما نقول ثاني "تيسير"، راه انتوما شفتو، "تيسير" كانوا تيساتفدو منو 700.000 ولت 2 مليون و100 ألف، واش هاذيك قفزة كلها ما كتسوا والو؟ ما درنا والو؟ غير أرقام، ولكن 2 مليون ديال الأطفال العائلات ديالهم كيتوصلو بالدعم ديال "تيسير"، وهذا شيء مهم.

شيء آخر، مؤشر ممارسة الأعمال (Doing business) كاف، في 2010 كنا في المغرب في الرتبة 128 اليوم في 2019 في الرتبة 53، رغم أن الدول تزدادو، كيزيدو الدول واحنا كنتحسنو، ونتمناو على الله في هاذ السنة نوصلو 50 أو السنة المقبلة. احنا قلنا 2021 غادي نوصلو 50، كنا كنتمنناو 2020 نوصلو 50، نشوفو. وإلى ما وصلنا في 2020 غنوصلو في 2021 نكون الخمسين الأوائل في العالم في مجال ممارسة الأعمال وتسهيل المناخ على المقاولات وعلى الاستثمار، وهذا في حد ذاته كيشجع التشغيل وكيشجع المقاولو وكيشجع كلشي، راه داخل فشحال من مستوى.

إذن.. وبغيت نذكر في قضية التشغيل لابد أن أذكر بإجراء دخل في هاذ مشروع قانون المالية ذكر به السيد الوزير، وهو أنه اتخذ إجراء في مشروع قانون المالية 2021 ديال دعم تشغيل الشباب من خلال الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل ولمدة 24 شهر بالنسبة للأجور المدفوعة من طرف جميع المقاولات للشباب أقل من 30 سنة.

دبا كانت هاذي غير للمقاولات الجديدة عندها 5 سنين عندها هاذ الإجراء هذا. دبا الآن هاذ الإجراء غادي يتعمم على جميع المقاولات. اللي خدم شي واحد شاب أقل من 30 سنة عندو الإعفاء لمدة 24 شهر من الضريبة على الدخل، وهذا إجراء لتشغيل الشباب لأن الشباب هوما إلى بغينا نقولو هما القوة الحقيقية ديال البلاد، وهوما الأكثرية والأغلبية، الشباب كيشكلو الآن هاذ الأغلبية، وخصوصا الشباب اللي كيخرجو من الجامعات، كيخرجو من المدارس العليا، كيخرجو من التكوين المهني، وهذا إجراء، إن شاء الله، غادي يؤثر في التشغيل وغادي واحد الفرصة لهاذ الشباب باش يلقاوا الطريق إلى المجال العملي.

طلعت بما يقرب من 12 نقطة بين 10 و12 نقطة تقريبا، غير فهاذ الجائحة، ولكن إلى شفتو العالم راه المديونية العالمية ارتفعت بشكل كبير جدا، وإلى شفتو الكثير من الدول الشريكة لنا والدول الكبرى ارتفعت المديونية بالضعف ديال هاذ الشي اللي ارتفعت به في المغرب، غير فهاذ المرحلة، وبما أن احنا متحكمين في المديونية قبل، ما نساوش هاذ الشي، راه في التقارير كلها بما فيها الدولية تشيد بالتحكم ديال المغرب في المديونية قبل الجائحة بطبيعة الحال، بالعكس أكثر من هذا درنا واحد المنحى تسطيحي ديال المديونية ما بقاتش كتزيد النسبة ديالها، نسبة المديونية من الناتج الداخلي الخام، وفي 2019 بدينا قلبنا المنحى وأصبحنا في منحى تراجع ديال نسبة المديونية، جات هاذ الجائحة زدنا. بغيتو تحسبوه علي أنا ما كاين باس، أنا كاع ذلك الشي قابلو، ولكن، إن شاء الله، عندنا خطة ابتداء من 2022 غادي يبدأ المنحى التراجعي ديال المديونية، لأن المهم هو الصلابة ديال الأسس ديال الاقتصاد الوطني، الصلابة ديال أسس الاقتصاد الوطني، أنا نقول لكم، هي المهمة، وهي راه مضمونة، إن شاء الله.

النقطة الثالثة، الأرقام ومضاعفة الميزانيات، اسمحولي نقول لكم راه الأرقام واضحة، حتى واحد ما يقدر يقول.. يمكن تقولو لي زدنا في الميزانية ديال الصحة، ولكن الخدمات ما تزداتش بحال الميزانية، أنا متفق معكم، ولكن زدنا في الميزانية ديال وزارة الصحة، الحكومة في 2007-2011 بالمقارنة الآن ثلاث مرات باش تزدات ميزانية وزارة الصحة. والمناصب المالية المرصدة لوزارة الصحة زادت بثلاث مرات، أنا فاش جيت ف 2017 كانت 17.000، حولنا ل 4000، دبا السنة المقبلة 5500، من 17.000 ل 4000 حسبوشحال هاذي، راه أكثر من الضعف، ودبا الآن غادي نزيدو ل 5500، هذا جهد كيتدار، نقول لكم راه طبيعي يكون ما كافيش، دول كبرى الآن تأن منظومتها الصحية تحت الضغط ديال كوفيد وما فوق كوفيد. غير شوفو ودخلو للأنترنيت راه غادي تشوفو كلشي.

في التعليم، نفس الشيء، الجهد اللي تدار جهد كبير وغير مسبوق والدليل على أن الكلام اللي تقال بأن ما تدار والو في التعليم دليله أن كثير من الأسرولت الآن كترجع للتعليم العمومي، وهذا دليل على المصدافية ديال التعليم العمومي، والله يجازيكم بخير راه التعليم العمومي كيسمعوكم ناس أطر تربوية، أطر إدارية اللي خدامين في التعليم وخدامين مركزيا وإقليميا ووطنيا وعلى مستوى المدارس، وكيضحيو هاذو على الأقل نقولو التعليم ناقص شوية، عندنا شي نقص هنا إلى آخره، أما نسودو كلشي حتى هما كيجسوبريوسهم بحال إلى محكورين، وهذا غير منطقي وغير معقول، بالعكس.

فلذلك، جميع المؤشرات فيما يخص التعليم أيضا متواصلة، وهذاك الورش اللي بديناه اللي هو ورش تطبيق وتزليل مقتضيات القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين، هذا ورش مصيرين عليه وغادي نستمر فيه، على الرغم من الظرفية ديال الجائحة،

ومن جهتنا في حزب التقدم والاشتراكية، واكبنا كذلك، كفاعلين سياسيين، تطور هذه الحالة منذ اندلاعها، من خلال البلاغات الأسبوعية للمكتب السياسي وقرارات اللجنة المركزية وتفعيل كل آليات التواصل والتعبئة من أجل خلق ديناميكية جماعية تدعو إلى الوحدة والاتحاد وجعل التضامن والعمل الجماعي المشترك قاعدة للنجاح الجماعي في مواجهة الجائحة.

كما أكدنا من خلال وثيقة الحزب التي أصدرها إبان الحجر الصحي على الدور الرائد للدولة في بعث الروح في الاقتصاد الوطني والاعتماد على الصناعة وعلى المهن الجديدة ودعم المقاولات المغربية مع الاستفادة من استثمار عمومي قوي.

السيد رئيس الحكومة،

نحن بالتأكيد نتفهم أن الأزمة غير مسبوقة، وأن التدابير والإجراءات المتخذة تطبعها الأنية والاستعجال في المرحلة الأولى، لكننا لا نفهم غياب التقييم المستمر والمفتوح، بل نفاجا كل مرة بالإعلان عن التدابير المتخذة في آخر لحظة، وطبيعتها التجزئية، التي تغيب عنها اللمسة الحكومية المنسجمة والقوية.

كما أننا لا نفهم ارتباك التواصل في تدبير الأزمة دون الإشراك الحقيقي للمواطنين في بلورة القرارات وتملكها الحقيقي، وفهمها والتحفيز على المشاركة الواعية والمسؤولة للجميع، وخصوصا المجالس المنتخبة التي تم تعطيلها لمدة.

ونحن نتفهم الرهان على صحة المواطنين أولا، ونتفهم مراهنتكم على رفع الضغط الصحي على المنظومة الصحية-التي كانت مرتبطة أصلا- لكننا لا نفهم التردد الحكومي في تعزيز المستشفى العمومي والرفع من مكانته وتقوية التكوين وتحسين ظروف الولوج إلى الصحة كما ونوعا... وتحسين الحكامة واستغلال ظروف الأزمة لتحقيق رجة قوية وحقيقية في القطاع.

من جهة أخرى، لا نشك في أن هناك ارتباط وطيد، بل هيكلية، بين المدرسة والحياة داخل المجتمع، بمختلف امتداداته الاقتصادية والحياتية.

ومن هنا، نتفهم حماسكم في التنويه بالتعبئة الإيجابية لإنجاح دخول دراسي استثنائي بكل المقاييس، فحق لنا مساءلتكم: هل بالفعل تم الإعداد لدخول مدرسي وجامعي استثنائي بما تفرضه تبعات الجائحة؟

لذلك، لم نفهم كيف تمت مؤسسة عملية التعليم عن بعد كمكمل للتعليم الحضوري، خصوصا في مغرب الهامش وبالمناطق القروية والجبيلية، في غياب القاعدة الرقمية اللازمة والضرورية، والتي ستمكن من دعم النسيج الاقتصادي والإنتاجي بدعامات إضافية للتنافسية.

نحن نتفهم منطق التوازن بين الحفاظ على الأرواح والحفاظ على

أريد أن أشكر جميع الإخوان والأخوات أيضا على تدخلاتهم، وأعيد وأكرر مرة أخرى هذه الجائحة هي غير مسبوقة، تحدي كبير للعالم وتحدي كبير لبلادنا، التأثيرات ديالو صعبة مقلقة على المستوى الصحي، مقلقة على المستوى الاقتصادي، مقلقة على المستوى الاجتماعي، خصنا كلنا نديرو اليد في اليد ونعملو جميعا باش نواجهو هاذ الجائحة، ونحميو بلادنا ونحميو الأحياب ديالنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

المرفق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

1. مداخلة المستشارين السيدين عبد اللطيف أعمو وعدي

شجري:

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة الشهرية لتقديم "أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة"، في محور: "السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا".

لقد واكب جلالته الملك تداعيات هذه الأزمة منذ اندلاعها في شهر مارس الماضي، وبعد الإعلان عن تأسيس وإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا. كما ضمن توجيهاته السامية الخطاب الافتتاحي للدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الخامسة، والتي تلتقي مع مضامين خطاب العرش وخطاب ذكرى 20 غشت الأخيرين.

كما أننا، كبرلمان وكأحزاب سياسية، واكبنا عن قرب تداعيات هذه الأزمة، وتطورها والمبادرات التي كانت تقوم بها الحكومة والإجراءات والخطوات المتخذة لمحاصرتها.

إلا أن الكيل قد طفح، إلى درجة صعوبة تبديد كثافة الضباب أمام رؤية غير مستقرة وغير واضحة، لعدم انسجام الإعلانات التي تبثها مختلف أجهزة الحكومة، اعتمادا على مقاربة انفراد بعض أجهزة الحكومة بالقرار، وهيمنة التمرکز-في ظل دولة ممرکزة أصلا- ووقف العمل بكل ما تم إحداثه وتأسيسه انطلاقا من دستور 2011 من جماعات ترابية ودور المجتمع المدني كمؤسسة فاعلة، مما أدى إلى التردد وضبابية القرارات وضعف التواصل، ناهيك عن ارتفاع نسبة البطالة إلى غاية اليوم بما لا يقل عن 15% كنسبة عامة.

لكن المؤشرات التي ما زالت تغطي على الساحة تفيد بأن:

- ميزانية الصحة لن تتعدى بالكاد 7% من ميزانية الدولة خلال سنة 2021، مع العلم أن منظمة الصحة العالمية توصي بنسبة توازي أو تفوق 10%؛

- الأرقام الصادمة حول البطالة ما زالت تعرف الارتفاع، منذ فبراير الماضي، وتحدثت عن خسارة ما يقارب مليون منصب شغل؛

- التجاهل الكلي لعدد من المهن المتوقفة كلياً أو جزئياً قائم، كقطاع الصناعة التقليدية وعدد كبير من المهن الحرة؛

- تفاقم الضغط الجبائي وعدم استقرار النظام الضريبي، ساهم في تأزم الوضع، ويهدد المقاولات الوطنية، خصوصاً الصغيرة منها والصغيرة جداً والمتوسطة؛

- تفاقم آجال استحقاق الديون لم يسبق له مثيل؛

- صعوبة ولوج المهنيين والمقاولات إلى التمويل ما زال طاغياً، مع استمرار تراجع مساهمة القطاع البنكي في الجهد الوطني، في الوقت الذي كان فيه من المفروض أن يكون التفكير منصباً حول دعم القروض بدون فائدة وخلق انسجام وتكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية والتحكم قدر الإمكان في مديونية الخزينة حتى لا تكون الجائحة سبباً لزعة المنظومة المالية والاستقلال الاقتصادي؛

- غض الطرف عن استحواذ وهمينة حصة الشركات الكبرى من الدعم ونسيان المقاولات الصغرى والهشة أو تجاهلها يظل مهيماً. السيد رئيس الحكومة،

إننا نخاف من المبالغة والإفراط في التفاؤل، وهو ما كاد يغطي على جل أجوبتكم وتصريحاتكم وتدخلاتكم. ونخشى أن يترتب عن ذلك التغطية عن المشاكل الحقيقية وترك رهانات المرحلة وتحدياتها الكبرى جانباً، مما قد يؤدي إلى استفحال الأزمة وضياع الوقت والفرص الثمينة التي قد لا تعوض.

ونظن أن الإفراط في التفاؤل في جوتتناسل فيه النقاشات الهامشية سيساهم بشكل كبير في هدر الزمن التشريعي، ويمنع التركيز على لب المشاكل وجوهرها والانصراف إلى القشور والهوامش.

ومن خلال هذه التساؤلات كذلك، ننتظر منكم الجواب حول الأوراش اللازمة والتدابير الضرورية في المجالات التي تدخل ضمن الأولويات المعلنة: وخصوصاً في المجال الاجتماعي، حول تعميم التغطية الصحية لجميع المغاربة، والتأسيس لعقد اجتماعي جديد، حيث نعتقد من وجهة نظرنا أن الأمر يتطلب تعبئة وطنية شاملة، لأن المسؤولية مشتركة.

ويتعين وضع هذه السنة التشريعية الأخيرة من الولاية البرلمانية الحالية في إطارها وتحدياتها، رغم انطلاقها في ظروف خاصة مرتبطة

الأرزاق واللجوء إلى تجنيد الآلة الإنتاجية لتحريك عجلة الاقتصاد والحفاظ على مناصب الشغل، لكننا لا نفهم ضعف التواصل والتنسيق مع الوحدات الصناعية والفلاحية، ومع الغرف المهنية ومع الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتفادي التركيز البوائى (clusters) داخل القطاعات الإنتاجية، والعمل على توفير الحماية الاجتماعية للعاملات والعمال، مع وضع بروتوكول صحي لحمايتهم بمواقع العمل، خصوصاً مع ظهور عدد من البؤر الصناعية في مجموعة من المقاولات والضيعات والوحدات الصناعية، وبالخصوص في المدن الكبرى.

ومن جانب آخر، نتفهم الجهد المبذول من طرف الحكومة لمواجهة جائحة كورونا، بدعم العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت في حاجة ماسة لتدخل الدولة من أجل تخفيف الأضرار، بجانب تخصيص الدعم الاجتماعي لحوالي ستة ملايين شخص في فترة الحجر الصحي، لكننا في نفس الوقت، لا نفهم إغفال الحكومة لعدد من الفئات التي هي في حاجة حقيقية للدعم وللعديد من الأنشطة والخدمات، التي لم تتلق أية إشارة مطمئنة، ولو نفسياً، حيث ما تزال شرائح واسعة وفئات اجتماعية ضعيفة تعاني بشدة، وفي صمت.

نحن نتفهم كذلك إشاراتكم بالنجاحات الجماعية، التي تستحق التثمين، لكننا لا نفهم عدم انتباه الحكومة إلى وضعية الجماعات الترابية، التي انخفضت مواردها، وتقلصت أنشطتها جراء الجائحة.. والتي لا يمكن النظر إليها كوحدات لتأمين خدمات القرب فحسب، بل كضامن أساسي لتكثيف فرص الاستثمار وكأداة للتخفيف من حدة العجز الاجتماعي... وكأن الدولة مركزياً، لم تنتبه خلال تديرها للأزمة الصحية من المركز، للأبعاد الإيجابية في تفاعل الجماعات الترابية معها!

وبالتأكيد، نحن نواجه أزمة وكرثة وبائية ذات بعد عالمي، لكننا لا نفهم استمرار الأعطاب البنوية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وهي الأعطاب التي يظهر أنها تتحداكم كحكومة، وأنتم عاجزون عن مواجهتها.

السيد رئيس الحكومة،

انطلاقاً من هاته التساؤلات، كنا ننتظر من الحكومة أن تضع أمام البرلمان تقييماً موضوعياً ودقيقاً لحالة الطوارئ في جوانها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والنفسية.

هذا التقييم الموضوعي الذي كنا ننتظره، محللاً لمختلف مراحل الأزمة، في إخفاقاتها وفي نجاحاتها، بعيداً عن لغة الخشب، والتنافسية والاحتجاجية والتبريرية، بين الأجنحة المكونة للحكومة... لأنكم تخاطبون الشعب من خلال مؤسساته. وهو ينتظر منكم الجرأة في التفكير والفعل والعمل وتناول الجوهر واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها مختلف مكونات المجتمع واستخلاص العبر من قيم الصبر والتضامن والاستماتة في التحدي ورفع رهانات والتحديات بصبر وثبات.

مشروع وطني ضخم وغير مسبوق. وهو ما يحتاج إلى تغيير في مناهج العمل وفي فلسفة التدبير العمومي.

إنكم أمام تحدي إنجاز شراكات وطنية حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وأمام تحدي توجيه الاستثمار العمومي لدعم المقاولات المتوسطة والصغرى، وتحدي الاستفادة من الطاقات المغربية المتنوعة والمتعددة المشارب والجذور والثقافة والانتماء الحقيقي إلى الوطن، باعتبار أن المرحلة هي لتجميع الجهود الوطني وتوجيهه نحو التنمية الشمولية إداريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا.

لأن المغرب يوجد في موقع يحظى فيه بامتياز، يجعله قادرا على إنتاج سياسات للاستثمار وشراكات قارية ودولية واعدة.

وأكبر ربح يمكن أن يترتب عن الجائحة الراهنة، وما بعدها، يكمن بالتأكيد في وضع استراتيجية مع الشركاء الوطنيين والدوليين بهدف إنجاز هذه المرحلة الحساسة في تاريخ المغرب الحديث.

لأن التدابير المقترحة التي يمكن أن تكون في صميم الأولويات تنطوي على أبعاد استباقية ترمي إلى تحويل أزمة كورونا إلى قدرات وإمكانات خلاقة وإلى نقطة انطلاق جديد.

- فالمغرب اليوم أمام سياسات ملهمة للتفكير الإيجابي، وهي مرحلة تدعو إلى الإبداع والخلق: وهذا مسرح وحلبة الشباب المغربي بامتياز...

فهل ستمتع الأحزاب السياسية والنخب الوطنية نداء تجديد النخب وتجديد الخطاب؟ وتفتح المجال للطاقات الوطنية الشابة لتظهر كفاءتها وقدرتها على قيادة التغيير وتوجيهه؟

- المغرب كذلك أمام إمكانية توظيف المسار الدبلوماسي للاستثمار وبناء شراكات قوية مع مختلف الدول، وبالأخص نحو إفريقيا ومع الهيئات الدولية، كدولة اكتسبت ثقة داخل المنتظم الدولي، وعلمها تثمين هذه الثقة في اتجاه مزيد من التنمية والنماء لصالح المجتمع، وما يتطلب ذلك من سياسة داخلية ناجعة وقوية تجعل المواطن في صلب اهتمامها.

إن هذه الرهانات تحط بثقلها على البرلمان كذلك بغرفتيه، لكي تكون هذه السنة التشريعية الخامسة 2020-2021 سنة حافلة في مجال الإنتاج وصناعة التشريع، وتحتاج المرحلة إلى جهد إضافي للتوطئة التشريعية لهذه المشاريع المجتمعية الكبرى.

إن التفكير الاستراتيجي يحفز على الوضوح والشفافية، وعلى توجيه الجهد وتركيزه نحو الحقوق الأساسية في التمدرس وفي الصحة وفي الشغل وفي التغطية الاجتماعية...

ففي كل القطاعات ذات الطابع الاجتماعي، هناك حاجة إلى صيغ أخرى وإلى بنيات مؤسسية بديلة تضمن الديمومة والاستدامة وتوفر الحكامة الجيدة، وتسمح بتوزيع التكاليف بين مختلف الشرائح الاجتماعية بشكل منصف وعادل، بجانب التوزيع العادل للثروة.

بتداعيات كورونا. وعلى الأقل الإقرار بأن هذه الجائحة كان لها الفضل في تعرية المستور، حيث أبانت عن مظاهر العجز والخلل، إضافة إلى تأثيرها السلبي على عجلة الاقتصاد.

مما يستدعي الإقدام على الإفصاح على كيفية معالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبالأخص من خلال:

✓ التركيز على محورية الفلاحة والتنمية الفلاحية وتدبير الموارد المائية، ومعها الصناعة والسياحة كقطب استراتيجي في أفق إنعاش الاقتصاد؛

✓ التركيز على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية بالهوض بالمجال الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين. ومن هنا جاءت الدعوة إلى تعميم التغطية الصحية، وهو المطلب الذي رفعناه منذ عقود، واعتبرناه مشروعا وطنيا طموحا في الوقت الذي كانت فيه جهات أخرى تسعى إلى عرقلته. هذا المشروع الذي يسعى إلى توسيع وتعميم التغطية الصحية الإجبارية وتعميم التعويضات العائلية وتوسيع الانخراط في نظام التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض على فقدان الشغل بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل؛ وهو مشروع أصبح اليوم رهانا حقيقيا يتعين تحقيقه في أجل أقصاه سنة 2022.

وعلينا أن نؤكد لكم أنه لتحقيق هذه المرتكزات، لا بد من تفعيل آليات التشاور الواسع مع مختلف الشركاء واعتماد قيادة مبتكرة وناجعة للمشروع المجتمعي في أفق إحداث هيئة موحدة للتنسيق والإشراف على أنظمة الحماية الاجتماعية، والتفكير في إقامة ميزانية خاصة، بجانب ميزانية الدولة، ضمانا لإنجاح المشروع وفق قواعد الحكامة الجيدة.

كما يتطلب الانتباه إلى ضرورة اعتماد دور الطبقة الوسطى كصمام للأمان وكمحرك للمصعد الاجتماعي بهدف الحفاظ على التوازنات الاجتماعية.

ومن مكونات هذا المشروع وضع نظام للحكامة الجيدة من خلال مراجعة شمولية للنظام العمومي يقوم على فكرة جوهرية مفادها محاربة الفساد واقتلاع جذوره من أي موقع كان في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي، ومن مراكز الهيمنة والضغط والتأثير؛ لأن الحكامة الجيدة هي الرافعة لإنجاح رهانات المرحلة وبلورة العقد الاجتماعي الجديد.

وهو التحدي الأكبر الذي يواجهه المغرب بعد 20 سنة من الانتقال السياسي ومرور 10 سنوات على دستور 2011 الذي يؤسس للانتقال الديمقراطي.

السيد رئيس الحكومة،

إنكم أمام تحدي متعدد الأبعاد يكمن في إبداع طرق ومناهج لتجاوز الأزمة بطريقة مبدعة وخلاقة وإصلاحية ديمقراطية، وأمام تحدي بناء

في سياق الأزمة الصحية لجائحة "كوفيد-19"، نستحضر، وبحس وطني عال، حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمواجهة هذه الأزمة الوبائية، والتدابير الاستباقية التي اتخذتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

لكن، ورغم التدابير الحكومية الأولية الناجعة، خلال المرحلة الأولى الممتدة من 15 مارس إلى غاية 30 يونيو 2020، التي استندت إلى تقديرات ظرفية على أساس الرجوع إلى الوضعية العادية ابتداء من يوليوز 2020 ك بداية لمرحلة إنعاش الاقتصاد الوطني.

إلا أن تطورات الجائحة دوليا ووطنيا أفرز معطى جديدا، كشف باللموس أن تداعياتها ستمتد إلى نهاية سنة 2021، الأمر الذي أسقط قانون المالية التعديلي ومشروع قانون المالية 2021 في اجترار التوقع الحكومي الأولي، مما يهدد استمرارية المقاولات ومناصب الشغل، لاسيما وأن المقاولات الوطنية كانت تعيش صعوبات قبل الجائحة، مع تعاقب سنتين من الجفاف.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ارتباطا بما سبق، تعتبر صدقية الأرقام، أقوى تعبير عن حجم التحديات الاقتصادية والمالية والتوترات الاجتماعية التي تهدد استمرارية المقاولات، ومنها على سبيل المثال التصنيف الائتماني السيادي للمغرب الذي انخفض إلى أدنى درجات الوضع السلبي، نتيجة تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي والمالية العمومية، وذلك وفقا لتقرير وكالة "فيتش-ريتغ" (Fitch Ratings) الصادر في أكتوبر 2020، لما له من تداعيات على سياسة الاقتراض والاستثمار، وهو ما تؤكد كذلك خلاصات اللقاءات العديدة للاتحاد العام لمقاولات المغرب مع عدة منظمات دولية ووطنية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ارتكزت على "جس نبض المقاولات"، كبارومتر لدى الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

- ففيما يتعلق برقم المعاملات:

معدل انخفاض تراكمي	2020	2019
412 مليار درهم	884 مليار درهم	1.296 مليار درهم

كما أن المرحلة تحتاج إلى حكومة حاملة لقوة المبادرة والقيادة والرعاية، المؤطرة مؤسساتيا بأداء حكومي قوي ومحفز، والمسلحة بغلبة منطق سيادة القانون ودولة المؤسسات، بعيدا عن منطق الربح والمحابات والزبونية، حتى في مرحلة الأزمات.

ففي مواجهة الموجة الأولى للجائحة وجدنا أنفسنا أمام ملايين من المغاربة يعانون من الهشاشة ومن التهميش في القطاع غير المهيكل، كما أن الهشاشة موجودة في العديد من القطاعات غير المنظمة وذات الطابع الموسمي، وجلها أنشطة غير مضبوطة من الناحية القانونية ومن الناحية الضريبية، كأننا أمام نوع من الاقتصاد الموازي، الذي يضعف الاقتصاد الوطني، أفرز فئات هشة تحتاج إلى الدعم والعناية والموازرة وتفعيل حس التضامن الوطني القوي والمتماسك لتجاوز الأزمة.

لقد أبانت الجائحة عن الطابع الاستعجالي للإصلاح باتخاذ عدد من التدابير الاجتماعية، المستعجلة، ويجب أن يتم الشروع في أجرأتها فورا، وأن يكون لها ما يؤيدها في ميزانية سنة 2021.

فهل الحكومة قادرة على اتخاذ التدابير المستعجلة المطلوبة بعيدا عن التنافر وعدم الانسجام؟ ونحن في مرحلة سابقة للانتخابات لا نريد أن تتميز باحتدام التنافس حول المقاعد، وتغليب المصالح الذاتية للأحزاب.

السيد رئيس الحكومة،

إننا كمستشارين برلمانيين في حزب التقدم والاشتراكية، ومن منطلق دور المعارضة البناءة التي ترمي إلى أن تكون قوة اقتراحية فاعلة وإيجابية، لن نتوانى في تقديم الدعم للحكومة، إذا هي كانت في الموعد، وسننتقدها إذا هي أخلت بالموعد.

وسنرصد بإمعان وترقب مؤشرات مشروع قانون المالية لسنة 2021، وسننتبه لتفعيل الورش الاجتماعي، وسنحکم على الحكومة وفقا لأدائها، وستكون العبرة بالأفعال لا بالأقوال.

لأننا نؤمن بأن رهانات المرحلة تجعلنا، إما أن ننجح جماعيا، وإما ألا ننجح، كما أكد ذلك جلالة الملك.

لأن النجاح سيكون أولا وأخيرا للوطن، وتكون الغاية المثلى استفادة المواطنين.

2. مداخلة المستشار السيد عبد الكريم مهدي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

حيث المقاييس ومعايير الولوج للاستفادة من التمويل؛

ثانيا: نثمن الإجراءات الواردة ضمن المنشور الذي أصدرتموه بتطبيق مبدأ الأفضلية لفائدة المقاولات الوطنية بالنسبة للصفقات العمومية؛

ثالثا: خلق وكالة للتعويض الصناعي، في أفق تحقيق التوازن على مستوى الميزان التجاري، وهو ما يستدعي توسيع مجالات التعويض الصناعي بتضمين التشريع الوطني إجبارية اللجوء إلى أعمال هذا الشرط في مجال الطلبات العمومية، مع توظيفها جهويا، لامتناع العجز المسجل على مستوى الصادرات المغربية مع جميع اتفاقيات التبادل الحر المبرمة؛

رابعا: نشيد بهيكل القطاع غير المنظم؛ وهو ما سيمكن من توسيع القاعدة الضريبية واجترار القطاع غير المهيكل لدائرة القطاع المنظم؛

خامسا: نثمن تسريع تنزيل ورش اللاتمركز الإداري كمدخل لترسيخ الحكامة الترابية الناجعة، تبعا لمنشوركم، لاسيما فيما يتعلق بحصر اختصاصات

القطاعات الوزارية وتدقيقها، خصوصا تلك المتعلقة بمجال الاستثمار، حسب مستوى تنفيذها مركزيا وجهويا؛

سادسا: رغم تميمنا لورش الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، ندعو الحكومة إلى تسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على ضوء مستجدات تطور الوباء.

ورغم إيجابيات التدابير الحكومية المذكورة، لازالت بعض مظاهر القصور جاثمة في مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، ويتعلق الأمر بالملاحظات التالية:

أولا: فيما يخص تحفيز الطلب: نسجل عدم توفير دعم قوي للمواطن، وبالتالي للاستهلاك باعتباره رافعة أساسية للنمو الاقتصادي، وتنمية الموارد الضريبية؛

ثانيا: نسجل للأسف عدم وفاء الحكومة لبعض التزاماتها الجبائية، من تمظهراتها:

(1) التخفيض التدريجي لمعدل الضريبة على الشركات إلى 25% بحلول سنة 2025 تنزيلا لتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات؛

(2) عدم تسريع عملية إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لجعلها ضريبة محايدة للمقاولات كشرط أساسي لتخفيف الضغط على خزينة المقاولات وتنميتها؛

(3) عدم الوفاء بمبالغ السداد والخصومات واسترداد الضرائب (المصدم) المقدرة سنويا بـ 6.3 مليار درهم فقط.

أما بخصوص الضريبة على الشركات:

2021	الفترة الممتدة من دخول قانون المالية 2020 وتنفيذ قانون المالية المعدل 2020
20/-15 مليار درهم	إنخفاض بمبلغ 32 مليار درهم

- ومن حيث التمويل:

المقاولات المستفيدة	مبالغ التمويل المقدمة للمقاولات في إطار "ضمان أوكسجين" و"ضمان إقلاع" خلال 2020	نسبة الاستفادة
47 ألف مقالة	38 مليار درهم	خمس المقاولات 1/5 بشكل تقديري

- من حيث فقدان مناصب الشغل (HCP):

ما بين شتنبر 2019 وشتنبر 2020	معدل البطالة
581.000	انتقل من 9,4 إلى 12,7%

- بالنسبة لنفوق المقاولات:

2019	2020	خلال الستة أشهر الأولى من 2021
8439	9770 بزيادة +16%	+25%

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن مختلف التدابير والإجراءات الحكومية لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا "كوفيد-19"، نذكر من أهمها:

أولا: نثمن إقرار آليات كفيلة بتنزيل صندوق الاستثمار الاستراتيجي (صندوق محمد السادس للاستثمار)، اعتبارا لأهميته وتسريع تنزيل أدوات تمويله، وتوضيح العلاقة بين القطاعات والمقاولات وبين الصندوق، وكذا آليات الشراكة المعتمدة وقواعد الحكامة المالية من

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وأخيرا، نعتبر أن مشروع قانون المالية 2021 لا يستجيب بشكل كاف لتحديات الإقلاع المنشود لاقتصادنا. إذ يظل مطبوعا بالقصور من حيث التدابير الملموسة للصدوم أمام تحديات الجائحة، وإعادة الثقة من أجل انبثاق تعاقد اجتماعي جديد بإعمال المرونة المسؤولة بشأن مدونة الشغل وإقرار القانون التنظيمي للإضراب، وتوفير رؤية واضحة للمقاولات، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى

والمتوسطة، لأهميتها داخل النسيج الاقتصادي الوطني، فضلا عن إعادة هيكلة التكوين المهني، ودعم وتشجيع الابتكار وتجميع المبادرات "business act Small" وتسريع رقمنة المساطر الإدارية كرافعات أساسية للاقتصاد الوطني، مع اجتذاب القطاع غير المهيكل للمنظم، ترسيخا للعدالة الجبائية ودعمًا للحماية الاجتماعية، وتحسين مناخ الأعمال، وإعادة تموقع المغرب ضمن سلاسل الإنتاج الدولية، كمحددات أساسية لنموذجنا التنموي الجديد.